جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص نقود ومالية

بعنوان:

توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2016-1990

إعداد الطالب:

✦ وافـــي نـــاجم

تحت إشراف:

✦أ. د بـلال بوجمعة

أجيبيزت ونقشت علنا بتاريخ 26 جانفي 2020

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

• أ.د بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
• أ.د بلال بوجمعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
• أ.د صديقي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مناقشا
• أ.د بن الدين امحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مناقشا
• أ.د طافر زهيير	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	مناقشا
• د. العرابي مصطفى .....أستاذ محاضر أ		جامعة بشار	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019-2020

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان لهم الفضل في تعليمي وتربيتي الوالدين الكريمين، وإلى أسرتي الصغيرة الزوجة وأولادي سناء- محمد الشيخ- وصال واسأل الله أن اقرأ لهم يوم ما أطروحة أو كتاب، إلى الإخوة والأخوات وإلى كل الأصدقاء.

التشكـــرات

أشكر كل من كان له الفضل من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الاستاذ الدكتور بلال بوجمعة على قبوله الإشراف على هذا العمل، والاستاذ الدكتور بن عبد الفتاح دحمان رئيس المشروع، وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة ادرار وخاصة فريق التكوين، وإلى السيد وافي محمد على كتابة هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
الاهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	**ا-ا**
قائمة الجداول	**ا**
قائمة الأشكال	**ا - X**
المقدمة	أ- ط
الفصل الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام	**11– 50**
تمهيد:	11
المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام	**12**
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام	12
1- تعريف الإنفاق العام	12
1-1 الإنفاق العام لغةً	12
1-2 الإنفاق العام في الإسلام	12
1-3 الإنفاق العام اصطلاحا	12
2- خصائص الإنفاق العام	13
2-1 الإنفاق العام يكون في شكل نقدي	13
2-2 الإنفاق العام يقوم به شخص عام	14
2-3 الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة	15
المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	16
1-الإنفاق العام في المدرسة الكلاسيكية.	16
2- الإنفاق العام في المدرسة الكينزية	18
3-الإنفاق العام في المدرسة النقدية	20
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام	22
1- التقسيم الموضوعي	22
1-1 حسب الهدف منه	22

2-1 حسب طبيعتها	23
3-1 حسب تكرارها	24
4-1 حسب الهيئة المصدرة لها	25
2- التقسيم الوضعي (العملي)	25
2-1 التقسيم الإداري	25
2-2 التقسيم الوظيفي	26
2-3 التقسيم الاقتصادي	26
المبحث الثاني: تزايد الإنفاق العام والضوابط والحدود التي تحكمه	**27**
المطلب الأول: ظاهرة تزايد الإنفاق العام	27
1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام	27
1-1 تدهور قيمة النقود	27
1-2 توسع مساحة الدولة وزيادة عدد السكان	27
1-3 اختلاف الطرق والتقنيات المحاسبة والمالية	28
2 الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام	28
2-1 التطور الاقتصادي لدور الدولة	28
2-2 الأسباب الاجتماعية	29
2-3 الأسباب الإدارية والسياسية	29
2-4 الأسباب المالية	29
2-5 أسباب عسكرية	29
2-6 تزايد النفقات بسب شراء التكنولوجية	30
3 النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام	30
3-1 قانون فانجر	31
3-2 أطروحة بيكوك وإيزمان	34
3-3 قانون باركنسون Loi de Parkinson	35
3-4 نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العام عند :Musgrave	36
3-5 تفسير كوهن (Cohn)	37
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام والضوابط التي تحكمه	38
1. العوامل المؤثرة في الإنفاق العام	38
1-1 دور الدولة	38

2-1 المقدرة المالية للدولة	39
3-1 مستوى النشاط الاقتصادي	41
2. الضوابط التي تحكم الإنفاق العام	41
2-1 ضابط المنفعة العامة	42
2-2 ضابط الاقتصاد في الإنفاق العام	42
2-3 ضابط الترخيص ومراعاة الإجراءات القانونية	43
المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام	43
1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام	43
2- عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام	45
2-1 التحديد الدقيق للأهداف	45
2-2 تحديد أولويات الإنفاق	46
2-3 وجود إرادة حقيقية وإدارة فعالة	46
2-4 وجود نظام رقابي على النفقات العامة	47
3- الحجم الأمثل للإنفاق العام	47
خلاصة الفصل الأول	50
الفصل الثاني: المقاربة النظرية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	**123-51**
تمهيد	52
المبحث الأول: النمو الاقتصادي المفهوم، النظريات والنماذج	**53**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	53
1- تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه	53
1-1 تعريف النمو الاقتصادي	53
2-1 أنواع النمو الاقتصادي	54
3-1 عناصر النمو الاقتصادي	56
2-الفرق بين النمو وبعض المصطلحات الاقتصادية	57
2-1 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	57
2-2 النمو والتقدم الاقتصادي	59
2-3 النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي	59
المطلب الثاني: مؤشرات وطرق حساب النمو الاقتصادي	59
1-مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	59

1-1 الناتج المحلي الإجمالي	59
1-2 الناتج المحلي الفردي	60
2- طرق قياس النمو الاقتصادي	61
2-1 طريقة القيمة المضافة	61
2-2 طريقة الدخل	62
2-3 طريقة الإنفاق	63
المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	64
1- نظريات النمو الاقتصادي	64
1-1 النُمو الاقتصادي عند الكلاسيك	64
1-2 النمو الاقتصادي عند النيو كلاسيك	67
1-3 النمو الاقتصادي عند كينز	68
1-4 نظريات أخرى للنمو الاقتصادي	69
2- نماذج النمو الاقتصادي	74
2-1 نموذج هارود Sir Henry Roy Farbes Harrod	74
2-2 نموذج دومار Evsey Domar	77
2-3 نمودج سولو Robert M.Solow	81
2-4 نموذج بارو 1990 Barro	87
المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	**91**
المطلب الأول: الإنفاق العام والطلب الكلي	91
1 - مكونات الطلب الكلي	91
1-1الإنفاق الاستهلاكي	91
1-2الإنفاق الاستثماري	95
1-3الإنفاق الحكومي	96
1-4الإنفاق الخارجي	98
2- تقديم نموذج IS-LM	100
2-1 التوازن في سوق السلع الخدماتIS	101
2-2 التوازن في السوق النقدي منحى *LM*	105
2-3 تحديد مستوى توازن الدخل في نموذج IS-LM	107
3- أثر تمويل الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	108

3-1 تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي	108
3-2 أثر تمويل الإنفاق العام عن طريق إصدار السندات	109
3-3 تمويل الإنفاق العام بزيادة الضرائب	110
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	112
1-الآثار المباشرة للإنفاق العام	112
1-1 الإنفاق العام ومستوى الأسعار	112
1-2 الإنفاق العام ومستوى التشغيل	112
1-3 الإنفاق العام وزيادة الناتج الوطني	113
1-4 الإنفاق العام والاستهلاك	113
2- الآثار غير مباشرة للإنفاق العام	114
2-1 أثر المضاعف	114
2-2 أثر المعجل	118
2-3 أثر الإزاحة	120
خلاصة الفصل الثاني	123
الفصل الثالث: تقلبات أسعار النفط وأثرها على تمويل الإنفاق العام بالجزائر	**156-124**
تمهيد:	124
المبحث الأول: النفط المورد الأساسي للجزائر	**125**
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر	125
1- فترة الاستعمار	125
2- فترة الاستقلال	126
المطلب الثاني: مساهمة النفط في الاقتصادي الجزائري	128
1- مساهمة النفط في حجم الصادرات الجزائرية	128
2-مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي	130
3-مساهمة النفط في الميزانية العامة	131
المطلب الثالث: أنواع أسعار النفط والعوامل المحددة لها	132
1-أنواع أسعار النفط	132
1-1 السعر المعلن	133
1-2 السعر المحقق	133
1-3 سعر الإشارة	133

1-4 سعر التكلفة الضريبية	133
1-5 السعر الفوري	134
2-العوامل المحددة لاسعار النفط	134
2-1 الطلب والعرض العالمي للنفط	134
2-2 البدائل	135
2-3 المنظمات الدولية	135
2-4 العوامل الجيوسياسية	137
المبحث الثاني :الإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل استدامة تمويل الإنفاق	**139**
المطلب الأول : تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر	139
1 – نفقات التسير	139
1- 1 تعريفها	139
1- 2 تقسيمات نفقات التسيير	139
2- نفقات الاستثمار	140
2- 1 تعريفها	140
2-2 تقسيمات نفقات الاستثمار	141
المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد كمصدر للإنفاق العام في الجزائر	142
1- نشأة الصندوق وأهميته	142
2- موارد الصندوق ونفقاته	143
3- دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الإنفاق العام	144
3-1مساهمة صندوق ضبط الموارد في عجز الميزانية والخزينة العامة	144
3-2 مساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية العامة	146
المطلب الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد مدى قدرته على تنويع مصادر تمويل الانفاق العام	147
1- ظروف تبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد	147
2- أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد	148
2-1 في جانب السياسة الميزانية	148
2-2 في جانب تنويع الاقتصاد الوطني آفاق 2030	151
3- الإصلاحات والتدابير المتخذة في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد	153
3-1 الإصلاح الجبائي والمؤسساتي	153

2-3 ترشيد النفقات العامة	154
خلاصة الفصل الثالث	156
الفصل الرابع: الدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1990-2016	**199-157**
تمهيد	157
المبحث الأول : الجزائر من برامج التصحيح الاقتصادي إلى برامج الإنفاق العام مسعى استهداف النمو الاقتصادي	**158**
المطلب الأول: الجزائر وبرامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي	158
1- برامج التثبيت (الاستقرار)	158
2- برامج التعديل الهيكلي (التكييف الهيكلي)	161
3- قراءة في تطور معدلات النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق العام للفترة 1990- 1999	161
3-1 الإنفاق العام	161
3-2 النمو الإقتصادي	164
المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2016	166
1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE 2001-2004	166
2- البرنامج التكميلي للدعم النمو PCSC(2005-2009)	168
3- برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE 2010-2014	170
4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE	172
5- قراءة في تطور الإنفاق العام والنمو خلال الفترة 2000-2016	174
5-1 الانفاق العام	174
5-2 النمو الاقتصادي	177
المبحث الثاني: الدراسة القياسية للأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر	**181**
المطلب الأول: منهجية بناء النموذج القياسي	181
1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها	181
2- السلاسل الزمنية واستقرارها	183
2-1 تعريف السلاسل الزمنية	183
2-2 استقرار السلسلة الزمنية	183
3- اختبار التكامل المشترك ضمن منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.	185

3-1 مدخل لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	185
3-2 اختبار الحدود	186
4- اختبار جودة النموذج واستقراره	188
4-1 اختبارات جودة النموذج	188
4-2 اختبار استقرار النموذج	189
المطلب الثاني: تحليل نتائج التطبيق القياسي ومناقشتها	189
1- اختبار سكون متغيرات الدراسة	189
1-1 اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dickey-Fuller	189
1-2 إختبار فيليبس بيرون	190
2 - تحديد فترات الإبطاء المثلى	192
3 - إختبار التكامل المشترك Bounds Test	193
4 - نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد UECM	193
5 - تقدير معلمات العلاقة القصيرة والطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	194
6 - إختبار جودة النموذج واستقراره	195
6-1 اختبارات جودة النموذج	195
6-2 اختبار استقرار النموذج	197
7- التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة	197
خلاصة الفصل الثالث	199
الخاتمة	204-200
قائمة المراجع والمصادر	219-205
الملاحق	227-220
ملخص البحث	228

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	نماذج مختلفة لقانون فاجنر	33
الجدول رقم (02)	الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	58
الجدول رقم (03)	العلاقة بين مضاعف الإنفاق العام ومضاعف الضرائب	116
الجدول رقم (04)	هيمنة سونطراك على القطاع النفطي خلال (1966-1972)	127
الجدول رقم (05)	تركيبة الصادرات الجزائرية حسب فوج المنتجات	129
الجدول رقم (06)	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	130
الجدول رقم (07)	مساهمة الجباية البترولية في موارد الميزانية العامة للدولة الفترة 1990-2016.	131
الجدول رقم (08)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الخزينة	145
الجدول رقم (09)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية العامة	146
الجدول رقم (10)	تطور الإنفاق العام خلال الفترة 1990-1999	162
الجدول رقم (11)	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999	164
الجدول رقم (12)	توزيع نفقات التسيير حسب الأقسام خلال الفترة 2000- 2016	174
الجدول رقم (13)	توزيع نفقات الاستثمار حسب القطاعات للفترة 2000-2016	176
الجدول رقم (14)	نسبة نمو القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2016	179
الجدول رقم (15)	نتائج اختبار ديكي فولار الموسع	190
الجدول رقم (16)	نتائج إختبار فيلبس بيرون	191
الجدول رقم (17)	نتائج اختبار Bounds test	193
الجدول رقم (18)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيدUECM	193
الجدول رقم (19)	نتائج تقدير معلمات العلاقة القصيرة الأجل	194
الجدول رقم (20)	نتائج تقدير معلمات العلاقة الطويلة الأجل	195
الجدول رقم (21)	نتائج اختبار ثبات تباين البواقي	196
الجدول رقم (22)	نتائج إختبار الارتباط الذاتي	197

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	خصائص النفقات العامة	16
الشكل رقم (02)	التمثيل البياني لقانون فاجنر	32
الشكل رقم (03)	توضيح أطروحة بيكوك وإيزمان	35
الشكل رقم (04)	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	39
الشكل رقم (05)	منحى لافر للحجم للأمثل للضريبة	40
الشكل رقم (06)	منحنى BARS لتحديد الحد الأمثل للإنفاق العام	48
الشكل رقم (07)	النمو الاقتصادي الثابت	55
الشكل رقم (08)	النمو الاقتصادي المتزايد	55
الشكل رقم (09)	النمو الاقتصادي المتناقص	56
الشكل رقم (10)	نموذج تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	65
الشكل رقم (11)	نموذج ثوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	66
الشكل رقم (12)	التمثيل البياني لنموذج سولو القاعدي	84
الشكل رقم (13)	دالة الاستهلاك بيانياً	93
الشكل رقم (14)	دالة الاستثمار تبعاً للدخل	97
الشكل رقم (15)	دالة الإستثمار تبعاً لمعدل الفائدة	97
الشكل رقم (16)	دالة الإنفاق الحكومي بيانياً	98
الشكل رقم (17)	دالة الصادرات بيانياً	99
الشكل رقم (18)	دالة الواردات بيانياً	100
الشكل رقم (19)	إستنتاج منحى *IS* بيانيا	103
الشكل رقم (20)	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على منحنى *IS*	104
الشكل رقم (21)	اشتقاق منحنى LM بيانياً	106
الشكل رقم (22)	التوازن في نموذج IS-LM	107
الشكل رقم (23)	أثر زيادة الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي	109
الشكل رقم (24)	أثر تمويل الإنفاق العام بإصدار السندات	110

الشكل رقم (25)	أثر تمويل الإنفاق العام بزيادة الضرائب	111
الشكل رقم (26)	حالة المزاحمة التامة	121
الشكل رقم (27)	حالة المزاحمة الجزئية	121
الشكل رقم (28)	تطور الجباية البترولية خلال الفترة 1990-2016	132
الشكل رقم (29)	توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب للفترة 1990-1999	163
الشكل رقم (30)	توزيع نفقات الاستثمار حسب القطاعات للفترة 1990-1999	164
الشكل رقم (31)	نصيب القطاعات من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	167
الشكل رقم (32)	نصيب البرامج الفرعية لبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009	169
الشكل رقم (33)	نصيب القطاعات من برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014	171
الشكل رقم (34)	نصيب القطاعات من برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2017	173
الشكل رقم (35)	توزيع نقات التسيير حسب الاقسام للفترة 2000-2016	175
الشكل رقم (36)	توزيع نقات الاستثمار حسب القطاعات للفترة 2000-2016	177
الشكل رقم (37)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	178
الشكل رقم (38)	تحيد فترات الإبطاء المثلى	192
الشكل رقم (39)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	196
الشكل رقم (40)	نتائج اختبار الاستقرار	197

المقدمة

مقدمـــــة

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقه، كما يعتبر أحد المعايير المهمة للحكم على تقدم أو تخلف أي بلد ما، ويقصد به إحداث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة، بحيث أنه كلما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان دلَّ ذلك على إرتفاع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع، و بالتالي فالنمو الاقتصادي وسيلة رئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الرفاهية في المجتمع.

وقد لقي موضوع النمو الاقتصادي إهتمام مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية بدايةً من المدرسة الكلاسيكية، التي يرجع لها الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحديث، وهذا من خلال إسهامات كل من" آدم سميث" " وتوماس مالتوس " " ودفيد ريكاردو"، حيث يُقرون بمحدودية النمو الاقتصادي في المدى البعيد وهذا نظراً لقانون تناقص الغلة. ثم جاء من بعدهم النيوكلاسيك محاولين إيجاد آليات جديدة ترفع من معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد عكس ما توصل إليه الكلاسيك، ومن رواد هذه المدرسة نذكر "سولو Solow"، الذي أدخل عنصر التكنولوجيا والابتكار في سير العملية الإنتاجية، ليأتي من بعدهم الاقتصادي كينز الذي كان له الفضل الكبير في إيجاد الحلول العلمية لأزمة الكساد سنة 1929، حيث أكد على الطلب الفعال ودوره في إحداث النمو الاقتصادي من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بسياستها المالية، وصولا للفكر المعاصر من خلال نظريات النمو الداخلي ولعلى أهم روادها بارو "Barro " الذي ركز على البنى التحتية والانفاق العام في نموذجه التنموي.

ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال سياستها الاقتصادية خاصة السياسة النقدية والمالية رغم الجدل القائم في تحديد أي سياسة أكثر فعالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية للوصول إلى الحالة المثالية للاقتصاد، والمتمثلة في تحقيق المربع السحري لكالدور(نمو الناتج المحلي الإجمالي- التوازن الخارجي- إنخفاض معدل البطالة- إنخفاض معدل التضخم).

الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق نمو إقتصادي مستدام، وذلك من خلال تبنيها الطرح الكينزي الذي يحث على ضرورة تحريك الطلب الفعال، من خلال تدخل الدولة في زيادة

الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو الإثنين معا من أجل زيادة الدخل (الناتج المحلي الإجمالي)، ولذلك عملت الجزائر منذ إستقلالها على تسطير مخططات إقتصادية هدفها النهوض بالإقتصاد الوطني الذي كان يعرف حالة من التدهور نتيجة للحقبة الإستعمارية وما استنفذته من موارد طبيعية، فقامت في السبعينيات بإعتماد نموذج الصناعات المصنعة من خلال التوجه إلى الصناعات الثقيلة التي كانت موجهة في مرحلتها الأولى إلى إنتاج سلع التجهيز للاستهلاك الداخلي كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية التي تُولد آثار فاعلة في المحيط الإقتصادي من خلال خلق وتحريك أنشطة إقتصادية أخرى.

إلا أن هذا النموذج لم يدم طويلا وذلك نظر لما يتطلبه من تكنولوجيا كثيفة رأس المال ،وكون هذا الأخير مرتبط بمصدر تمويلي يعرف الكثير من التقلبات والأزمات ألا وهو النفط، خاصة الأزمة النفطية لسنة 1986 التي أدت إلى إفراز أوضاع إجتماعية وإقتصادية أدت إلى أحداث أكتوبر 1988، والتي فرضت على الجزائر التوجه إلى المؤسسات الدولية من أجل تمويل العجز الذي عرفه الإقتصاد الوطني ونقصد هنا صندوق النقد الدولي الذي أقر وصفات ساهمت في تحسن بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، لكن آثارها الإجتماعية كانت سلبية، لتبدأ الجزائر بعدها نتيجة للارتفاع أسعار النفط وتحسن إيراداتها مرحلة جديدة عرفت بمرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي رصدت لها الجزائر أرصدة مالية ضخمة من أجل إعطاء نفس جديد للإقتصاد الوطني وخلق جهاز إنتاجي قادر على الأقل إحتواء الطلب المحلي واستهداف معدلات نمو مرتفعة، ومن هذا البرامج نذكر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (PSRE)، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (PCSC) ، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2015 (PCCE)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 (PACE) بالإضافة إلى بعض البرامج والصناديق الخاصة مثل البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب (PSDRS) وصندوق تنمية مناطق الجنوب(FSDRS).

ومع تراجع أسعار النفط منذ جوان 2014 أثر ذلك على الإعتمادات المخصصة للاستكمال المشاريع المسجلة في تلك البرامج، وعلى أهم أوجه الإنفاق العام في الجزائر، خاصة مع الإنخفاض الشديد في رصيد صندوق ضبط الموارد، لذلك أقرت الحكومة بعض الإجراءات للتخفيف من أزمة تراجع أسعار النفط ، فقامت على مستوى التجارة الخارجية بتقليص الواردات واستخدام نظام الحصص خاصة فيما يخص إستيراد السيارات، وكذا إتخاذ تدابير من أجل ترشيد

عملية الإنفاق العام من خلال تجميد عملية التوظيف وتجميد بعض المشاريع العمومية وإلغاء بعضها وتسقيف النفقات والبحث على موارد خارج قطاع المحروقات (زيادة الضرائب،التقليل من الدعم على بعض المواد التوجه نحو السياحة والفلاحة)، لتمويل النفقات العمومية.

❖ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة بن عزة محمد (2015)**[1]، " ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة قياسية تحليلية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، وهي عبارة عن أطروحة دكتورة، توصل فيها الباحث إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، في المقابل وجود تأثير سلبي له في الأجل الطويل.

– **دراسة أحمد سلامي (2015)**[2] ، "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970–2013) " ، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2013)، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين والمتمثلة في قانون فاجنر والفرضية الكينزية. بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في البحث والمتمثلة أساسا في إختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك واختبار سببية جرانجر، والنتائج كشفت عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وفضلا عن ذلك، فإن التحليل كشف عن وجود أثر للسببية في كلا الإتجاهين، وهو ما يدعم كلا من قانون فانجر وفرضية كينز.

- **دراسة فرحي محمد (1999)**[3]، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، اختصت هذه الدراسة في معالجة الآثار التي يحدثها الإنفاق العام على المتغيرات الكلية في الجزائر، وأوصى الباحث بضرورة تقييم المسار الحالي وترشيده عن طريق تبني مجموعة من السياسات الفعالة بهدف التقليل من الاختلالات الهيكلية

---

[1] محمد بن عزة ، ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتورة في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2014–2015.

[2] أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970–2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، جامعة بسكرة.

[3] محمد فرحي، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق بالجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،1999.

وزيادة التحكم في نمو المجاميع الكلية باعتبار أن سياسة الإنفاق العام تتأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية.

- **دراسة علي سيف علي المزروعي (2012)[1]**، " أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي– دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990–2009"، إستخدم الباحث برنامج SPSS لتحليل أثر الإنفاق على الناتج المحلي في الإمارات وأثره على المصادر الرئيسية والثانوية للناتج المحلي الإجمالي، توصل الباحث إلى تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى ستة أضعاف خلال فترة الدراسة، كما أثبت التحليل القياسي وجود أثر قوي من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي وأثر معنوي على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.

- **طاوش قندوسي (2014)[2]**، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970–2012)." توصل الباحث إلى إيجاد القيمة المثلى للنفقات العامة ب 30% من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز ب10.9% ونفقات التسيير 15.55%، كما توصل إلى وجود أثر موجب للنفقات العامة على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومن حيث نوعية النفقات العامة المؤثرة على النمو وجد أن نفقات التسيير هي المحفزة على النمو عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

- **دراسة محمد معن ديوب (2017)[3]**،" أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة 1990–2010"، إستخدم الباحث منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL للتحقق من أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في سوريا، بحيث استخدم الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري كمتغيرين مستقلين والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، حيث أكدت الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق العام الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في حين الإنفاق الاستثماري ليس له أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي،

---

[1] علي سيف المزروعي، أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي– دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990–2009، أطروحة دكتوره، جامعة دمشق، منشورة في مجلة دمشق للعلوم القانونية والادارية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

[2] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970–2012)، أطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، 2013–2014.

[3] محمد معن ديوب، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة 1990–2010، مجلة جامعة تشرين للدرسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 04، 2017.

وقد فسر ذلك بانخفاض حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري عن المستوى الذي يضمن تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة Elalaoui Jawad (2018)[1]**: The impact of public expenditures on Economic Growth: Approch by the ARDL Model case of Marocco"

هدفت الدراسة لمعرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1975-2016 باستخدام منهجية ARDL، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سالب بين الإنفاق العام الإجمالي والنمو الاقتصادي، بينما العلاقة بين النمو الاقتصادي حسب طبيعة الإنفاق العام فكانت مختلفة، حيث توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام الجاري والنمو الاقتصادي وعلى العكس بين الإنفاق العام الاستثماري والنمو الاقتصادي فكانت سالبة، وقد أرجع الباحث ذلك إلى طبيعة تمويل الإنفاق الاستثماري من الديون وما يترتب عنها من خدمة الدين العام.

دراسة Mesbahi Fatima Zohra (2018)[2]: بعنوان " Impact de la volatilité des prix du pétrole sur la croissance économique « étude économétrique de l'Algérie (1974-2016) »

عالجت فيها الباحثة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج VAR ، توصلت إلى وجود أثر سلبي غير مباشر لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

من خلال الدراسات السابقة إتضح لنا أن بعض الدراسات تناولت أثر الإنفاق العام الإجمالي على النمو الاقتصادي، في حين ركزت بعض الدراسات على الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري وعلاقته بالنمو وبعض الدراسات الأخرى اهتمت بالعلاقة بين الإنفاق على أحد القطاعات مثل الإنفاق على التعليم والصحة والنمو الاقتصادي، كما أظهرت الدراسات السابقة أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي محل نتائج متضاربة ومختلفة، قد يرجع ذلك إلى المنهجية المعتمدة في تلك الدراسات ونوعية البيانات ومدى دقتها، بالإضافة أن النتاج قد تختلف

[1] Elalaoui Jawad ,Ahmed Hefnaoui, The impact of public expenditures on Economic Growth: Approch by the ARDL Model case of Marocco, Reveue du contrôle de la Comptabilité et de l'Audit,numéro 06 , Septembre 2018.

[2] Mesbahi Fatima Zohra , Impact de la volatilité des prix du pétrole sur la croissance économique « étude économétrique de l'Algérie (1974-2016), Thèse de doctorat, Université de Tlemcen , 2017-2018 .

من دولة لأخرى تبعا لخصوصية كل دولة، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها إعتمدت على تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، بدراسة أثر كل نوع من الإنفاق بالإضافة إلى أسعار النفط في نموذج واحد وباستخدام منهجية جديدة ، وهي منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطئة ARDL، كما تتميز هذه الدراسة بفترة عرفت فيها متغيرات الدراسة عدة تطورات.

❖ **الإشكالية:**

في خضم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل كبح آثار تراجع أسعار النفط باعتباره المورد الأساسي للاقتصاد الوطني والبحث على آليات جديدة لتمويل الإنفاق العمومي ، وبناءا على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الانفاق العام والنمو الاقتصادي نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر خلال الفترة 1990-2016؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية والإحاطة بكل جوانب البحث إرتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مالمقصود بالإنفاق العام وما هي مبرراته في الجزائر؟
- ما الآلية التي من خلالها يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟
- قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية في إطار برامج صندوق النقد الدولي في الفترة 1990-1999 و بإطلاق برامج إنفاقية إبتداءً من سنة 2001، فأي البرامج كان لها أثر كبير على معدلات النمو في الجزائر ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل الإنفاق العام وأسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

❖ **فرضيات البحث:**

على ضوء الأسئلة السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يمكن اعتبار أن الإنفاق العام هو مبلغ نقدي ينفق لتحقيق مصلحة عامة، وتعتبر الحاجات العامة ومستوى تدخل الدولة من أهم مبرراته.
- نعتقد أن الإنفاق العام يؤثر على النمو من خلال دورة الدخل.

- نتوقع أن تكون برامج الإنعاش كان لها أثر كبير من برامج صندوق النقد الدولي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- نتوقع من خلال الدراسة القياسية إيجاد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين هيكل الإنفاق العام، أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل هيكل الإنفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري ودراسة تطوره خلال فترة الدراسة.
- إبراز دور الإنفاق العام في استهداف النمو الاقتصادي.
- معرفة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- التعرف على أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين هيكل الإنفاق العام، أسعار النفط والنمو الاقتصادي.
- تقديم اقتراحات وتوصيات من شأنها تعزيز إدارة الإنفاق العام وهذا على حسب النتائج التي سوف يتوصل إليها البحث.

❖ **أهمية موضوع البحث:**

تأتي أهمية هذا البحث من خلال معالجته لموضوع يمثل أحد أوجه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ألا وهو الإنفاق العام، وكذلك باعتباره يعالج أهم المؤشرات الكلية التي تقيس أداء الاقتصاد الجزائري، وتبرز أهمية البحث كذلك من خلال اعتبار الإنفاق العام أهم أداة مالية متاحة وسريعة التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل ضعف الأدوات الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تكوين مساهمة علمية لمعالجة موضوع الإنفاق العام في الجزائر.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

من البديهي أن كل باحث أراد الخوض في دراسة ما، له أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه منها الموضوعية و منها الذاتية، يمكننا حصرها فيما يلي:

- نوع التخصص العلمي الذي سلكه الطالب، حيث هذا الموضع له علاقة مباشرة بالتخصص نقود ومالية.
- الأهمية التي يكتسبها الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

- إعتماد الجزائر الطرح الكينزي في مجال الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي، في المقابل الاعتماد على النفط كممول أساسي للإنفاق العام في الجزائر وما يشهده من تقلبات في أسعاره.

❖ منهج البحث وأدواته:

من أجل معالجة إشكالية البحث والإجابة عن التساؤلات الفرعية سوف نعتمد في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل معالجة الأطر النظرية والفكرية للبحث، كما سوف نعتمد في الجانب التطبيقي على الأساليب الكمية في تحليل البيانات والجداول إضافة لاستخدام الدراسة القياسية في الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بطريقة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطئة ARDL مستخدمين في ذلك برنامج Eviews9 ، معتمدين على بيانات كل من: المديرية العامة للتقدير والاستشراف والمديرية العامة للخزينة بوزارة المالية، الموقع الالكتروني الديوان الوطني للإحصاء، تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الالكتروني للجريدة الرسمية، الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، التقارير من الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي .

❖ حدود البحث:

يتحدد الإطار المكاني للبحث بحالة الجزائر من أجل معرفة تأثير الإنفاق العام على النمو، أما الإطار الزمني فيخص الفترة 1990-2016 وهي فترة عرف فيها الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات كان أهمها: التوجه نحو اقتصاد السوق و الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي في فترة التسعينات، وبرامج الإنعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة وحجم الإنفاق العام الضخم الذي خصص لها من أجل استهداف معدلات نمو جد مرتفعة. وننوه بأن أي إشارة إلى فترة سابقة أو لاحقة فالهدف منها توضيح بعض القضايا في سياقها التاريخي أو إعطاء معلومة جديدة نراها أكثر إفادة لفهم التطورات والتغيرات التي حدثت أو تحدث بعد فترة الدراسة.

❖ هيكل البحث:

من أجل معالجة الإشكالية العامة للبحث والإجابة على التساؤلات الفرعية سنحاول تقسيم بحثنا حسب الخطة التالية:

الفصل الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام

المبحث الثاني: تزايد الإنفاق العام والضوابط والحدود التي تحكمه

الفصل الثاني: المقاربة النظرية لعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: النمو الاقتصادي المفهوم، النظريات والنماذج

المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

الفصل الثالث: تقلبات أسعار النفط وأثرها على تمويل الإنفاق العام في الجزائر

المبحث الأول: النفط المورد الأساسي للجزائر

المبحث الثاني: الإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل إستدامة تمويل الإنفاق العام في الجزائر

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 1990-2016

المبحث الأول: الجزائر من برامج التصحيح الاقتصادي إلى برامج الإنفاق العام مسعى إستهداف النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الفصل الأول:
التأصيل النظري للإنفاق العام

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق بعض الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، لذلك فإن دراسة الإنفاق العام ومعرفة آثاره تحتل جانبا مهم في الدراسات الإقتصادية الكلية، فهو يعكس جميع الأنشطة العامة للدولة بغض النظر عن النظام وطبيعة الملكية فيها، وقد زادت أهمية دراسة الإنفاق العام بالنظر إلى نسبتها المتزايدة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام، ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين إثنين، في الأول سنتطرق إلى ماهية الإنفاق العام وذلك من خلال تعريفه، إبراز خصائصه و تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى تقسيمات الإنفاق العام، وفي المبحث الثاني سنعالج ظاهرة إزدياد الإنفاق العام والضوابط والحدود التي تحكمه، مع الإشارة إلى العوامل المؤثرة فيه ومسألة ترشيد الإنفاق العام.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

1- تعريف الإنفاق العام

لتحديد المفهوم الدقيق لمصطلح الإنفاق العام سوف نبين معناه لغة واصطلاحا.

1-1 الإنفاق العام لغةً: إنفاق من المصدر أنفق فنقول أنفق الرجل بمعنى افتقر وذهب ماله ومنه قوله تعالى: « **قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا**».[1] وهو من الفعل نفق بمعنى نفذ فيقال: نفق الزاد أي نفذ، وإنفاق المال بمعنى صرفه.[2]

2-1 الإنفاق العام في الإسلام

هو إخراج جزء من مال مخصوص من بيت المال لوجهة مخصوصة تحقيقاً للصالح العام،[3] وقد بين "الماروردي" هذا المفهوم بقوله: « النفقة هي كل حق وجب صرفه في مصلحة المسلمين فهو حق على بيت المال فإذا صُرف في وجهة صار مضافاً إلى الخارج من بيت المال».[4]

3-1 الإنفاق العام إصطلاحا

لقد أعطى الباحثين والمهتمين بالجانب الاقتصادي والمالي وحتى القانوني عدت تعاريف للإنفاق العام نبين منها ما يلي:

« الإنفاق العام مبلغ من المال يتحمله شخص من أشخاص القطاع العام، تنفيذ لبنود الميزانية العامة، بهدف إشباع حاجة عامة».[5]

«الإنفاق العام كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة »[6].

---

[1] الآية 100 من سورة الإسراء.

[2] قاموس المعاني على الموقع https://wwwalmeany.com

[3] إبراهيم ابن داود، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2009، ص 26.

[4] أبو الحسن الماروردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، المكتبة العصرية صيداء بيروت، 2000م، ص 233.

[5] محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، القاهرة، ص 113.

[6] عبد الحميد حامد دراز، مبادئ المبالية العامة، الإسكندرية، 2000، ص 378.

« النفقات العامة هي مبالغ نقدية أُقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية».[1]

« مبلغ من المالي يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة »[2].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تشترك كلها في ثلاثة عناصر وهي في كون الإنفاق العام يكون من طرف هيئة عامة، وأن يهدف إلى تحقيق منفعة عامة إضافة إلى الطابع النقدي للإنفاق العام وهذه العناصر الثلاثة تشكل خصائص الإنفاق العام، التي من خلالها تم تعريفه عند جل الباحثين والدارسين في المالية والاقتصاد، وعلى ضوء ذلك فإننا نقدم التعريف التالي:

الإنفاق العام هو صرف مال في شكل نقدي يخرج من الذمة المالية لأحد الهيئات العامة بهدف تحقيق مصلحة عامة.

2- خصائص الإنفاق العام:

من خلال التعاريف السابقة للإنفاق العام نستنتج أن للإنفاق العام عدة خصائص هي:

2-1 الإنفاق العام يكون في شكل نقدي:

تقوم الدولة عن طريق هيئاتها ومؤسساتها المركزية والمحلية بدفع مبالغ نقدية ثمنا لِما تحتاجه من سلع وخدمات لممارسة المهام المنوطة بها كتسيير المرافق العامة، كما تمنح إعانات ومساعدات مختلفة، وأيضاً قد تدفع نقود تمثل رؤوس أموال في المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تقوم بها.

ويعدُ إستخدام النقود السمة الغالبة على المعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وبهذا فمن الطبيعي أن تتم عملية الإنفاق العام في شكل نقدي بخلاف ما كان يتبع قديماً في حصول الدولة على ما تحتاجه من السلع والخدمات بشكل عيني، حيث تقوم مثلاً بتسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم، الشيء الذي لم يعد مقبولا في وقتنا الحالي[3].

[1] علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص 89.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009م، ص 122.

[3] أيهم الحميد، مبادئ المالية العامة، المحاضرة الأولى، 2017-2018، ص 48.

ويرجع استخدام الطابع النقدي في الإنفاق العام إلى ما يلي:[1]

أ- انتقال الاقتصاد عموماً من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، مما أقتضى أن يكون التعامل أساساً بالنقود لما لها من دور في القضاء على سلبيات عملية المقايضة، ومنه فإن التطور قد اقتضى أن يكون الإنفاق العام على شكل مبلغ من النقود.

ب- يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه للأهداف التي خُصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية، ويصعب إجراء هذه الرقابة إذا كان الإنفاق العام على شكل عيني، ومن ثمة فإن الإنفاق العام إذا كان في شكل نقدي تسهل عمليه الرقابة عليه.

ج- يثير الإنفاق العام العيني مشكلات كثيرة منها قضية تقديره، ومنها التهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية، ومنها إفساح المجال للسلطات الإدارية لِمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر.

2-2 الإنفاق العام يقوم به شخص عام.

أي أن الإنفاق العام يتم عن طريق إحدى مؤسسات الدولة، بمعنى الأشخاص المعنوية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات التي تمثلها كالهيئات الوطنية (الوزارات) والإدارة المحلية (الولايات، البلديات) والأشخاص المعنوية الأخرى.

وبالتالي فإن النفقات التي يصرفها الأفراد والهيئات التي تخضع للقانون الخاص حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة كالجمعيات والمؤسسات الخيرية لا تعد إنفاق عام.

ويضع الفكر المالي معياريين للتفرقة بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص، أحدهما قانوني والآخر وظيفي:

أ- المعيار القانوني:

يتم التفرقة بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص تبعاً لهذا المعيار بالنظر إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق، فإذا قام بالإنفاق الأفراد والأشخاص المعنويين الخواص مثل المؤسسات الخاصة والجمعيات يكون الإنفاق خاص، أما إذا صدر من الأشخاص المعنوية العامة أي الأشخاص الذين يحكمهم القانون العام يعد الإنفاق عام كالوزارات والولايات والبلديات.

ويستند الأخذ بهذا المعيار إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن نشاط أشخاص القانون الخاص، من حيث الهدف ومن حيث الوسائل، فنشاط أشخاص القانون العام

[1] محمد لبيب شقير، علم المالية العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957، ص 14.

يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويعتمد من أجل ذلك على القوانين والقرارات الإدارية بينما نشاط أشخاص القانون الخاص يهدف في الأساس إلى تحقيق المصلحة الخاصة ويعتمد من أجل تحقيق هذه المصلحة على التعاقد[1].

ب- المعيار الوظيفي:

وفقاً لهذا المعيار ينظر إلى طبيعة الوظيفة التي يخصص لها الإنفاق العام، فالإنفاق الذي يصدر عن الأشخاص العامة ليس كله يعتبر إنفاق عام، بل جزء منها فقط وهو الذي يصدر عن الشخص المعنوي ممثلاً للدولة باعتبارها صاحبة السيادة؛ أي لها سلطة الأمر والنهي، ومن جهة أخرى فإن الإنفاق الذي يصدر من الأشخاص الخاصة أو المختلطة التي تفوضها الدولة باستخدام سلطتها الآمرة يعد إنفاق عام.

وعلى هذا الأساس فإن الإنفاق العام إما أن يصدر من الدولة بصفتها صاحبة سيادة أو من الأشخاص الخاصة أو المختلطة في حدود تفويض الدولة لهم بالسيادة.

2-3 الإنفاق العام يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة

أي أنه لابد أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق نفع عام يعود على جميع الموطنين لا على فرد أو فئة معينة بذاتها، وترتكز هذه الخاصية على ثلاث دعائم هي[2]:

أ- يجب تبرير الإنفاق العام بتوجيهه إلى تحقيق وتلبية الحاجات العامة والتي تتولى الدولة أو ممثليها عملية إشباعها.

ب- كون المنفعة المراد تحقيقها مشروعة وفق ما تنظمه الأحكام التشريعية والتنظيمية.

ج- المساواة بين المواطنين في النفع العام كنتيجة للمساواة بينهم في تحمل الأعباء العامة.

وقد اتسع مضمون المنفعة العامة مع تطور الدولة، ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أن فكرة النفع العام تختلف من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر، وذلك لصعوبة قياس المنفعة العامة، ولهذا فإن مسألة تحديدها تخضع لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى.

[1] أيهم الحميد، مرجع سابق، ص51.

[2] إبراهيم أبن داود، مرجع سابق، ص ص 54-55.

الشكل رقم:01 خصائص النفقات العامة

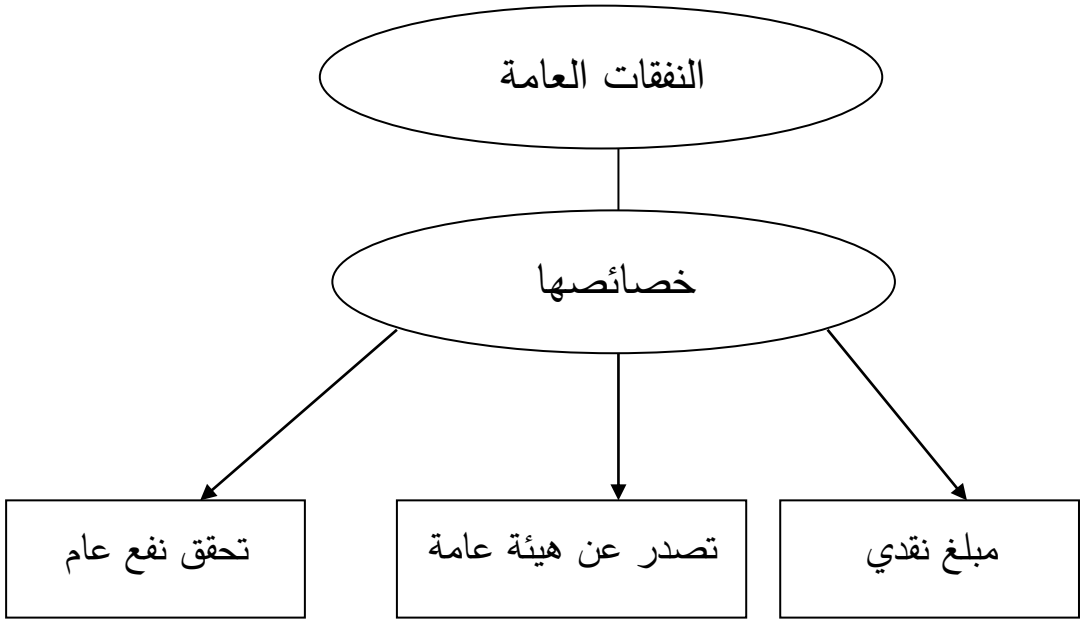

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على التحليل أعلاه.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

يرتبط الإنفاق العام بمستوى تدخل الدولة في الواقع الاقتصادي، ولقد لقي هذا الموضوع (تدخل الدولة) جدلا كبير في أوساط المدارس الإقتصادية بين مؤيد لهذا التدخل وآخر رافض له، كما أن مستوى التدخل قد يتفاوت من نظام إقتصادي إلى آخر وكذالك حسب المرحلة التنموية التي وصلت إليها الدولة، ومهما يكن مستوى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فإنه لا يمكن أن يخرج على الأشكال الرئيسية للدولة؛ أي الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة والدولة المنتجة.

ويعتبر الإنفاق العام أهم أداة في يد الدولة تستطيع أن تؤثر به على النشاط الاقتصادي سواءً في حالة الركود أو حالة الإزدهار الاقتصادي، ولقد لقي هذا الموضوع اهتمام الفكر الاقتصادي وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

1- الإنفاق العام في المدرسة الكلاسيكية

يعتبر الفكر الكلاسيكي تيار رافض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فهو يدعو للحرية الاقتصادية وعدم التدخل، ويظهر هذا من خلال مقوله آدم سميت في كتابه الشهير ثروة الأمم « دعه يعمل دعه يمر»[1]، فالكلاسيك مقتنعين بوجود قوى ذاتية مصحِحة قوية تمنع

[1] هذه المقولة الشهيرة وضعها الفيزيوقراطي، فنست دي جورناي " Vincent de Gournay" تُلخص التوجهات الأولى لليبرالية بمحتواها الاقتصادي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما تذكر مصادر

حدوث الركود وعدم التوازن في الاقتصاد[1]، وهو ما أطلقوا عليه مصطلح « اليد الخفية» ويعتقدون أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع؛ أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي فالإنفاق العام محدود ويتضمن فقط النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقاً لمقتضيات المذهب الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرراً لتحصيل الإيرادات العامة سوى للتمكن من تغطية حجم الإنفاق اللازم للعدد القليل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها[2].

وذلك عملا بمبدأ أولية النفقة، وينظر الكلاسيك إلى النفقة العامة من حيث المنفعة العامة فقط ولا ينظرون إليها من حيث الإنتاجية فهي محايدة ولا تؤثر في الحياة الاقتصادية؛ بمعنى أنها لا تغير من الدورة الاقتصادية من خلال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك[3].

ويؤسس الكلاسيك رفضهم لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على الفروض التالية[4]:

- الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد؛
- فرضية كمال الأسواق (Market Perfection) ففي ظل تحقق فرضية كمال الأسواق فإن آليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معاً إذ يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة؛
- إنسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح ؛
- التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة؛
- يعتبر الكلاسيك أن الربح حافز كبير على الإنتاج؛

أخرى على أن وزير المالية الفرنسي ينيه دي فوير هو أول من ذكرها في مقال نشره عام 1751 بمجلة économique.

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 85.

[2] محمد خالد المهايتي، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة (الدورة التحضيرية)، 2013، ص 15.

[3] كمال الدين بن عيس ، محمد مرواس ، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 مع وضع نماذج قياسية مقترحة لذلك، أبحاث المؤثر الدولي تقيم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف الجزائر، ص 06.

[4] عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، 2009، ص 02.

- حيادية النقود في الحياة الاقتصادية، فهي فقط وسيلة للتبادل؛

ومن خلال هذه الفروض لم يعط الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعية الإنفاق العام ومحدداته وآثاره على المتغيرات الاقتصادية، و وضعوا له ضابطين: الأول هو ضغط النفقات العامة وتقليل حجمها و الضابط الثاني ثبات النفقات العامة بقدر الإمكان[1]، ويعتبر " أدم سميت" صاحب أولى الإسهامات التي ساعدت على تبلور الفكر الكلاسيكي، إذ يرى أن الإنفاق العام غير منتج للثروة، فهو يساعد فقط على تهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، ويذهب "دافيد ريكاردو" في نفس الإتجاه الذي سلكه "آدم سميث" فيما يتعلق بالإنفاق العام، ويعتبر أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحده نقدية واحدة يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريباً، كما أظهر أن نفقات الحروب والعدالة تؤدي إلى إنخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين، ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية.[2]

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تأثر الكلاسيك بمن سبقهم في المدرسة الطبيعية التي كانت ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بقوانين الطبيعة، ويظهر هذا من خلال إيمانهم بقدرة اليد الخفية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

- لم يرفض الكلاسيك الإنفاق العام بشكل مطلق، وإنما دعوا إلى تقييد حجمه وتقيد مجالاته بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة (أمن- عدالة).

- يقدس الكلاسيك مبدأ توازن الموازنة، لذلك أوصوا بتحصيل الإيرادات إلا في حدود النفقات اللازمة.

2- الإنفاق العام في المدرسة الكينزية

ظهرت المدرسة الكينزية بفضل إسهامات جون مينار كينز (John Moynard keyns) في تفسير أزمة الكساد العالمي الذي حدث سنة 1929، من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود الذي صدر عام 1936، إذ انتقد فيه النظرية الكلاسيكية

[1] مديحه الدغيدي، النفقات العامة، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1980، ص29 ، على الموقع http://www.kingkhalid.org.sa

[2] عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، طبعة أولى ، ص 202.

المبنية على نظام الإقتصاد الحر الرافض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث عجزت آليات السوق كما كان يعتقد الكلاسيك على حل أزمة الكساد العالمي لسنة 1929.

وقد جاء كينز بنظرية عامة للتوظيف تعالج كل مستويات التشغيل ولا تهتم بدراسة حالة واحدة في التشغيل الكامل كما يؤمن الكلاسيك[1]، واهتم بالتحليل الكلي كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، وعلى العموم فإن أهم فرضيات كينز هي:

- رفض في تحليله قانون ساي وما ينجم عنه من سيادة التوازن عند التوظيف الكامل ورفض تعادل الاستثمار والادخار باستمرار.
- عدم الإيمان بالتشغيل التام وقد يعرف الاقتصاد مستويات توازنية أقل أو أكثر من مستوى التشغيل التام.
- عدم الفصل بين الجانب النقدي والعيني في الاقتصاد.
- إنفتاح الدولة على العالم الخارجي.
- نادى بتدخل الدولة بأدواتها المالية المتمثلة أساساً في الإنفاق والضرائب.
- ركز كينز على فكرة الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من طلب على الإستهلاك وطلب على الإستثمار.

وبهذا الأفكار والفرضيات إستطاع كينز أن يجد علاج لأزمة الكساد عن طريق تدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تشجيع الطلب الكلي الفعال، فالإعانات الموجهة للصناعة مثلاً تختلف عن تلك الموجهة للفئات المحتاجة والعاطلة عن العمل، فالأولى تهدف إلى رفع مستوى الصناعة وزيادة الأرباح بينما الثانية تهدف إلى رفع مستوى الاستهلاك.[2]

ويرى كينز أن زيادة الإنفاق العام في شكل استهلاك أو تحويلات أو استثمار أو تخفيض الضرائب يُمكن من الوصول إلى حالة التشغيل التام[3]، أو الإقتراب منها، وذلك انطلاقا من أن الإنفاق العام يعتبر في الفكر الكينزي، أحد مكونات الطلب الكلي إضافة إلى الطلب الاستهلاكي والاستثماري وطلب القطاع الخارجي، فزيادة الإنفاق العام سوف تؤدي إلى تنشيط

[1] عديلة العلواني ، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، طبعة 2014، الجزائر، ص 81.

[2] محمد بن عزة ، مرجع سابق ص 07.

[3] Daniel Labarome. Macro économie- les fonctions économiques ,édition seuil, Paris, 1999, P 29.

الجهاز الإنتاجي ومن ثم زيادة في توظيف العمالة وهو ما يولد طلب استهلاكي جديد يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه زيادة في الدخل وتحقيق توازن جديد أكبر من التوازن السابق.

كما يجدر بنا الإشارة أن زيادة الإنفاق العام للتأثير على الطلب الكلي والزيادة في مستوى الدخل يتطلب مرونة في الجهاز الإنتاجي يسمح بالاستجابة السريعة للزيادة في الطلب الكلي، وإلا فإنه يتم تغطية هذه الزيادة في الطلب الكلي عن طريق زيادة الطلب على الواردات مما يؤثر سلباً على حجم توظيف العمالة.

ومن خلال ما تقدم نستنتج ما يلي:

- للإنفاق العام أثر مباشر وسريع على المتغيرات الاقتصادية ولهذا فهو أداة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الكلي عند كينز.
- أعطى كينز دور هام للتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي قد تقع فيه.
- ركز التحليل الكينزي على الطلب الفعال ودوره في معالجة الاختلالات التي تقع في الاقتصاد، وحول التحليل الاقتصادي المبني على جانب العرض إلى التحليل الاقتصادي المبني على جانب الطلب.

3- الإنفاق العام في المدرسة النقدية

لقد استطاع التحليل الكينزي أن يجد علاج للأزمة الكساد العالي لسنة 1929 والتي عجزت أدوات التحليل الكلاسيكي على مجابهته، إلا أنه مع بداية السبعينيات عرفت الدول الصناعية ظاهرة جديدة تسمى ظاهرة الركود التضخمي التي يقصدها بها تزامن البطالة مع التضخم، فكينز يرى أن البطالة تنفي التضخم وأن التضخم ينفي البطالة وأن التضخم يظهر عندما تطرأ زيادة محسوسة في الطلب الكلي بعد وصول الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل.[1] ولكن أمام هذه الظاهرة الجديدة عجز الفكر الكينزي عن مواجهتها وإيجاد حل لها.

فظهرت المدرسة النقدية بقيادة ملتون فريدمان (Milton Friedman) الذي إستطاع تقديم الحلول اللازمة لعلاج هذه الظاهرة من خلال الاعتماد على السياسة النقدية.

[1] رمزي زكي، الانفجار والعجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة، 2000م، ص 78.

ومن أهم الأفكار التي بنى عليها فريدمان تحليله النقدي مايلي:[1]

- الحرية الاقتصادية المطلقة، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع؛
- عارض بشدة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرى أن دورها يجب أن ينحصر في سن القوانين والتشريعات والسهر على احترامها؛
- ركز على كمية النقود والسياسة النقدية وليس على السياسة المالية؛
- الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل؛

وقد صب فريدمان إهتمامه على دور النقود والسياسة النقدية في الإقتصاد، كما أعاد بعث النظرية الكمية للنقود بتحليل مغاير عن التحليل الكلاسيكي من خلال الإعتماد على الدخل الدائم[2] في تحديد الطب على النقود، أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهنا يؤكد أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار نفس الزيادة في المعروض النقدي، وعليه توصل إلى أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود"[3].

وبذلك فالنقديون يرون أن السياسة المالية غير قادرة على إعادة التوازن للنشاط الاقتصادي انطلاقا من موقفهم المعارض للتدخل الدولة، واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي، فإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة.[4]

ومن خلال هذا التحليل نستنتج مايلي:

---

[1] إبراهيم مشروب، الاقتصاد السياسي– مبادئ مدارس أنظمة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ،2002، ص ص 311–313 .

[2] الداخل الدائم هو تعبير عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل وتشمل الثروة (النقود السندات، الأسهم، الأصول العينية، رأس مال البشري).

[3] عديلة العلواني ، مرجع سابق، ص 109.

[4] الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 67.

- أن النقديون بقيادة فريدمان أعطوا اهتمام بالغ للسياسة النقدية على حساب السياسة المالية واعتبروها الأنجع والأصلح لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث في الاقتصاد.

- أعاد النقديون إحياء بعض الأفكار التي جاء بها الكلاسيك خاصة فيما يتعلق بالاهتمام بجانب العرض والنظرية الكمية للنقود.

- عارض النقديون تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام خاصة الإنفاق العام الاستثماري، أما الإنفاق الجاري فيرون ضرورة تحديده عند أقل مستوى ممكن، حيث يعكس فقط المهام التقليدية للدولة.

- نادى النقديون بضرورة تخفيض الضرائب ويرون أن ذلك سوف يزيد من الإدخار الخاص ومن ثمة زيادة الاستثمار، كما أن زيادة الضرائب لا مبرر له في ظل إنفاق عام محدود.

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام

ينقسم الإنفاق العام حسب المعيار المستخدم إلى عدة أنواع، وعادة يتم تقسيمه إلى نوعين الأول التقسيم الموضوعي والثاني التقسيم الوضعي.

1-التقسيم الموضوعي

ينقسم الإنفاق العام حسب هذا المعيار إلى عدة أنواع وذلك حسب الهدف منه طبيعته وتكراره.

1-1 حسب الهدف منه:

يقسم الإنفاق العام حسب الهدف منه أو الغرض منه إلى:

1-1-1 نفقات إدارية:

وهي تلك النفقات المخصصة لتسيير المرافق الإدارية العامة، وتشمل الأجور ومرتبات الموظفين ومعاشهم وكل ما يضمن التسيير الحسن للإدارة العامة، كمستلزمات المكتب والتجهيزات المكتبية، وغالباً ما تكون في شكل اعتماد مالي مخصص لكل إدارة عمومية مثل الوزارات.

1-1-2 نفقات اجتماعية:

وهي نفقات تستهدف التنمية الاجتماعية وتحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع، كتقديم مساعدات وإعانات لبعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، كما يندرج تحت هذا النوع من النفقات الخاصة بالتعليم والصحة والتي يمكن أن نطلق عليها نفقات التنمية البشرية.

1-1-3 نفقات اقتصادية:

وهي تلك النفقات العامة التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق ربح أو التي تساعد المؤسسات الاقتصادية على ممارسة نشاطها بما يسمح بزيادة الداخل الوطني، كإنشاء الطرق والجسور وغيرها من مرافق البنى التحتية، والتي عادة ما تتولى الدولة نفسها بإنشائها نظر لما تتطلبه من نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائد مباشر من جهة أخرى.[1]

1-2 حسب طبيعتها:

استنادا لهذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية (منتجة) ونفقات تحويلية (غير منتجة).

1-2-1 النفقات الحقيقة

ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تصرف في مقابل الحصول على أموال أو خدمات مثال ذلك نفقات الأشغال العامة والتوريدات ومرتبات الموظفين.[2] ويمكن اعتبار هذه النفقات دخول حقيقة حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو خدمات، وعلى هذا الأساس تعبر هذه النفقات منتجة إذ تؤثر مباشرة على الدخل الوطني وبالتالي تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاج جديد كما يمكن تقسيم هذه النفقات إلى نفقات حقيقية استهلاكية ونفقات حقيقية رأسمالية[3]، فالأولى تخص تشغيل المرافق العامة، والثانية تمثل في الغالب مشروعات البنية التحتية.

1-2-2 النفقات التحويلية

يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل[4]؛ أي أن هذه النفقات تعمل على ضمان عدالة نسبية في توزيع الدخل الوطني وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ-نفقات تحويلية اجتماعية: كتلك الإعانات الموجهة للفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.

---

[1] أسماء ماضمي ، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 48.

[2] محمد حلبي مراد، مالية الدولة، جامعة عين شمس، ص 133، كتاب الكتروني على الموقع www.kotobarabia.com

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 471.

[4] محمد خالد المهايتي، محاضرات المالية العامة، مرجع سابق، ص 19.

ب–نفقات تحويلية مالية: وتشمل جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام الموجه لأغراض اجتماعية.

ج– نفقات تحويلية اقتصادية: هي تلك التي تُمنح من قبل الدولة لبعض المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة بغرض تخفيض أسعار منتجاتها رغبة في زيادة الاستهلاك؛ أي تحويل القدرة الشرائية من المنتجين إلى المستهلكين، مثل إعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية.

1–3 حسب تكرارها

تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1–3–1 النفقات العادية:

هي نفقات تتكرر في ميزانية الدولة كل سنة أو دورة مالية، ويقصد هنا بالتكرار، تكرار نوعها في كل ميزانية وليس مقدارها وحجمها[1]، ويقتضي التسيير المالي الجيد أن تُغطي هذه النفقات من الحصيلة الضريبية، وكمثال على النفقات العادية نجد نفقات الأجور وصيانة المباني ووسائل تسيير المرافق العامة.

1–3–2 النفقات غير عادية:

وهي عكس النفقات العادية فهي لا تذكر في الميزانية العامة كل سنة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة، كنفقات الحروب ومواجهة الكوارث الطبيعية وتمول هذه النفقات من القروض، والمساعدات والإصدار النقدي الجديد.

وما يأخذ على هذا التقسيم أنه يقوم على أساس التكرار السنوي نظر لأن أغلب البلدان تتحدد الدورة المالية بسنة، فإذا نظرنا إلى هذه النفقات لفترة أكثر من سنة فقد نجد بعض النفقات التي تعتبر غير عادية أصبحت تتكرر كل سنة أي أصبحت عادية خاصة في ظل التطورات المالية الحديثة وميول بعض الدول لوضع خطط مالية تفوق السنة كميزانية التنمية الاقتصادية[2]، أو ما يطلق عليه المخطط المتعدد السنوات.[3]

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن،2005، ص 36.

[2] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 17.

[3] استخدم في الجزائر من خلال المخططات الإنمائية في فترة الاقتصاد المخطط ، وبرامج الإنعاش الاقتصادي مطلع الألفية الثالثة، حيث يوضع برنامج متعدد السنوات عادة ما يكون خماسي ويتم تنفيذ بشطر سنوي.

1-4 حسب الهيئة المصدرة لها

وهنا ينظر إلى طبيعة الهيئة العامة التي تقوم بالنفقة العامة ونطاق سريان هذه النفقة على مستوى إقليم الدولة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها حيث نميز بين نوعين من النفقات العامة حسب هذا المعيار نفقات عامة وطنية وأخرى محلية.

1-4-1 النفقات الوطنية

وهي تلك النفقات العامة التي تصدر من أحد الهيئات العامة المركزية، وتَّرد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها، وتعود منفعة هذه النفقات على كل المقيمين في الدولة مثل: نفقات التعليم والقضاء والدفاع.

1-4-2 النفقات المحلية: وهي النفقات العامة التي تخرج من دائرة النفقات المركزية، وتخص بالأساس الحيز المكاني للولاية أو البلدية أو إقليم معين، وتقتصر على تلبية احتياجات الشؤون المحلية، أي فئة محددة من سكان الدولة مثل نفقات الإنارة العمومية.

2- التقسيم الوضعي

إن التقسيم الوضعي يخضع للاعتبارات العملية التي تتبناها الدولة في إعداد ميزانياتها العامة، وعليه يختلف التقسيم الوضعي للنفقات العامة من دولة إلى أخرى بحسب نظامها الاقتصادي والإداري والمالي والسياسي، ولذلك لا يوجد تقسيم وضعي موحد أو شامل لكل الدول، إلا أنه على العموم يتم الأخذ بالتقسيمات الموالية.

2-1 التقسيم الإداري

يتم تقسيم النفقات العامة تبعاً للتنظيم الإداري القائم، أي وفقاً للهيئات الإدارية بغض النظر عن الوظائف التي تقوم بها، حيث يتم تقسيم النفقات العامة على حسب الوزارات والهيئات المركزية العامة، ليتم بعد ذلك توزيعها على الوحدات والوزارات والهيئات المركزية العامة، ليتم بعد ذلك توزيعها على الوحدات الإدارية التابعة لتلك الوزارة أو الهيئة الحكومية التي تمثلها في الأقاليم المختلفة في الدولة، غير أن الاعتماد على هذا التقسيم لوحده لا يسمح بمتابعة النشاط الحكومي بكفاءة، لذلك لجأت بعض الدول إلى اعتماد التقسيم الوظيفي إلى جانب التقسيم الإداري، مثل ما فعلت فرنسا منذ سنة 1953 حيث تضمنت ميزانيتها في الجانب الأفقي التقسيم الإداري ومن الجانب العمودي تقسيم وظيفي للنفقات العامة يتضمن سبعة أبواب.

2-2 التقسيم الوظيفي

ويكون تقسيم النفقات العامة تبعاً للوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة في حد ذاتها بحيث يتم جمع جميع النفقات التي تحقق نفس الهدف في قسم واحد حتى وإن كانت موزعة على عدة وزارات أو هيئات حكومية مركزية فالاعتبار يكون للوظيفية التي من أجلها يتم صرف النفقة العامة.

2-3 التقسيم الاقتصادي

يتم تقسيم النفقات العامة حسب هذا المعيار على حسب الأثر أو الهدف الاقتصادي الذي تؤديه النفقة اتجاه الاقتصاد الوطني أو الحياة الاقتصادية للمؤسسات العامة أو الخاصة[1]، وعموماً فإنه تقسم النفقات العامة وفقاً لدورها الاقتصادي إلى ثلاث أقسام فرعية.

2-3-1 نفقات التسيير

وهي تلك النفقات التي تتطلبها الأجهزة الإدارية العامة من أجل القيام بوظائفها مثل نفقات الأجور، ومرتبات الموظفين العاملين، بها ونفقات الأدوات والتجهيزات المكتبية (أوراق، أفلام، مكاتب...الخ).

2-3-2 نفقات التجهيز (الاستثمار).

هي تلك النفقات الموجهة لبناء الهياكل والمرافق العامة والبنية التحتية والتي ينتج عنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2-3-3 نفقات التوزيع (التحويلات)

وهي التي تؤدي إلى تحويل جزء من الدخل الوطني من فئة لأخرى بغرض إعادة توزيع الثروة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

[1] عبد المولى السيد ،المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة نشر، ص66.

المبحث الثاني: تزايد الإنفاق العام والضوابط والحدود التي تحكمه

المطلب الأول: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر التي مست جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ومهما كان نظامها الاقتصادي والسياسي حتى باتت قانوناً عاماً من قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي.

ويعد العالم الألماني أدولف فانجر "A.Wagnar " أول من تطرق إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام[1]، حيث يرى أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي لمجتمع ما، ينتج عنه توسع في أدوار الدولة، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، ولا يؤدي دوما إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، إذ لا يترتب عن زيادة الإنفاق العام بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية، كما لا يعني زيادة التكاليف المفروضة على الأفراد كزيادة الضرائب والرسوم، ومعنى ذلك أن زيادة الإنفاق العام قد تكون ظاهرية كما قد تكون حقيقية.

1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام

الأسباب الظاهرية هي" مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة"[2] وتتمثل هي:

1-1 تدهور قيمة النقود:

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية ويظهر ذلك من خلال الارتفاع المضطرد في الأسعار، إذ يقوم المشتري بزيادة عدد الوحدات النقدية لشراء نفس الكمية من السلعة التي كان يشتريها بوحدات نقدية أقل، وبالتالي فهو مستفيد من نفس المنفعة ولكن بوحدات نقدية أكثر مع أن مسألة قياس المنفعة من السلعة تبقى مسألة ذاتية ويعد تدهور قيمة النقود السبب الغالب في زيادة النفقات العامة.

1-2 توسع مساحة الدولة وزيادة عدد السكان

إن زيادة الإنفاق العام بسبب توسع مساحة الدولة كتوحد دول مع بعضها البعض تحت دولة واحدة، أو زيادة عدد السكان فإن هذه الزيادة تكون ظاهرية فقط، وذلك أن تزايد الإنفاق

---

[1] إبراهيم ابن داود، مرجع سابق، ص 62.

[2] عيسى براق و أنيسة بركان ،ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها ، أسبابها،ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 11، جامعة البليدة،ديسمبر 2017، ص113.

العام في هذه الحالة لم يكن بسبب التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل، إنما إلى إتساع نطاق الحاجة لنفس الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.[1]

1-3 إختلاف الطرق والتقنيات المحاسبة والمالية:

إن تغير الطرق والتقنيات المحاسبة أدى إلى زيادة أرقام النفقات الدولة زيادة ظاهرية ومفاد ذلك أن الدول كانت فيما مضى لا تسجل إلا صافي نفقات كل مصلحة من مصالح الدولة بعد طرح الإيرادات الخاصة بها، وتعد هذه الطريقة في الحساب غير دقيقة؛ لأنها قد تدعو إلى التبذير والإسراف في الإنفاق العام، ولذلك أصبح تقييد النفقات في الميزانية بشكل معزول عن الإيرادات؛ أي النفقات من جهة والإيرادات من جهة أخرى دون إجراء المقاصة بينهما، كما قد تعزو الزيادة الظاهرية إلى زيادة المدة موضوع التقرير عن المدة المعتادة وهي سنة، وهذا ما يحدث عادة عند تعديل بدء السنة المالية، وعلى سبيل المثال من أول مارس إلى أول جانفي كل سنة.[2]

2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

الزيادة الحقيقية أو الفعلية للنفقات العامة هي تلك الزيادة التي تحدث في نصيب الفرد من النفقات العامة؛ أي ما يحصل عليه الفرد من خدمات عامة، وتعكس الزيادة الحقيقية مستوى كفاءة الإنفاق العام الذي يعبر عن درجة الاستخدام الأمثل للمدخلات (Imputs) المتمثلة في صورة إنفاق عام، والمخرجات (Out puts) التي تعبر عن السلع والخدمات المنتجة ، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام نذكر منها:

2-1 التطور الاقتصادي لدور الدولة

ونقصد به تلك التطورات التاريخية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي مرحلة الدولة الحارسة كانت النفقات محصورة في جانب تجهيز الجيش وشراء السلاح وكل ما يتعلق بحماية أراضيها وأفرادها من العدو الخارجي، بينما في مرحلة الدولة المتدخلة فالنفقات

[1] علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2003م) ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول 2012، ص 620.

[2] مديحة الدغيدي، مرجع سابق، ص 45.

تكون أكبر من مرحلة الدولة الحارسة نتيجة لتوسع دور الدولة من الأمن والعدالة إلى التدخل في الاقتصاد لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

أما في مرحلة الدولة المنتجة فالنفقات تكون أكبر بكثير من المراحل السابقة لما تتطلبه من الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المنتجة والبنية التحتية التي غالباً ما تتكفل الدولة بإنشائها نظراً لتكاليفها المرتفعة جداً.

2-2 الأسباب الاجتماعية

تتعلق الأسباب الاجتماعية لتزايد النفقات العامة بما ينفق على الأفراد من أجل تنمية مهارتهم المعرفية وتحسين صحتهم وكل ما يتعلق بتحقيق الرفاهية لهم، كما أدى نمو الوعي الاجتماعي بمطالبة الدولة بالقيام بوظائف لم تكن من قبل كتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، والتأمين ضد البطالة والفقر والمرض وإنشاء مراكز الاهتمام بالمسنين والأطفال وملاجئ للهجرة غير شرعية، إلى زيادة حجم النفقات.

2-3 الأسباب الإدارية والسياسية

يزيد حجم النفقات العامة نتيجة لزيادة الهياكل الإدارية للدولة وهذا لما تتطلبه هذه الأخيرة من نفقات لبنائها وتجهيزها، إضافة إلى نفقات أجور القائمين عليها، كزيادة عدد الولايات والتمثليات الدبلوماسية في الخارج، ففي الجزائر مثلا ارتفع عدد الوزارات من 08 وزارات بعد الاستقلال إلى كثر من 30 وزارة ووزارة ومنتدبة سنة 2016.

2-4 الأسباب المالية

إن توفر الموارد المالية وتعدد الوسائل للحصول عليها يشجع الدولة على زيادة الإنفاق فالسهولة النسبية لعملية الاقتراض أخرجت القرض العام عن مفهومه السابق باعتباره مصدراً استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمه الدولة إلا نادراً، حيث تلجأ الدولة إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب فيها وتغطية قيمة قرضها بشروط مناسبة كمنح إعفاءات من الضرائب، كما أن الدولة قد تلجأ إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة[1].

2-5 أسباب عسكرية

وتعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة حيث تحتل نفقات الدفاع نسبة مرتفعة في أغلب الدول، وذلك نظراً لاتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن

[1] طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، بدون سنة نشر، ص 41.

ذلك من تزايد الإنفاق العسكري، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم، وهو ما تقتضيه الظروف الراهنة التي تتميز بتوتر العلاقات الدولية، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على جوانب معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي.[1]

2-6 تزايد النفقات بسب شراء التكنولوجية

يتميز العصر الحالي بالاستخدام المكثف للتكنولوجية في كل المجالات،و ذلك لما لها من دور في تسهيل الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، ولهذا تسعى الدول إلى اكتسابها واستخدامها للتحقيق المنفعة العامة، ولا شك أن هذا يتطلب أمول كثيرة من أجل شراء التجهيزات والمعدات الخاصة لذلك، كما أن التطور السريع للتكنولوجية الحديثة قد يستدعي تجديد التجهيزات والمعدات السابقة التي لم يمضي على شرائها وقت كثير وهذا كله سوف يزيد من حجم النفقات، فمثلاً في قطاع الاتصالات قد تشتري الدولة التجهيزات الخاصة بالجيل الرابع للهاتف ولكنها لا تتطابق مع استخدام الجيل الخامس مما يتوجب شراء أجهزة جديدة خاصة بالجيل الخامس في حالة قررت الدولة التوجيه إلى الجيل الخامس.

3- النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام

يعد "أدولف فانجر" أول من تطرق إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام بشكل علمي كما أشرنا في بداية هذا المبحث، الشيء الذي سمح للعديد من المهتمين بالمالية العامة والاقتصاد إلى تقديم دراسات وأبحاث تبين سبب حدوث زيادة الإنفاق العام، ومن بين هذه الدراسات دراسة بيكوك وإزمن «Peacock et wiseman» في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961[2].

[1] على سيف علي المزروعي، مرجع سابق، ص 619.

[2]Gervasio Semedo, L'évaluation des dépenses publiques en France, Lois de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité , L'Actualité économique, Volume 83, Numéro 2, Juin 2007, P124.

3-1 قانون فانجر

لقد أستمد فانجر قانونه من خلال تتبع مسار الإنفاق العام لعدة دول أوروبية في القرن التاسع عشر، حيث خلص إلى نتيجة مفادها أن " إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع"[1].

وتبين من خلال هذا القانون أن زيادة الإنفاق العام تكون أكبر من الزيادة في معدل نمو الناتج الوطني وهو ما يعكس حجم نشاط الدولة وتدخلها وزيادة أدوارها.

وانطلاقاً من الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك في أوروبا والتي تميزت بالتوجه نحو الصنيع فقد أعتبر فاجنر أن عملية التصنيع هي أساس الزيادة المضطردة في النفقات العامة وذلك لما يلي:[2]

- إن عملية التصنيع تؤدي إلى ظهور علاقات أكثر تعقيداً في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب مزيد من الهياكل والوظائف العامة التي تقع على عاتق الدولة قصد التكفل بالتشريع والحماية والتنظيم.
- إن عملية التصنيع تحتاج إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الحاجة إلى مسايرة عملية التكوين والتعليم مع متطلبات عملية التصنيع، مما يستوجب زيادة النفقات العامة الخاصة بشراء وسائل ومعدات التكوين والتعليم وتدريب العمال.
- تقتضي عملية التصنيع ظهور تكنولوجية جديدة قد لا يقوى القطاع الخاص على امتلاكها، وقد أعطى فاجنر مثال عن السكك الحديدة كمجال لاحتكار طبيعي للدولة، لما تتطلبه من تمويل ضخم لإنشائها أو تجديدها واستخدام التقنيات الحديثة في تشغيلها.

ويمك الاستعانة بالشكل الموالي لتوضيح قانون فانجر:

[1] عبد المولى السيد ، الوجيز في المالية العامة مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية، 2003م، ص 88.

[2] Gervasio Semedo, OP-Cit, P126.

الشكل رقم: 02 التمثيل البياني لقانون فاجنر

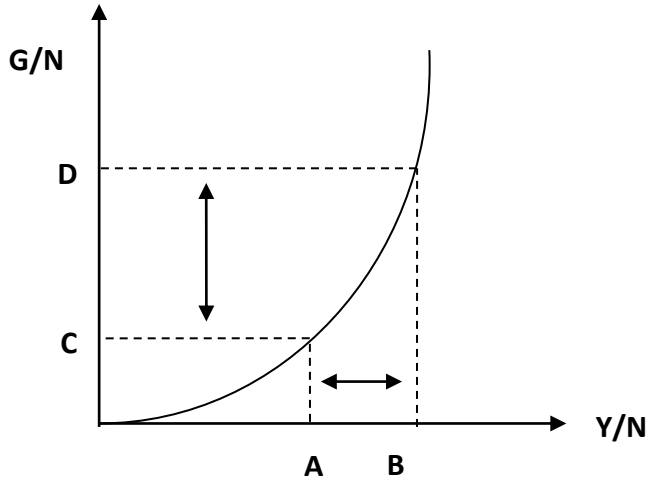

المصدر: علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر،1995، ص 45.

حيث Y/N يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني.

G/N يمثل متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام يزيد بمعدل أكثر من نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهو ما تعبر عنه المسافة AB < CD، كما يبين شكل المنحى العلاقة الطردية بين زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني ومتوسط الإنفاق العام وهو ما يعكس نفس العلاقة بين الدخل الوطني وحجم الإنفاق العام.

يمكن صياغة قانون فاجنر رياضياً على النحو التالي[1]:

$$G/Y=F\ (Y/N)$$

حيث:

- G حجم الإنفاق العام.
- Y الدخل الوطني.
- N عدد السكان.

مع $\partial G/\partial Y>o$ أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكثر من الواحد، وقد تم صياغة وتطوير قانون فانجنر إلى أكثر من نموذج على يد مجموعة من الاقتصاديين كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيميه ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثانية،2005، ص 16.

جدول رقم:01 نماذج مختلفة لقانون فاتجر

النموذج	الصيغة الرياضية	اسم الاقتصادي
النموذج الأول	G=F(Y)	Peacock-wiseman 1969
النموذج الثاني	G=F(Y/N)	Goffman 1968
النموذج الثالث	G/N= F(Y/N)	Gupta, 1967 Michos 1975
النموذج الرابع	G/GDP= F(Y/N)	Mus grave 1969
النموذج الخامس	G/GDP=F(Y)	Modified pw 1967

المصدر: كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فانجر في العراق للمدة 1975–2010 تحليل قياسي،الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة،العدد25، ص36.

من خلال النماذج السابقة نلاحظ أن الاختلاف يكمن في قياس المتغيران (G,Y) ويعتقد البعض أن صيغة Mus grave تعتبر الصيغة الأكثر تناسبا لاختيار قانون فاجنر، حيث أثبت عن وجود ارتباط بين زيادة نصيب الفرد من إجمال الناتج الداخلي وزيادة نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي[1].

وقد أثبتت بعض الدراسات كما هو الحال في الدراسة التي قام بها Alison Martin أن الدول المتقدمة ترتفع فيها نسبة ما تخصصه للإنفاق العام عن الدول النامية، وذلك نظر لارتفاع الدخل الوطني بالإضافة إلى أنها تعمل على توفير حاجيات الرفاهية والتقدم الاجتماعي التي تتطلبها المستويات العليا من المعيشة على عكس الدول النامية، التي تتميز بمحدودية طاقتها الانفاقية.

ورغم التفسير الذي أعطاه قانون فاجنر لظاهرة تزايد الإنفاق العام إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات وهي:

- لقد ربط فاجنر ظاهرة تزايد الإنفاق العام بزيادة معدل النمو الاقتصادي، في حين أهمل عدة جوانب أخرى منها الجانب السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي.

[1] راضية دنان ، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر (1990–2014)، أطروحة دكتوراه نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص 36.

- أهتم على العوامل طويلة الأجل أكثر من العوامل التي تؤثر على التغيرات قصيرة الأجل لنمو الإنفاق العام، كما لم يهتم ببيان آلية وكيفية التغير في الإنفاق العام.[1]

- هناك جزء مهم من الإنفاق العام يفسر بعدم كفاءة النفقة العامة وعدم تحقيقها لأهدافها نتيجة للتبذير وهدر الموارد الاقتصادية.

3-2 أطروحة بيكوك إيرمان:

تعتبر الدراسة التي قام بها بيكوك وإيزمان من أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة تزايد الإنفاق العام بعد فاجنر، حيث اعتمدا في دراستهما على تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955 ويرون أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق العام، وإنما هناك عوامل أخرى تحدث أغلبها في فترات الكوارث الطبيعية والحروب وأن النفقات بعد هذه الأزمات لا تنخفض بل تزداد إلى مستويات أعلى ما كانت عليه[2].

وحسب هذه الأطروحة أن الدولة لا تتوسع في الإنفاق العام إلا بوجود موارد مالية، وتعد الضرائب أهم هذه الموارد ففي حالة السلم تظل الضرائب مستقرة إلى حد ما وذلك استنادا إلى مبدأ "عبئ الضريبة المسموح به" ، فالأفراد لا يقبلون بزيادة الضرائب وهو ما يشكل عائق نحو زيادة الإنفاق العام، لكن في حالة الكوارث والحروب تستلزم زيادة كبيرة في الإنفاق العام وبذلك فالأفراد قد يقبلون برفع معدلات الضرائب أو القبول بضرائب جديدة من أجل تمويل الزيادة المفاجئة في الإنفاق العام.

كما أن فترات الأزمات قد تبين بعض النقائض والمشاكل التي لم يتم تحديدها من قبل المتعلقة بتحصيل الموارد وهو ما يطلق عليه " أثر التفتيش"[3]

إن أثر التفتيش أو كما قد يسميه البعض أثر التدقيق أو أثر المتابعة يساهم في الرفع من الإيرادات وبالتالي الإنفاق العام، وهكذا فإن الاضطرابات أو الأزمات الطارئة قد تخلق نوع من أثر الاستبدال (الإحلال) عن طريق رفع كل من الإيرادات والنفقات العامة، إلى مستويات جديدة عن تلك التي كانت قبل حدوث الأزمة وهو ما يجعل الدولة تتحمل وظائف جديدة.

---

[1] موسى سيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية بيروت، 2002، ص 333.

[2] Magnus Henrekson, The Peckock-wisman hypothesis, Cheltenham, Edward Elgar Establishing, 1993, P54.

3 Magnus Henreksan, Peacock and Wiseman's Displacement effect Areappraisal and a New test, the European journal of political Economy, Vol 66 No 03, 1990 P 248.

والشكل البياني الموالي يوضح أطروحة بيكوك وأيزمان Peacock and wisenan

الشكل رقم 03 توضيح أطروحة بيكوك وإيزمان

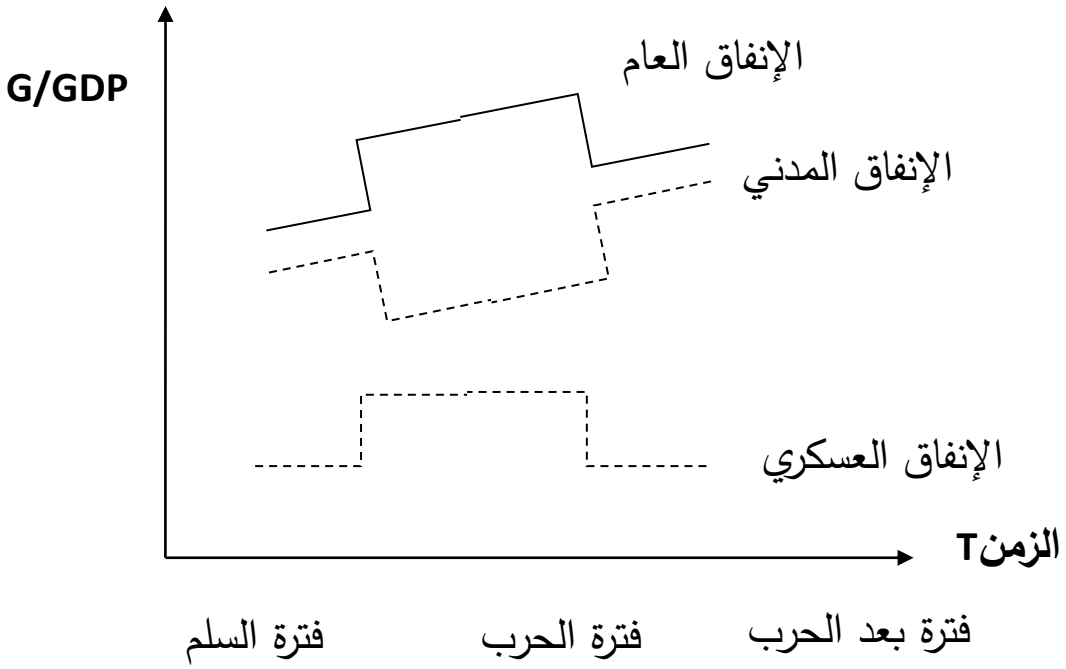

المصدر: Magnus Henrekson, the Peacock-wiseman Hypothesis, Op-cit,P 58.

يبين الشكل رقم 03 تطور الإنفاق العام قبل وبعد الحرب كمثال عن الاضطرابات المفاجئة، حيث يلاحظ أن في فترة السلم أن تزايد الإنفاق العام يكون بشكل متباطئ نوعا ما، لكن سرعان ما يبلغ مستويات عليا في حالة الحرب، ويعزى ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكري في حالة الحرب وما تتطلبه من شراء الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة والتي قطعا تكون باهظة الثمن، وبذلك يزيد الإنفاق العام رغم أن الإنفاق المدني قد يتراجع في حالة الحرب نتيجة تخلي الدولة عن الإنفاق على بعض الخدمات والسلع غير الضرورية، وتوجيه مخصصات الإنفاق عليها إلى الإنفاق العسكري.

3-3 قانون باركنسون Loi de Parkinson

يرى باركنسون أن زيادة عدد الموظفين في الإدارة العامة، بغض النظر على مدى احتياجاتها لهم سبب مباشرة في زيادة النفقات العامة للدولة، وقد توصل من خلال دراسة قام

بها على القوات البحرية البريطانية إلى أن معدل الزيادة في الموظفين الإداريين وصل إلى 78% خلال 14 سنة أي بـ معدل 56% كل سنة.[1]

3-4 نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العام عند :Musgrave

لقد ربط Musgrave ظاهرة تزايد الإنفاق العام بالمراحل التنموية التي تمر بها الدولة من اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد صناعي، وانطلق في تحليله من فكرتين الأولى في كون الدولة هي من تهتم بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، والثانية أن الحاجات غير أساسية أو الكمالية التي تقوم الدولة بإشباعها تتناسب طردياً مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني،[2] والتي عبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة وعليه فإن يرى أن التنمية تكون على ثلاثة مراحل:[3]

- **مرحلة التطور الأولي:**

وفي هذه المرحلة تكون النفقات العامة الموجهة لخدمات التعليم، الصحة،العدالة، القانون والبنية التحتية مرتفعة، ذلك أن الادخار الخاص غير كاف لتمويل هذه النفقات لذلك تشكل النفقات العامة نسبة عالية من الناتج الإجمالي، كما أن هذه المرحلة تتميز بانخفاض الدخل الفردي وعليه فإن الطلب على الخدمات العامة يكون منخفضاً باعتبار أن الدخل يخصص لتلبية الحاجات الأساسية.

- **المرحلة المتوسطة للتنمية:**

في هذه المرحلة تكون نفقات القطاع العام مكملة للاستثمارات الخاصة، وذلك من خلال الأدوار التي تنظم وتراقب العمليات الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص وكل ما يتعلق بفشل السوق.

- **مرحلة النضج:** تتميز هذه المرحلة:

- المزيد من الإنفاق على التعليم والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية.
- توسع العملية الصناعية وتعقد الأسواق والحاجة إلى تدخل الدولة من أجل التنظيم والرقابة.

---

1 Rebert Laffont, LA Loi Parkinson- et Putres analyses éadmini striation, 1958, Traduction actualise Puât 2013, P19.

[2] إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011 ،أطروحة دكتورة، جامعة باتنة، 2015، ص 58.

[3] Robert Karolewski, Vitaly Kim, The practical Analysis of Public expenditure growth. At https//presi.com/sjk744sujrnw/the particol- and Cmpirical- and-empricol- analysis- of- Public-expenditure-gro/prev= serch Visted 08/08/2018.

- زيادة الدخل الفردي وإشباع الحاجات الأساسية والتوجيه نحو الكماليات وسلع الرفاهية.

هذا كله سوق يؤدي إلى زيادة النفقات العامة من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

3-5 تفسير كوهن غوستاف (Cohn Gustav)*.

يرى "كوهن" أن ازدياد النفقات العامة يرجع إلى تقدم الفن الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية، فتقدم الفن الصناعي كان له وقع خاص على الدفاع الوطني، حيث نشأ عن الثورة الصناعية تغير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أدى ذلك إلى اتجاه كل دولة الانتفاع بمعارفها الفنية وآلاتها في الأغراض الحربية، وهو ما اضطرها إلى التسابق نحو التسلح لإحراز التفوق العسكري، كما أن تقدم الفن الصناعي نتج عنه ازدياد الحاجات الجديدة[1] ، وبالتالي تضطر الدولة إلى تلبية تلك الحاجات وهو ما يزيد من حجم النفقات العامة.

ويقول "كوهن" عن انتشار الأفكار الديمقراطية، إن المذاهب القائلة بالمساواة انتشرت بسرعة واضطرت الحكومات تحت تأثيرها إلى قبول واجبات جديدة كالتعليم العام والصحة العامة والرقابة على العمليات الصناعية والتجارية لصالح المستهلكين والعمال وإصلاح جميع المساوئ الاجتماعية على العموم، وقد رفعت الروح الديمقراطية التي تقوت أثناء القرن التاسع عشر مستوى الحياة العامة من الوجهة المادية[2]. ويضيف" لوتز" أن هناك سببا ثالثاً هو التقليد أو المحاكاة، حيث أن النفقات العامة ازدادت في بعض الدول ولو أن تقدم الفن الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية فيها كانا بطيئين، لأن هذه الدولة أخذت في محاكاة الدول الأكثر تقدما في تسلحها الحربي على الأقل حتى لو كانت متأخرة في جوانب أخرى مثل بناء المدارس وتوفير الوسائل الصحية[3].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام والضوابط التي تحكمه

رأينا عند تحليلنا لظاهرة تزايد الإنفاق العام، أن هذه الظاهرة تشمل جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وأن هناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، لكن هل أن زيادة الإنفاق العام تكون بشكل مطلق أم هناك حدود (عوامل) وضوابط تميز الإنفاق العام؟ هذا ما

* Cohn Gustav (12 ديسمبر 1840 ، 17 سبتمبر 1919) اقتصادي ألماني، اشتهر بمساهماته الرائدة في نظرية وسياسة النقل والتمويل العام.

[1] محمود رياض عطية، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، ص 17.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع، ص 18.

سوف نعرفه من خلال هذا المطلب إذ سوف نتطرق إلى الحدود أو العوامل التي تؤثر في الإنفاق العام، وكذلك الضوابط التي تحكمه.

1- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

نقصد بالعوامل المؤثرة في الإنفاق العام تلك العوامل التي تحدد حجم ومقدار الإنفاق العام والذي يعبر نظريا عن مستوى إشباع الدولة للحاجات العامة، وعادة ما يتم قياس حجم النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام، حيث هناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب ألا تخرج من المجال 5%-25% [1]، لكن في الحقيقة هناك عدة عوامل تؤثر في تلك النسبة والتي تختلف من دولة إلى أخرى أهمها ما يلي:

1-1 دور الدولة

يحدد دور الدولة حجم النفقات العامة الضرورية لقيامها بمهامها ووظائفها حيث اقتصر في ظل الدولة الحارسة على نفقات الأمن والعدالة وحماية الدولة، وهو ما يعكس انخفاض حجم النفقات العامة مقارنة بالأدوار الجديدة للدولة، كما أن الفكر المالي التقليدي كان ينظر إلى هذه النفقات على أنها نفقات استهلاكية يجب ضغطها إلى أضيق الحدود، وذلك من أجل تنمية المدخرات، ولهذا فإنهم يرون أن خير الضرائب هي تلك الأقل سعراً حتى لا تضر بتكوين رأس المال، كما أن خير الموازنات هي أقلها حجماً.

أما في ظل الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي فإن حجم النفقات العامة يرتفع نظر للوظائف الجديدة التي تقوم بها الدولة إضافة إلى الوظائف التقليدية لها، كاستغلالها لبعض المشاريع وتقديم خدمات الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي لبعض الفئات في المجتمع، وقد نتج عن هذه الوظائف الجديدة للدولة أمرين هما: زيادة حجم النفقات العامة وكذلك تنوع النفقات العامة بحسب الوظائف الجديدة والغرض منها.

وفي إطار الدولة المنتجة فإن حجم النفقات العامة يكون جد مرتفع وذلك لأن الدولة في هذه الحالة تتملك وسائل الإنتاج وتقوم بالإنتاج بنفسها، فقد تلجأ الدولة إلى إنجاز بعض المشاريع التي تتطلب أموال ضخمة كمشاريع البنية التحتية، إضافة أنها قد تحتكر بعض القطاعات الاقتصادية وتقدمها بأسعار شبه مجانية.[2]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 183.

[2] أيهم الحميد، مرجع سابق، ص 87.

2-1 المقدرة المالية للدولة

تعتبر المقدرة المالية للدولة عنصراً مهما في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام خلال الفترة المقبلة[1]، وتتشكل المقدرة المالية الدولة من عنصريين هما المقدرة التكلفية والمقدرة الاقتراضية، كما هو موضع في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة

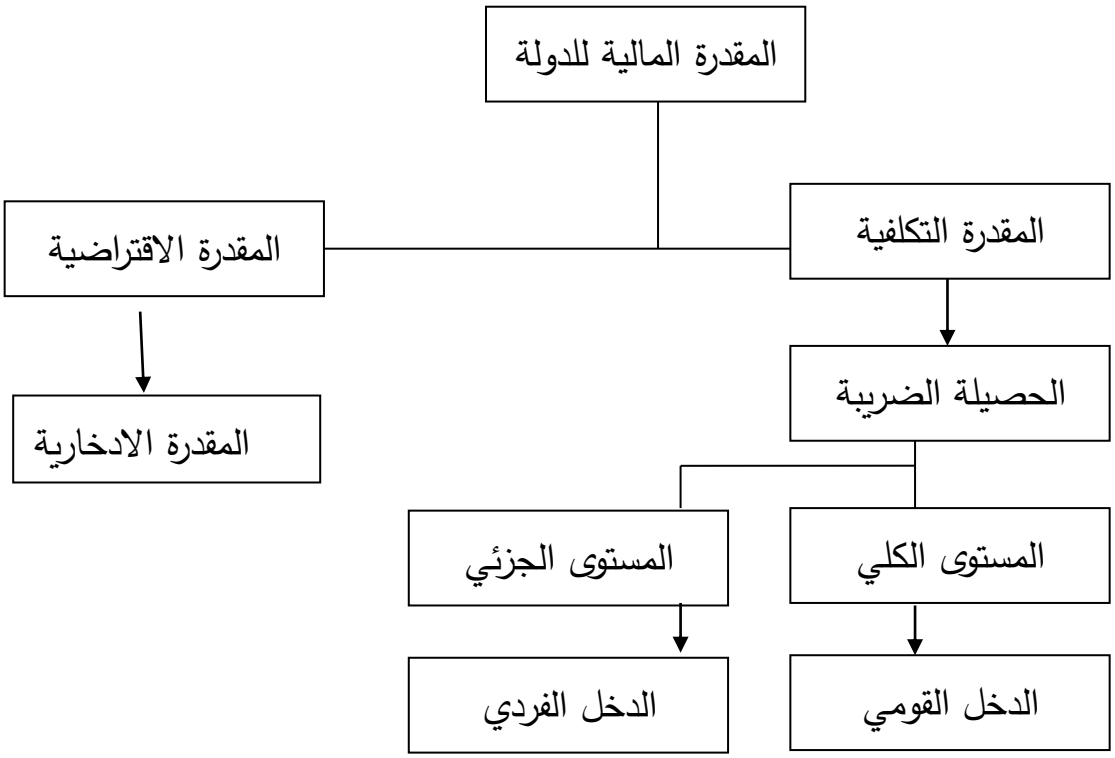

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 47.

1-2-1 المقدرة التكلفية:

يقصد بالمقدرة التكلفية للدولة مدى قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد والمقدرة الإنتاجية القومية، ذلك أن الضرائب تعد أهم الإيرادات المالية للدولة على الإطلاق منذ نشأة مفهوم الدولة [2]، ، لذلك قد تتوسع في فرضها من أجل مجابهة النفقات العامة المتزايدة، إلا أن هذا لا يعني قدرتها في

[1] هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دارسة مقارنة الجزائر الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 33.

[2] أيهم الحميد، مرجع سابق، ص 48.

الحصول على الحصيلة الضريبة قدرة لا نهائية، فقد يحصل من زيادة الضرائب تناقص حصيلتها أي" الضريبة تقتل الضريبة"، ومعنى ذلك أنه هناك حد أمثل للضريبة عند تجاوزه سوف تقل حصيلتها إما عن طريق التهرب الضريبي أو عن طريق انخفاض عدد المكلفين بها نتيجة لعدم تحملهم المزيد من الضرائب، ويمكن توضيح هذا من خلال محنى لا فر التالي:

الشكل رقم 05: منحى لافر للحجم للأمثل للضريبة

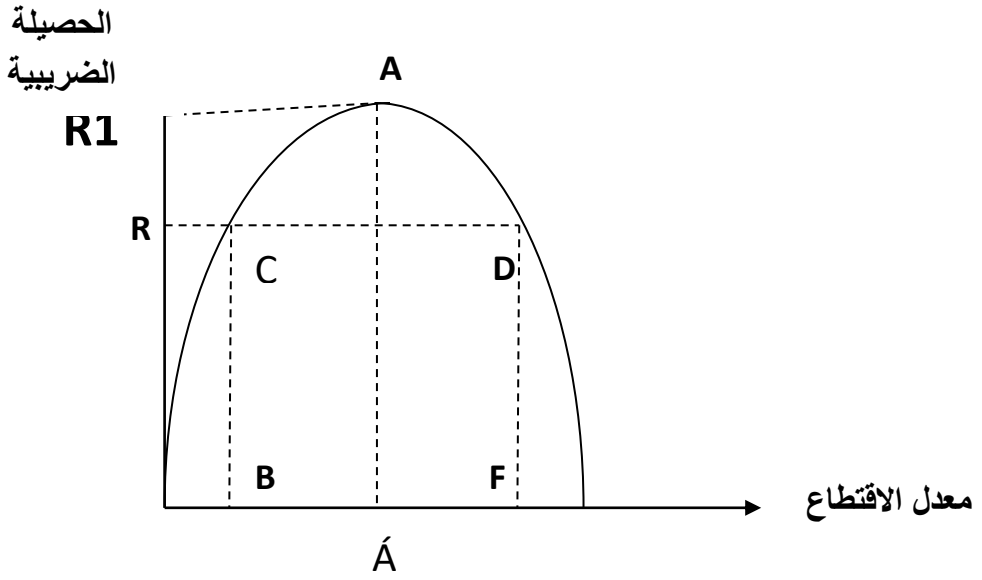

المصدر: Hal R.Varian, Introduction à la microéconomie, Traduction de 9eme édition américane par Bernard Thiry, 8eme édition, w.w.Norton &Company, Inc.2016, P324.

يبين هذا المنحنى أن الحصيلة الضريبة في تزايد مع تزايد معدل الاقتطاع الضريبي، فعند المعدل B سوف تكون الحصيلة الضريبة عند القيمة R ممثلة على المنحنى في النقطة C، لكن بعد زيادة معدل الاقتطاع إلى Á سوف تزيد الحصيلة الضريبية إلى المقدار R1 والتي تتمثل أعلى حصيلة ضريبة عند النقطة A .وعند رفع معدل الاقتطاع إلى F سوف تنخفض الحصيلة الضريبة إلى المقدار الأولR عند النقطة D على المنحنى، ومعنى هذا أن هناك علاقة طردية بين معدل الضريبة والحصيلة الضريبة إلى غاية النقطة A وبعد هذه النقطة تصبح العلاقة عكسية.

1-2-2 المقدرة الاقتراضية

ويقصد بالمقدرة الاقتراضية مقدرة الدخل القومي على تلبية حاجات الاقتراض العام، أي الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية[1]، وترتبط المقدرة الاقتراضية للدولة بقدرتها على السداد

[1] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 36.

وتمتعها بالسمعة الجيدة على مستوى الأسواق المالية وتزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار[1].

1-3 مستوى النشاط الاقتصادي

إذا ما نظرنا لعلاقة النفقات العامة بمستوى النشاط الاقتصادي سنجدها علاقة تبادلية، فنجد أن النفقات العامة تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها تؤثر في حالة الانتعاش والانكماش، وهذا ما يفيد في رسم سياسة النفقات العامة ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى النشاط الاقتصادي، كما أن هذه العلاقة قد تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الاقتصاديات المتقدمة يمكن أن نميز حالتين[2]:

- **حالة التشغيل التام:** يترتب على النفقات العامة أن تسعى للحفاظ على حالة التشغيل التام لذلك تنخفض النفقات العامة لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.
- **حالة اختلال التشغيل التام:** يجب السعي من خلال سياسة النفقات العامة إلى إعادة الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام، ففي حالة عدم بلوغ مستوى التشغيل التام فإن سياسة النفقات العامة يجب أن تهدف إلى رفع الطلب الفعلي إلى مستوى التشغيل التام؛ أي زيادة النفقات العامة، غير أنه في الاقتصاديات النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي أو بمعنى أخر عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب، فإن زيادة حجم النفقات العامة عن حد معين سيرفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود، وبذلك تكون الزيادة قطعية[3]، ومن ثم يجب خفض النفقات العامة.

2- الضوابط التي تحكم الإنفاق العام

إن قيام الدولة بالإنفاق من أجل إشباع حاجات مواطنيها لا يكون بشكل عشوائي، وإنما توجد هناك ضوابط تجعل من النفقة العامة تحقق الهدف منها وعدم الوقوع في الآثار السلبية لها، ويقصد بضوابط النفقة العامة تلك القواعد والأسس التي يتم الاستناد إليها عند إقرار النفقة العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل لها بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصادياً واجتماعياً[4].

---

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 185، 186.

[2] أيهم الحميد، مرجع سابق، ص ص 86-87.

[3] قداوي عبد القادر، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011 مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2013-2014، ص 56.

[4] فلح حسين خلف، المالية العامة، دار عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 111.

2-1 ضابط المنفعة العامة

إن ضابط تحقيق المنفعة القصوى من النفقة العامة يعد ضابط أساسي، حيث لا يمكن تبرير النفقة إلا بمستوى المنافع التي تحققها للمجتمع، ويعتبر هذا الضابط محل إجماع بين كتاب المالية والفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً، رغم اختلاف وجهات النظر إلى الإنفاق العام في مفهوم كل من الفريقين[1].

ويعني ضابط المنفعة العامة هو أن لا توجه النفقات العامة إلى أفراد معينين بذاتهم، كما يتعين تحقيق أكبر قدر من المنفعة من خلال النفقة العامة.

2-2 ضابط الاقتصاد في الإنفاق العام

ضابط الاقتصاد في النفقة العامة هو استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة العامة وإشباعها بنفس المستوى أو أحسن، ولذلك يجب مراعاة الدقة والموضوعية في تقدير النفقات العامة عند إعداد الموازنة العامة للدولة، وذلك بالاعتماد على حجم النفقات الماضية ومدى تحقيقها لنفس الخدمة العامة والأخذ بعين الاعتبار الظروف الجديدة المتعلقة بزيادة عدد المستفيدين وتغير الأسعار، كما يتوجب إخضاع عملية صرف النفقات العامة إلى إجراءات الرقابة القبلية والبعدية والتي تقوم بها على العموم ثلاثة جهات وهي الإدارة، البرلمان وجهات مستقلة.

- **رقابة الإدارة:**

تقوم الإدارة بنوعين من الرقابة: ذاتية تقوم بها الإدارة المعنية بصرف النفقة، ورقابة أخرى من طرف إدارة أخرى تتمثل في إدارة الرقابة المالية مثل ما هو في الجزائر والتي تكون تحت وصاية وزارة المالية.

- **رقابة البرلمان:**

يقوم البرلمان بالرقبة من خلال مناقشته لمشروع قانون المالية والميزانية الذي تقدمه الحكومة من أجل التصويت عليه، وهنا تعد رقابة قبلية، وكذا من خلال قانون ضبط الميزانية الذي يراعي فيه مدى تحقيق النفقات العامة للأهداف التي صرفت لها وهنا تكون رقابة بعدية للبرلمان على النفقات العامة وأعمال الحكومة.

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص 51.

- **رقابة مستقلة**

تقوم بها هيئات عامة تتمتع بنوع من الاستقلالية الذاتية عن الرقابة الإدارية مثل مجلس المحاسبة في الجزائر والمجلس الأعلى للحسابات في المغرب، وعادة ما تتضمن هذه المجالس طابع الرقابة المالية القضائية إضافة إلى الرقابة الإدارية وتعد فرنسا من أوائل الدول التي أوجدت هيئة مختصة للرقابة على الأموال العامة، والرقابة المالية القضائية هي نوع من أنواع الرقابة التي يقوم بها جهاز متخصص يكتسب الطابع القضائي مستقبل عن السلطة التنفيذية[1].

2-3 ضابط الترخيص ومراعاة الإجراءات القانونية

حتى يتسنى للحكومة صرف النفقة العامة يستلزم أخذ الترخيص بالنفقة من البرلمان الذي قد يطالب الحكومة بإلغاء بعض أنواع النفقات العامة المقررة واستبدالها بأخرى بما يخدم المصلحة العامة.

كما ينبغي عند تنفيذ النفقة العامة ضرورة مراعاة التعليمات والقرارات والقوانين الخاصة المنظمة لذلك، والتي تتكفل السلطة التشريعية في كل دولة بإصدارها بما يتناسب وطبيعة توجيه الإنفاق العام في مختلفة الميادين من سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية...الخ.[2]

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام

هناك مصطلحات ومفردات متعددة تبين في مجملها إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام، من أهمها: أولوية الإنفاق، ضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق، ترشيد الإنفاق، ولعلى هذا المصطلح الأخير لقي اهتمام بالغ من طرق المنظرين وكتاب المالية العامة والمفكرين الاقتصاديين، ذلك أن ترشيد الإنفاق العام يطرح نفسه بقوة خاصة في ظل الأزمات المالية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول والتي قد تؤثر سلباً على الموارد اللازمة لمجابهة الإنفاق العام.

1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام

إن كلمة ترشيد في معناها اللغوي هو من فعل رَشَّدَ يرشد، إرشاداً؛ أي اهتدى واستقام، أما قولنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره في محله[3].

---

[1] جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة ديوان الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2004، ص 168.

[2] مديحة الدغيدى، مرجع سابق، ص 98.

[3] المنجد في اللغة العربية، لبنان، دار المشرق،2001، ص 553.

ويشير الترشيد اصطلاحا إلى التصرف بعقلانية وحكمة على أساس رشيد، وطبقاً لما يملي به العقل ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة، ويُطلق اصطلاح الترشيد على عدة مفاهيم، ترشيد الاستثمار، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد النفقات[1].

كما أن مصطلح الترشيد من بين المصطلحات الأكثر استخداما في التحليل الاقتصادي خاصة تلك المتعلقة بتحليل سلوك المستهلك.

ولقد نشأ مصطلح الرشاد الاقتصادي والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحديثة التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري، فالرشاد الاقتصادي يعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة سواء تعلق الأمر بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة[2].

أما المقصود بترشيد الإنفاق العام فيمكن أن نعرفه على أنه:

« تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة»[3].

«العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن به زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق، والإسراف يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير من موارد الدولة أو انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن.[4]

---

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، لبنان ، 2008، ص 399.

[2] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة تطبيقية للفترة 1990–2014 أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015–2016، ص 125.

[3] حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م، ص 412.

[4] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999م، ص 72.

من خلال هذان التعريفان نستنتج أن عملية ترشيد الإنفاق العام إنما ترتبط بكفاءته، ذلك أن تحليل الكفاءة Efficiency في الأساس يرتكز على تحليل العلاقة بين المدخلات Imputs والمخرجات Outputs، ومن ثم فهو يختلف عن مفهوم الأداء Performance الذي يركز على دراسة وتحليل جانب المخرجات فقط، دون الالتفات لجانب المدخلات، فالكفاءة تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات (أو المواد) وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات، أو تقليل المدخلات اللازمة لحصول على قدر معين من تلك المخرجات[1].

كما يتبين لنا من خلال التعريفين السابقين أن ترشيد الإنفاق العام يقتضي الوسطية والاعتدال في الإنفاق، وإنفاق فقط ما يتوجب من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وعدم التبذير والإسراف.

وبناءاً على ما تقدم فإننا نعرف ترشيد الإنفاق العام بأنه تلك العملية التي بمقتضاها يتم صرف النفقات العامة بالقدر الذي يحقق الهدف منها، وبمقتضى الموارد المتاحة أو بما يتم تدبيره من الموارد اللازمة دون أن ينعكس ذلك على تحقيق الأهداف المرجوة.

2- عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

تقتضي عملية ترشيد الإنفاق العام توفر بعض العوامل التي تساعد على نجاحها وتحقيقها بكفاءة عالية وتحقيق الأهداف على أحسن وجه وهي:

2-1 التحديد الدقيق للأهداف

ينبغي قبل مباشرة عملية ترشيد الإنفاق العام تحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، وكذا تحديد الأهداف الاقتصادية من جهة وتحديد الأهداف الاجتماعية للإنفاق العام من جهة أخرى.

«ويعتقد Harey أن أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقاً لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة واضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تنعكس الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل)

[1] محمد علي موسى المعموري، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006م- 2013، مجلة العلوم الاقتصادية، والإدارية، المجلد 23، العدد 96، جامعة بغداد العراق، ص 247، متوفرة على الرابط http :www.iasj.net/iasj ?func=fulltext&ald=122618.

وتؤدي إلى صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية، لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج».[1]

ويقترن تحديد الأهداف بدقة مع إعداد ووضع ميزانية أهداف لا ميزانية يتم صرف النفقات من خلالها دون هدف محدد، ولا إجراء تقيم دوري لتلك النفقات التي تم صرفها.

2-2 تحديد أولويات الإنفاق

تتحدد أولويات الإنفاق العام من خلال ما يعرف بدالة التفضيل المجتمعية Social Préférence Function والتي من خلالها تتحدد الأوزان النسبية لبنود الإنفاق المختلفة[2]، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات السكان المتزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة ويمكن ترتيب الأولويات بناءاً على المعايير التالية:[3]

- الضرورة الاجتماعية للمشروع المقترح.
- مدى التكامل مع المشروعات الأخرى القائمة، فعلاً في نفس المنطقة أو الإقليم.
- مدى توافر الموارد والمعدات والكفاءات الفنية والإدارية للمشروع.
- الوقت اللازم لانتهاء المشروع ومدى سلامة المشروع من الوجهات القانونية والمالية والهندسية.
- الزيادة الكلية في الدخل والعمالة التي سيحققها المشروع.

2-3 وجود إرادة حقيقية وإدارة فعالة

حتى تنفذ عملية ترشيد الإنفاق العام لابد من توفر إرادة حقيقية من الإدارة المركزية والأجهزة الإدارية العليا في الدولة، حيث تلتزم هذه الهيئات نفسها بتطبيق عملية ترشيد الإنفاق العام على مستواها حتى تكون قدوة للهيئات الإدارية الفرعية وغير ممركزة، حيث نجد أن كثير من البلدان التي نادت بتطبيق عملية ترشيد الإنفاق العام خاصة في الدولة النامية، وعلى الخصوص الدول العربية أن الطبقة الحاكمة لا تنفذ إجراءات ترشيد الإنفاق على مستواها بل

---

[1] محمد خالد المهايني، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر 2010، ص 95، نقلاً عن محمد بوعزة ، مرجع سابق، ص 74.

[2] عبد الله شحاتة، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، القاهرة، 2003، ص5، على الرابط. www.pidegupt.org/dawnloud/enfaq/pdf

[3] مديحة الدغيدي، مرجع سابق، ص32.

قد تزيد من مخصصات الإنفاق على الكماليات وسلع الرفاهة لديها، وهو ما ينعكس بالسلب على عملية ترشيد النفقات العامة.

كما أن وجود إرادة حقيقية يجب أن يقترن بوجود إدارة فعالة تترجم هذه الإرادة إلى واقع عملي، ولن يتأتى هذا إلا بوجود موظفين ومسئولين لهم من المعارف والمكتسبات والمؤهلات ما يمكنهم للقيام بذلك، وفي هذا الإطار يجب الاستفادة من كل الخبرات والمكتسبات العلمية والمعرفية التي تنتجها مراكز البحث والجامعات الوطنية والدولية.

2-4 وجود نظام رقابي على النفقات العامة

تمكن الرقابة التحقق من توافق التنفيذ مع ما تم تحديد مسبقاً والوقوف على أوجه القصور في تنفيذ النفقات العامة وتحليلها وإعطاء الحلول المناسبة لذلك.

وحتى تكون الرقابة أكثر جدوى وفعالة، لابد أن يكون منطلقها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة المشروع في تحقيق الأهداف المطلوبة وضمان حماية مسيرته من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العملي أيضاً[1].

3- الحجم الأمثل للإنفاق العام

رأينا في ما تقدم أنه هناك عدة عوامل وأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة في الدولة لكن ليس من المصلحة العامة أن تتجه هذه النفقات نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتض المصلحة أن تصل النفقات العامة إلى حجم معين لا تزيد عنه، وهو ما يطلق عليه بالحجم الأمثل للإنفاق العام.

فالحجم الأمثل للإنفاق العام هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة، كما يمكن تعريفه بالحجم الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، ويحقق أعلى معدل نمو في إطار من العدالة في توزيع الأعباء بين الناس.[2]

وقد لقيت مسألة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق جدل واسع بين علماء المالية العامة والاقتصاد، وذلك لصعوبة تحديد المقياس الدقيق للعلاقات المتداخلة للإنفاق العام، فالتركيز

[1] علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الكويت،198،ص 47.

[2] حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار المنهل، 2014، ص 70.

على المقاييس الاقتصادية وحدها كتحقيق معدل مرتفع للنمو، قد يهمل التأثيرات الاجتماعية للإنفاق العام ومسألة قياس المنفعة العامة.

لكن بالرغم من هذا فإن جل الدراسات تعتمد في مسألة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، بل أن أكثرهم كذلك يعبرون عن الرفاهية الاجتماعية بتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

وتعد الدراسة التي قام بها Barro من أهم الدراسات التي حاولت تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، حيث يتحدد بالنسبة لـ Barro عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر[1].

بالإضافة إلى (Barro 1990-1991) فقد قام كل من Armey 1995، Rohn 1996 Scully (1989–1995) بدراسات نظرية وتطبيقية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، إذا توصلوا لنتيجة مفادها أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي على شكل منحى بمقلوب الحرف U، وقد عرف المنحنى ب BARS Curve نسبة إلى الحروف الأولى للباحثين.[2]

[1] سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985–2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد4، العدد2، 2017، ص ص 173– 174.

[2] Emilian Dobres, BARS CURVE in Romania Économie, Économic interferences, Bucharest, Romaina Vol 17, N039, May 2015, P693. At the following link: https: ideasRepec.org /a/aes/amfeco/v39y2015i17, P 693.html

الشكل رقم 06 منحنى BARS لتحديد الحد الأمثل للإنفاق العام

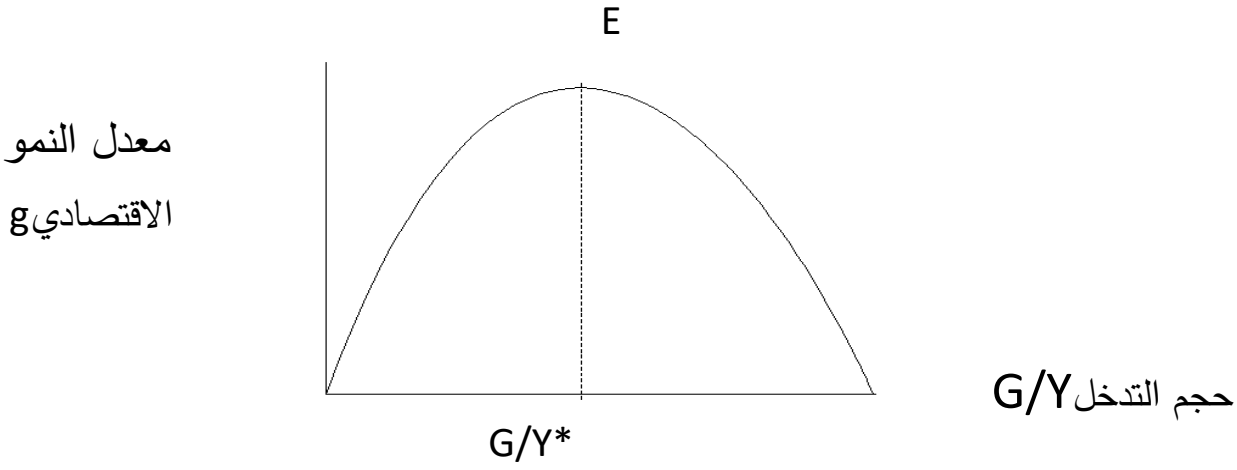

المصدر: عماد الدين أحمد المصبح، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحى أرمي وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد8، العدد 01، نوفمبر 2013، ص 40.

ومن خلال الشكل فإن معدل النمو الاقتصادي يكون في أقصى حد له عند النقطة "E" التي توافق مستوى معين من الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تشكل الحجم الأمثل للإنفاق العام (G/Y) حيث من بعد هذا المستوى من الإنفاق فالنمو الاقتصادي يتراجع؛ أي أن زيادة الإنفاق العام تجعل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تمر بمرحلة الغلة المتناقضة، حيث يتطلب زيادة الإنفاق العام زيادة في الضرائب لتمويله، وقد يكون هذا على حساب بعض المشاريع ذات العوائد الأعلى، كما أن بعض برامج الإنفاق الاجتماعية قد يكون لها آثار مبطئة للنمو، كانخفاض الحافز على العمل والاستثمار.

خلاصة الفصل الأول

نستخلص من هذا الفصل أن تدخل الدولة بواسطة الإنفاق العام إرتبط بتوجهات المدارس الإقتصادية ومدى رأيتها لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكذا الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، ولقد لقي موضوع تدخل الدولة تباين في وسط المدرس الاقتصادية بين مؤيد ومعارض ، فالمدرسة الكلاسيكية دافعت عن الحرية الاقتصادية وعارضت تدخل الدولة، ونلمس ذلك من خلال مقولة آدم سميث " دعه يعمل دعه يمر"، في حين نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في علاج أزمة 1929، مستخدما أدوات السياسة المالية في مقدمتها الإنفاق العام، الذي عرفناه على أنه هو صرف مال في شكل نقدي يخرج من الذمة المالية لأحد الهيئات العامة بهدف تحقيق مصلحة عامة، وتجتمع جميع التعاريف المقدمة في خصائص الإنفاق العام الثلاثة: الطابع النقدي للإنفاق، خروجه من هيئة عامة وتحقيق مصلحة عامة، كما توجد عدة تقسيمات للإنفاق العام تبعا للمعيار المستخدم، ويتسم الإنفاق العام بظاهرة ازدياد النفقات العامة ولذلك وجب وضع ضوابط ومحددات لضبط الإنفاق العام تسمح باستخدامه بكفاءة وتحقيق أكبر نفع عام، لكن بالرغم من تلك الضوابط فإن ظاهرة ازدياد النفقات العامة أصبحت سمة بارزة في الإنفاق العام، ما يتطلب ضرورة تحديد الحجم الأمثل له وترشيده.

الفصل الثاني:
المقاربة النظرية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

تمهيد :

تسعى الدول من خلال تبنيها لسياسات إقتصادية مختلفة إلى تحقيق النمو الإقتصادي، الذي يعبر عن ثمرة إنتهاج تلك السياسات ومدى نجاحها، لذلك تسعى الحكومات إلى توجيه الموارد الإقتصادية والإجتماعية نحو إستهداف معدلات نمو مرتفعة، معتمدة في ذلك على النتائج العلمية والمقاربات الإقتصادية التي تناولها الفكر الاقتصادي، بدءا من إسهامات المدرسة الكلاسيكية التي تعتبر أول مدرسة تناولت موضوع النمو الاقتصادي من خلال البحث في المحددات والعوامل المفسرة للنمو الاقتصادي التي تضمنتها أبحاث كل من آدم سميث وريكاردو وغيرهم، ثم تلتها المدرسة النيوكلاسيكية من خلال نظرية شومبيتر وصولا للمدرسة الكينزية بزعامة كينز الذي كان له الدور الفعال في تفسير أزمة الكساد العالمي سنة 1929.

ويأتي هذا الفصل لتبيان وتوضيح بعض الأسس والمفاهيم التي ترتبط بالنمو الاقتصادي، وعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي، ولذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: الأول نتطرق فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي نظرياته ونماذجه، والمبحث الثاني نتطرق إلى آليات تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والآثار الاقتصادية له على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي المفهوم، النظريات والنماذج

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المفاهيم ذات العلاقة، إضافة إلى أهميته وعناصر وأنواع النمو الاقتصادي، و بعض النظريات والنماذج التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه:

1-1 تعريف النمو الاقتصادي

يرتبط تعريف النمو الاقتصادي بالمتغير الاقتصادي الذي على أساسه يتم قياسه، وكذا تحديد الفترة الزمنية التي خلالها يتم قياسه، فالنمو الاقتصادي مفهوم كمي يتم تحديده على أساس بيانات معينة. ومن التعاريف التي تناولت هذا المفهوم نجد:

يعرفه "سيمون كازنت" الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971 بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها"[1].

ويعرفه "فيليب بيرو" "هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"[2].

كما يُعرف على أنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي .

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

- النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة في الدخل.
- النمو الاقتصادي لا يتوقف على زيادة الناتج المحلي فقط، بل يستوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي؛ أي أن معدل النمو يجب أن يكون أكبر من معدل نمو السكان.

---

[1] عبد الله شكة، فتيحة بن علية، النمو والتنويع الاقتصادي من خلال التجربة الإمارتية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد17 ، جوان 2017، جامعة تلمسان، ص 211.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

- أن الزيادة في دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية لا نقدية.
- أن هذه الزيادة تكون مستمرة على المدى البعيد.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي على أنه مصطلح اقتصادي يمثل مقدار الزيادة الحقيقية والمستمرة في قيمة ما ينتجه اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة، وعادة يعبر عنه بمقدار كمي كنسبة مؤوية أو بمقدار نقدي.

1-2 أنواع النمو الاقتصادي

هناك من يقسم النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- النمو الطبيعي: ويكون بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة، دون وضع خطة اقتصادية وطنية. إذا فالنمو الطبيعي هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي وتتلخص كمايلي[1]:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- التراكم الأولي لرأس المال.
- سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة.
- تكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب[2].

ب- النمو العابر: هو ذلك النمو الذي يحصل نتيجة لعوامل طارئة لا تتسم بالثبات ولا القصد عادة تكون خارجية، ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو[3]، كالنمو المحقق نتيجة للارتفاع أسعار النفط بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل أساسي على موارد تصدير النفط.

ج- النمو المستهدف: هو ذلك النمو الذي يتحقق كنتيجة لعملية مقصودة، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيقه، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين

---

[1] كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 24.

[2] حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر، 2009/2008 ، ص42.

[3] ماجد صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص17.

وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين في الخطة المرسومة.

كما يمكن أن نقسم النمو الاقتصادي حسب شكله (سرعة حدوثه) نمو اقتصادي ثابت، متزايد ونمو متناقص.

- **النمو الثابت**

هو نمو يبين لنا تطور النمو الاقتصادي بصورة منتظمة، أي بمعدل ثابت خلال الزمن كما قد يسمى النمو الخطي بحيث يأخذ شكله البياني خط مستقيم كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم:07 النمو الاقتصادي الثابت

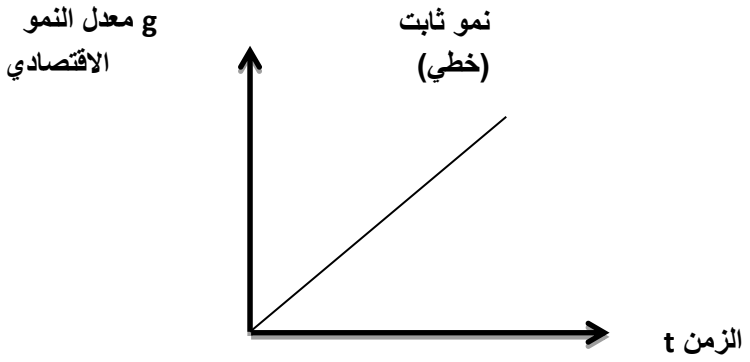

المصدر: وفاء جعفر المهداوي، أنماط النمو الاقتصادي مجموعة الأقطار العربية النفطية، رسالة دكتوره، جامعة بغداد، العراق، 1987، ص 168-170.

- **النمو المتزايد:** يبين لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متزايدة ومتسارعة عبر الزمن كما يظهر في الشكل رقم 08:

الشكل رقم:08 النمو الاقتصادي المتزايد

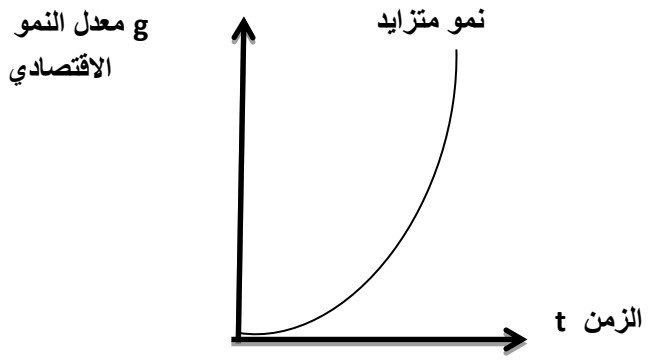

المصدر: نفس المصدر، ص 169.

● **النمو المتناقص:** يبين لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متناقصة من سنة إلى أخرى كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم:09 النمو الاقتصادي المتناقص

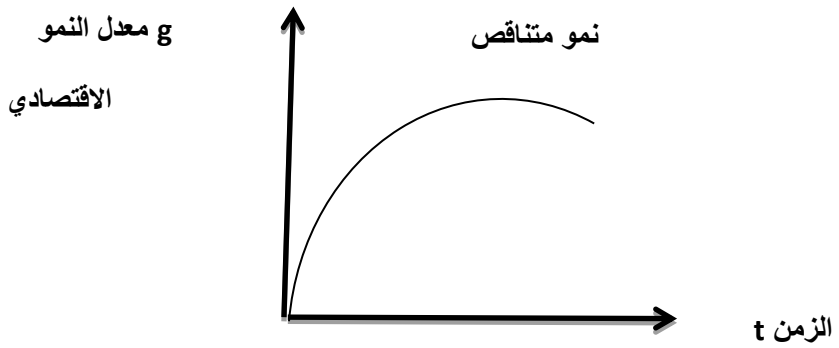

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 170.

1-3 عناصر النمو الاقتصادي

يقصد بعناصر النمو الاقتصادي العوامل التي من خلالها يتم تحقيق النمو الاقتصادي، وتتمثل أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التقني أو التكنولوجي.

أ – العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته[1]. حيث يعد العمل عنصر أساسي في العملية الإنتاجية من أجل تحقيق أكبر إنتاج ومن ثمة زيادة كبيرة في الناتج التي تنعكس على معدل النمو الاقتصادي بالزيادة والارتفاع، ولذلك على الدولة الاهتمام أكبر في تكوين اليد العاملة المؤهلة لما لها من دور في تحقيق النمو الاقتصادي.

ب – رأس المال: يتمثل في مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين[2]، كما يمكن اعتباره على أنه مجموع الأصول المالية وغير المالية التي يمتلكها اقتصاد ما في لحظة زمنية معينة، ويعد تراكم رأس المال عن طريق الاستثمار المتتالي عامل مهم في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في العملية الإنتاجية.

ج – التقدم التقني (التكنولوجية): هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة؛ أي إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس

[1] مقدم مصطفى، مرجع سابق.

[2] برنيه وسيمون، أصول الاقتصاد الكلي ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989، ص451 .

كميات عناصر الإنتاج المتاحة أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عناصر الإنتاج، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها. ويرتبط التقدم التقني بالتقدم العلمي، لذلك فالدول التي لها استثمارات كبيرة في مجال البحث العلمي لها إمكانية كبيرة في تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر.

2- الفرق بين النمو وبعض المصطلحات الاقتصادية

2-1 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة في الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة؛ أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخدام أمثل، عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات[1].ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[2].

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل.

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية،الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[3]، ولتوضيح الفرق أكثر يمكن أخذ مثال على الإنسان، فعملية النمو بالنسبة له هي

---

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 273.

[2] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.

[3] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2009-2010، ص: 4.

زيادة الوزن والطول ، أما التنمية بالنسبة للإنسان فتعني التغير في تصرفات الفرد والتكيف مع الأوضاع المختلفة نتيجة للتعليم والتدريب وغيرهما[1].

من خلال ما تقدم يمكن أن نقول أن التنمية الاقتصادية إنما هي عملية مقصودة ومخططة يُسعى من خلالها إلى تغيير نمط الإنتاج وهيكله، كما أن التنمية الاقتصادية أشمل في مفهومها من النمو الاقتصادي، والجدول الموالي يبين أهم الفروقات مابين المصطلحيين.

جدول رقم 02: الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: اكتفاء عذاب زغير، العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق للمدة 2004-2015، وزارة التخطيط، 2018، ص 04.

2-2 النمو والتقدم الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية معينة مقارنة بفترة أخرى عادة ما تكون السنة، أي هو مقياس يعتمد على مقارنة نسبة الزيادة أو النقصان في ما ينتجه الاقتصاد مقارنة لفترة سابقة مباشرة، في حين أن التقدم الاقتصادي كما يعرفه R,Barro بأنه" :نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"[2]، ويعبر التقدم

[1] فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود،الطبعة الأولى،1985، ص115.

[2] Raymond Barro, Économie politique, Tome1, 15 édition, 1997, P91.

الاقتصادي عن مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو، ومنه فإن التقدم ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد. وبالتالي يمكن أن نقول أن التقدم الاقتصادي يعكس الازدهار والرخاء الاقتصادي والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وتحويلها إلى ثروات متجددة.

2-3 النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

التطور مصطلح يفيد وجود ديناميكية وتحرك، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدما نحو أهداف محددة مسبقا إما كمية كزيادة المنتج أو نوعيته كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة، والتطور ليس مرادفا للنمو حيث يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي مثلا بوتيرة أخف من تزايد السكان، كما يختلف عن التنمية بحيث يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون وجود تغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرار هذا التطور[1].

المطلب الثاني: مؤشرات وطرق حساب النمو الاقتصادي

1- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن الأداء الاقتصادي لبلد ما، حيث من خلاله تتبين العلاقة مابين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، وبالتالي فقياس النمو الاقتصادي يقتضي معرفة الوسائل والمعايير التي من خلالها يمكن معرفة ما حققه الاقتصاد من نمو، وعادة يستخدم لقياسه مؤشرين هما: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الفردي.

1-1 الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المُقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية. إلا أن استخدام الناتج المحلي الإجمالي قد لا يعبر حقيقة عن معدل النمو، فقد يزداد الناتج المحلي الإجمالي لكن في المقابل تكون زيادة أكبر في نمو السكان، كما يجدُر بنا في هذا المقام التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني حيث هذا الأخير يمثل مجموع دخول عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة في الغالب هي سنة[2].

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 08.

[2] عنتر بوتيارت، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016 ،ص 14.

ونفرق كذلك بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، فهذا الأخير يمثل قيمة السلع والخدمات التي تنتج من طرف عوامل الإنتاج التي تحمل نفس الجنسية سواء كانت هذه العوامل في نفس الدولة أو خارجها. والناتج المحلي الإجمالي قد يكون اسمي أو حقيقي.

- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو ذلك الناتج المُقَيم بالأسعار الجارية في السوق دون احتساب التغيرات في الأسعار؛ أي أن $GDPn = \sum P_n \times Q$

  – $GDPn$ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

  – P_n السعر الجاري لمختلف السلع والخدمات.

  – Q كمية السلع والخدمات.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ذلك الناتج المقيم بالأسعار الثابتة؛ أي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأكثر استخدام لكونه يستبعد اثر تدهور قيمة النقود بحيث أن: $GDPr = \sum P_r \times Q$

  – $GDPr$ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

  – P_r السعر الحقيقي لمختلف السلع والخدمات.

  – Q كمية السلع والخدمات.

1-2 الناتج المحلي الفردي

نتيجة للعيوب التي قد يظهرها استخدام الناتج المحلي الإجمالي، فانه يلجأ إلى الناتج المحلي الفردي لقياس النمو الاقتصادي وذلك بإدخال عدد السكان في حساب معدل النمو الاقتصادي، عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ويعد أكثر المعايير استخداما بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان أو السكان العاملين فقط .

$$GDPt = \frac{GDP}{N}$$

$GDPt$:الناتج المحلي الفردي.

N:عدد السكان.

GDP:الناتج المحلي الإجمالي.بحيث قد يكون اسمي وبالتالي يعطينا الناتج المحلي الفردي الاسمي، أو حقيقي فيعطينا الناتج المحلي الفردي الحقيقي.

ومن خلال معرفة المؤشرين السابقين يتم حساب معدل النمو الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية:

$$GR = \frac{\text{GDPt} - \text{GDPt}-1}{\text{GDPt}-1}$$

2- طرق قياس النمو الاقتصادي

نقصد هنا بطرق قياس النمو الاقتصادي الكيفية التي يتم بها حساب المؤشرات التي تفيد في حساب النمو الاقتصادي أي الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتحدد من خلال ثلاثة طرق هي: طريقة القيمة المضافة، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق.

2-1 طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة على أنها « ذلك الارتفاع في القيمة، الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج »[1] وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

القيمة المضافة لمنتج ما= قيمة المنتج النهائي- قيمة المنتج الوسيط

حيث أن المنتجات النهائية هي تلك المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي والمنتجات الوسيطة هي التي يتم استخدامها في عملية الإنتاج كمواد أولية، وتعد طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة عن حجم الناتج الإجمالي لأنها تتفادى مشكلة تكرار بعض قيم المنتجات في حساب الناتج، وعليه فإن حساب الناتج المحلي الإجمالي يكون وفقاً للعلاقة التالية:

$$GDP = \sum VA = \sum \left[(P_i \times Q_i) - CI_i \right]$$

حيث:GDP الناتج المحلي الإجمالي.

VA القيم المضافة.

p_i سعر السلعة المنتجة.

Q_i كمية السلعة المنتجة.

CI_iالسلع الوسيطة.

ومن أجل توضيح طريقة القيم المضافة نستعين بالمثال التالي:[1]

[1]Stanly Fischer et autres, Macroéconomie,2ene édition, édition dunod, Paris, 2002,P68.

مراحل الإنتاج	قيمة الناتج بالدينار	قيمة السلع الوسيطة بالدينار	القيمة المضافة
إعداد الخشب	10	-	10
تصميم وتقطيع الخشب	13	10	3
تجميع القطع	21	13	8
التصنيع النهائي	32	21	11
إجمالي القيمة المضافة	/	/	32

إذن فإن القيمة المضافة تساوي 32 دينار وبنفس الطريقة يتم حساب القيمة المضافة لكافة قطاعات الاقتصاد ومجموعها يعطينا الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المعتبرة.

ومن خلال هذا المثال نستنتج مايلي:

-أن قيمة المنتج النهائي هي عبارة عن مجموع القيم المضافة خلال مراحل الإنتاج.

-تمثل القيمة المضافة الناتجة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج عائد عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

-إن حساب الناتج الإجمالي وفقاً لهذه الطريقة يستبعد ازدواجية حساب قيمة بعض السلع والخدمات.

-من خلال هذا المثال يمكن أن نعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع القيم المضافة المحققة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.

كما تجدر الإشارة أن أثناء عملية الإنتاج فإن المعدات والآلات تفقد من قيمتها جزءاً يسمى بقسط الإهلاك، لذلك يتم خصمه من الناتج الإجمالي ليعطينا ما يسمى الناتج الإجمالي الصافي.

صافي الناتج المحلي= إجمالي الناتج المحلي- الإهتلاك.

2-2 طريقة الدخل

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن الدخل المحصل عليه في الاقتصاد، والدخل الوطني هو عبارة عن مجموع دخول عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، وبذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، فعملية الإنتاج تتطلب تضافر ومشاركة

[1] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروق، مدخل لعلم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 2007، ص ص 277،278.

عوامل الإنتاج، وأن الحصول على خدمات عوامل الإنتاج يستدعي دفع أثمان لها، تتمثل في شكل: أجور، فوائد أرباح، ريوع.

- **الأجور والمرتبات**هي ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية والبدنية وما يحصل عليه من مكافآت ومزايا مادية أو عينية.
- **الفوائد:** هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رؤوس الأموال نتيجة إقراض أموالهم للغير.
- **الأرباح:** هي ما يحصل عليه صاحب المشروع أو ما يطلق عليه عنصر التنظيم جراء استثمار أمواله في العملية الإنتاجية.
- **الريع والإيجار**: الريع العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي نظير المساهمة في العملية الإنتاجية، ويشمل الإيجار إيجار الأراضي، المحلات التجارية والمباني وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع.

وعليه فإن الدخل الوطني يتكون من مجموع هذه الدخول

الدخل الوطني= الأجور والمرتبات+ الفوائد+ الأرباح+ الريوع والإيجارات

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج والدخل الوطني مقدر بعوائد عوامل الإنتاج فهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي= الدخل الوطني.

2-3 طريقة الإنفاق

من خلال هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من المبالغ التي يتم إنفاقها من قبل الأعوان الاقتصاديين على شراء السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، وبالتالي فإن الناتج الإجمالي يكون مجموع الإنفاق الكلي.

$$GPD = C + I + G + (X - M)$$

حيث

- C- الإنفاق الاستهلاكي (قطاع العائلات) وهو عبارة عن مشتريات الأفراد من السلع والخدمات المختلفة.
- I- الإنفاق الاستثماري وهو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية من طرف قطاع الأعمال، كما أن تحويل ملكية أصل معين لا يدخل ضمن الإنفاق الاستثماري، لأن هذه العملية لا تتضمن خلق أصل جديد.
- G- الإنفاق الحكومي يتمثل في القيم النقدية لمشتريات الحكومة من السلع والخدمات.

-**(X-M)** هو صافي معاملات العالم الخارجي بين الصادرات والواردات.

وبعد عرضنا لطرق حساب الناتج المحلي الإجمالي من أجل تقدير معدل النمو الاقتصادي، ننوه بأن عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي تشوبها العديد من المشاكل والصعوبات إضافة إلى إبعاد بعض العناصر عند حسابه تتمثل أهمها في:

-الأنشطة الاقتصادية غير شرعية فهي تدر دخول وإنتاج غير محسوبة في الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل هذه الأنشطة أو كما قد يسميها البعض بالاقتصاد الخفي، جزءاً كبيراً في أغلب الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، بحيث أنه لو قدرت وتم احتسابها لكان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

-خدمات ربات البيوت التي تقدمها اتجاه أفراد عائلتها من طهي وتنظيف، وكل الأعمال الخيرية والتطوعية التي يقوم بها الأفراد اتجاه المجتمع دون مقابل.

-كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع الملابس من أقمصة، جوارب وغيرها لأفراد الأسرة واستهلاك الإنتاج الزراعي والحيواني من مزرعة الأسرة.

المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

1- نظريات النمو الاقتصادي

1-1 النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث ودفيد ريكاردو وثوماس مالتوس، والذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم والقواعد الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي، كقانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، ودور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي أُعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية أخرى في تطوير نظرية النمو الاقتصادي[1].

فيرى آدم سميث أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكل من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عامل إيجابي، فمسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو يستند بذلك إلى التحليل الديناميكي في

[1] Robert Barro, Xavier Sala, la croissance économique, édition internationale, France, 1996, P10.

عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، والكلاسيك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار[1].

ويشير آدم سميث إلى مسالة تراكم رأس المال، ذلك أن تقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يؤكد أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن الاستثمار يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الزراعي والصناعي وتخصص العمل[2]، لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وأن ارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدل نمو السكان، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه وبالتالي زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 10: نموذج تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

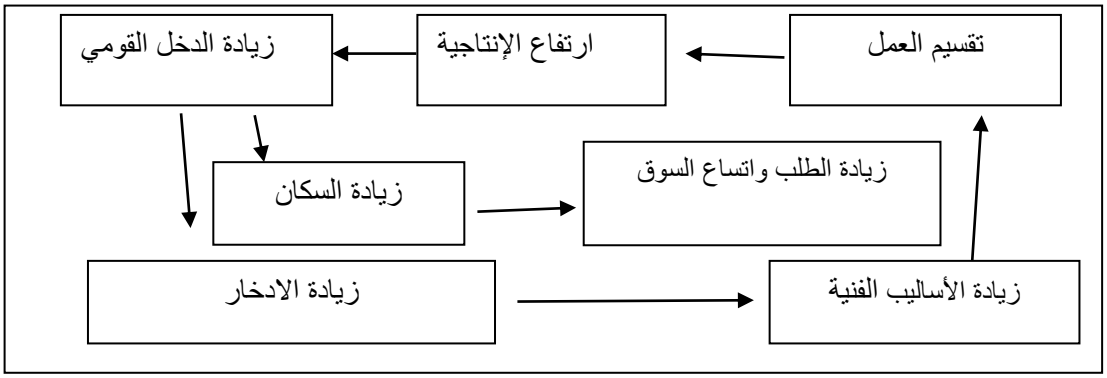

المصدر: سالم توفيق النجفي ومحمد تركي القرشي،مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988، ص 61.

وأبرز ثوماس مالتوس أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، وبين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على معدل نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو

[1] فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981،ص 108.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 56.

إيجابي حقيقي، حيث يرى أن عدد السكان ينمو بمتوالية هندسية فيما ينمو الغذاء بمتوالية حسابية[1]، كما أدرج مالتوس النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو. ويؤكد مالتوس أن النمو السكاني يزيد من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى مستوى حد الكفاف، وهو ما يسمح بتدنيه تكلفة عنصر العمل في الإنتاج، ويمكن تلخيص نموذج مالتوس في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: نموذج ثوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي

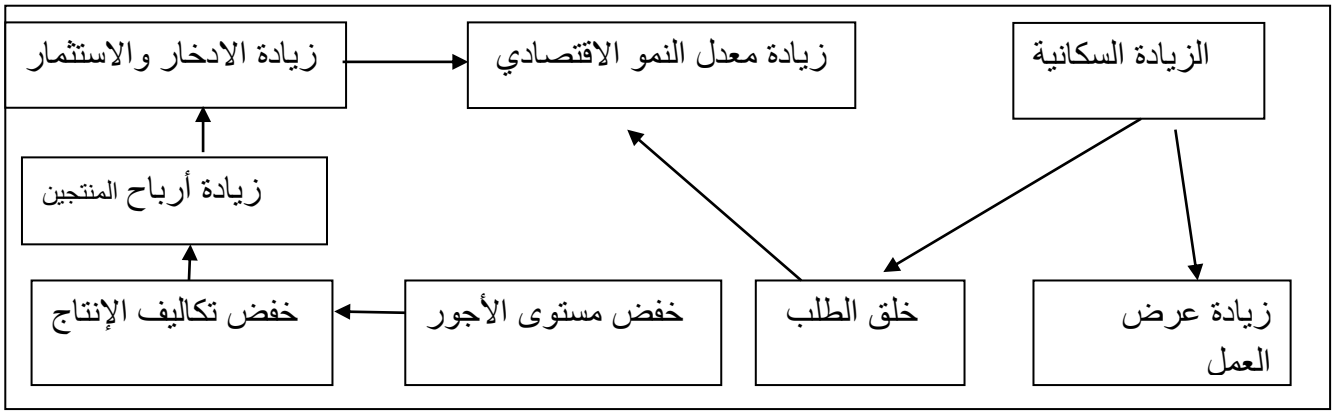

المصدر: سالم توفيق النجفي ومحمد تركي القرشي ، مرجع سابق، ص63.

إلا أن التحليل الكلاسيكي لقي عدة انتقادات تمثلت في:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو:حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[2].

[1] نفس المرجع، ص60.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 34،35 على الرابط www.faculty.mu.du.sa تاريخ الاطلاع 2018/11/30.

2-1 النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

يعتبر جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter* أحد أبرز المنظرين لموضوع النمو الاقتصادي وذلك من خلال كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا) عام 1911، ويرى أن النمو الاقتصادي غير مستمر بل يصل سريعا إلى حدوده؛ وذلك عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية وذلك لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، والثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية [1].

ولقد أولى شومبيتر في نظريته الاهتمام بثلاثة عوامل يراها أساسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي هي:

أ- **المُنظم:** يعتبر المنظم المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فهو الذي يقدم على إدخال طرق وأساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها، كما قد يكون هو المخترع لسلعة ما أو طريقة إنتاج ما[2] ، ويأتي اهتمام شومبيتر بالمنظم انطلاقا من الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الذي يصوره بذلك الوضع المليء بالمخاطر والغموض وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار الاستثمار، و لذلك يعارض شومبيتر الإجراءات التي تحد من نشاط المنظم كفرض ضرائب على أرباح المنظمين وزيادة قوة النقابات العمالية التي تطالب بزيادة الأجور.

ب- **الابتكار:** يمثل الابتكار عند شومبيتر أي شيء يمكن من زيادة الإنتاجية ، وقد يكون على شكل:

- ✓ تقديم منتج جديد.
- ✓ تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- ✓ الدخول إلى سوق جديد.
- ✓ الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.
- ✓ إقامة تنظيم جديد في الصناعة .

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 68.

* جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter 1883 – 1950 (اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك – كونيتيكت – الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 44.

ج- الاستثمار والادخار: يعتبر شومبيتر الادخار على أنه إستهلاك في المستقبل أو استثمار، كما يقر بوجود علاقة طردية بين ارتفاع سعر الفائدة والجزء المدخر من الدخل الذي قد يكون في شكل أجور أو أرباح، ويميز بين نوعين من الاستثمار[1]: الأول الاستثمار التلقائي والذي يتحدد عن عوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي، بحيث يتمثل هذا النوع في المشروعات الخاصة بالابتكارات التي يقوم بها المنظمون، والنوع الثاني من الاستثمار هو الاستثمار التابع الذي يعتمد على الأرباح المحققة، وفي هذا يقترب شومبيتر مع الكلاسيك فبارتفاع الأرباح يرتفع الاستثمار التابع.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى نظرية شومبيتر نجد:

- ✓ يستند شومبيتر على المنظم في تحقيق النمو الاقتصادي واعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحالي هي من مهام الصناعات ذاتها.
- ✓ يعطي شومبيتر أهمية كبيرة إلى الائتمان المصرفي، لكن في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإنه لا يكفي وبالتالي يلجأ إلى مصادر أخرى كإصدار الأسهم.

1-3 النمو الاقتصادي عند كينز

اعتمد كينز على دراسة من سبقوه خاصة المدرسة الكلاسيكية وعرف مكمن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي آنذاك ، إذ توصل إلى أن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض، وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض.والطلب الفعال يتكون من طرف القطاع العائلي، القطاع الاستثماري والقطاع الحكومي، كما نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال سياستها المالية للإدارة الاقتصاد وعجز آليات السوق (اليد الخفية) في إحداث التوازن الاقتصادي. ويخص كينز تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي، ويعرف هذا الأخير على أنه مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية[2]، وبالتالي فإن الطلب الكلي يكون مساويا إلى إجمال الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني حيث:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص70.

[2] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص 20.

حيث: y تمثل الدخل، C الاستهلاك ،I الاستثمار،G الإنفاق الحكومي، X الصادرات، M الواردات

ويستند كينز في إظهار فعالية الطلب الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الاستهلاكي، إذ تعتبر دالة الاستهلاك العامل الرئيسي في تحديد حجم الناتج القومي ومن ثم فهي تشكل حجر الأساس في تفعيل دور الإنفاق العام المتزايد في رفع الناتج القومي عن طريق آلية المضاعف، بحيث يرى كينز على عكس الكلاسيك أنه لا توجد قيمة توازنية وحيدة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وإنما هو عبارة عن مستوى معين من الطلب يمكن التحكم فيه تقابله استجابة من جانب العرض بحكم إمكانية توسع الطاقة الإنتاجية، وهو ما يسمح بتحقق مستوى توازني جديد بين العرض والطلب مع ارتفاع في حجم العمالة.[1]

وبالرغم من أن التحليل الكينزي كان له أثر بالغ في علاج أزمة الكساد سنة 1929 إلى أنه لا يخلو من بعض الانتقادات التي وجهت له أهمها:

- ✓ إن النموذج الكينزي يهتم بالتحليل القصير المدى.
- ✓ يقف النموذج الكنزي للنمو عند حدود اقتصاد الدول المتقدمة الرأسمالية ولا يصلح للتطبيق في الدول المتخلفة، وإنما تحتاج هذه الدول تحليل خاص وذلك لسببين هما:

أ- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة هو في جانب العرض وليس في الطلب، فمع نقص رؤوس الأموال وعدم كفاءة عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الناتج الحقيقي.

ب- إتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن، وهو ما من شأنه ارتفاع العمالة في المدن ونقصها في الريف، وهو ما ينعكس سلبا على الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الريف.

1-4 نظريات أخرى للنمو الاقتصادي

1-4-1 النمو الاقتصادي عند والت روستو(نظرية مراحل النمو)

تعود نشأة هذه النظرية إلى إسهامات والت وايتمان روستو (Walt Whitman Rostow) حين نشر مقاله في مراحل النمو الاقتصادي عام 1959، ثم كتاب "مراحل النمو الاقتصادي: البيان غير الشيوعي" عام 1960، ويشير روستو أن النمو الاقتصادي يمر

[1] حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية- دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي-، الدار الجامعية، مصر ،2007، ص ص 212-213.

عبر خمسة مراحل مستنبطا ذلك من الأحداث التي عرفتها الدول الصناعية الكبرى في مسيرتها الاقتصادية، وهذه المراحل هي[1]:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه المرحلة تمتاز بالاعتماد على وسائل بدائية وتقليدية في الإنتاج مع محدودية الكمية المنتجة وكما يتم الاعتماد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي والذي يوجه للاستهلاك العائلي وليس للسوق، وتمتاز أيضا بهيمنة قلة من الملاك على ملكية الأراضي.

ب- مرحلة التهيؤ للإقلاع: تتميز هذه المرحلة بمايلي:

- ظهور قطاعات إقتصادية أخرى كالتجارة والنقل وحدوث تحولات هيكلية في القطاع الزراعي.
- استخدام تقنيات جديدة في نظام الإنتاج وبروز دور القطاع الصناعي وتداخله مع القطاع الزراعي.
- تنامي دور البنوك في النشاط الاقتصادي.
- انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

ج- مرحلة الانطلاق: تعد هذه المرحلة حاسمة بالنسبة للدولة حيث توصف فيها الدولة بأنها دولة تسعى إلى القضاء على تخلفها والالتحاق بركب الدول المتقدمة حيث غالبا ما يصاحبها نمو سريع في احد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تمتاز بمايلي[2]:

- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها؛
- التوسع في رأس المال المستثمر في القطاع وازدهاره ونمو إنتاجيته،
- إتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع؛
- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى؛

د- مرحلة النضج: وتوصف الدولة في هذه المرحلة أنها متقدمة اقتصاديا وتتميز ب:

- ظهور تكنولوجيات جديدة تسمح بإقامة صناعة أكثر تطورا.
- ارتفاع الناتج بمعدل أكبر من معدل السكان.
- تنوع الإنتاج بين سلع إستهلاكية وأخرى رأس مالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال.

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص81.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، نفس المرجع، ص 83.

– قدرة الاقتصاد بالثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في عديد القطاعات خاصة الصناعية منها.

ه- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** في هذه المرحلة تتسم بتحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال تخطي مشكلة المأكل والملبس والحاجات الأساسية ليتجه نحو سلع الرفاهية بكميات كبيرة، ويرى روستو أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلةّ، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يوجد في المرحلة الثالثة كالبرازيل والهند، وقسم أخر يتواجد في المرحلة الرابعة كبلدان النمور الأسيوية الأربعة اندونيسيا، سنغافورة، تايلندا، وماليزيا، وقسم آخر يمثل الأغلبية مازال في المرحلة الثالثة.

2-4-1 نظرية النمو الداخلي

جاءت هذه النظرية كنتيجة لعجز نماذج النمو التي سبقتها على تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين الدول خاصة في عهد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ولقد كان النموذج النيوكلاسيكي "صولو– صوان" أحد أهم النماذج التي بحثت في هذا الإطار وأرجع الاختلاف إلى العامل التكنولوجي، الذي لم يبين مصدره واعتبره متغير خارجيا، ومن هذا المنطلق أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعد آخر من خلال إسهامات كل من "بول رومر" سنة 1986 و"روبرت لوكاس" سنة 1988 والتي انطلقت من فكرة أنه حتى محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية مثلا تعتبر عامل رئيسي للنمو الاقتصادي، كما أنها خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي "صولو– صوان" خاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية ولهذا السبب سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي.

كما تعتبر أن رأس المال لا يشتمل فقط على رأس المال المادي وإنما يأخذ في الاعتبار رأس المال البشري والخبرة العلمية[1]، لذلك ترى أنه يمكن التغلب على تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال عن طريق البحث والتطوير والتعليم، كما تفترض أن معدل

[1] إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ببين النظرية والتطبيق، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، مصر ، 2012، ص 07.

الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين البلدان[1].

ويمكن تبيان أهم الفروقات مابين هذه النظرية ونظرية النمو النيوكلاسيكية كمايلي[2]:

✓ أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيو كلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والوُفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

✓نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

✓إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج.

3-4-1 نظرية النمو المتوازن

يعتبر "روزنشتين رودان" أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943 عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح، ويعتمد في تحليله على مبدأ الوفورات الخارجية ومعنى ذلك أن هناك مزايا تعود على مشروعات إنتاجية نتيجة قيام مشروعات أخرى دون أن تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاستثمار في المشروعات الأخيرة[3].وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لناتجها الحدي الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط.

و يعطي" رودان" مثالاً عن "مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية"، وهذا

---

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها – حالة الجزائر ،مصر السعودية– دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014/2013 ،ص 30.

[2] ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية – ترجمة حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض،2006، ص 155.

[3] فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 129.

غير ممكن و بالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون و يزيد في نجاح عملية التصنيع.

ويذهب "نيركسه" في نفس الاتجاه و يرى أنه لابد من إدخال تغيير في الاقتصاد لزيادة الإنتاجية و القوة الشرائية، لأن عمال مصنع الأحذية لا ينفقون كل دخولهم على الأحذية و كذلك الحال فإن الأفراد العاطلين لن يشترون أحذية إلا إذا حققوا احتياجاتهم الأساسية للبقاء، معنى ذلك أن الصناعة الجديدة يجب أن تجد سوق تصرف فيه و إلا كانت فاشلة.

وعلى هذا الأساس فإن نيركسيه لا ينادي بالتركيز على قطاعات معينة في الاقتصاد الوطني على اعتبار أن الاستثمار في قطاع معين يؤثر في قطاعات أخرى، ولكنه يعتبر الاقتصاد الوطني وحدة واحدة تتألف من قطاعات عديدة مترابطة فيما بينها ومن ثم يجب أن يشمل برنامج الاستثمار جبهة واسعة من الاقتصاد الوطني حتى تتقدم مختلف القطاعات معا في توازن يتمخض عن ذلك اتساع كبير وشامل في نطاق السوق[1].

ومن بين الانتقادات الموجهة للنظرية:

– أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية فما لم تستطيع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض.

– أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة.

– النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

4-4-1 نظرية النمو غير متوازن

إرتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "البريت هيرشمان" (Albert Hirshman) وقد انطلق من نقد نظرية النمو المتوازن التي تتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط. وتنطوي فكرة النمو غير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً، و بالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى.

[1] نفس المرجع، ص 137.

حسب هذه النظرية فإن إختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، ويستشهد هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة و القطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقاً لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات و القطاعات الإستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات و صناعات أخرى، و تتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها[1].

ومن الانتقادات الموجهة للنظرية:

- ✓ عدم تحديد تركيبة و اتجاه ووقت النمو غير المتوازن.
- ✓ التقليل من قيمة معوقات النمو غير متوازن، وترتكز على محفزات التوسع في التنمية.
- ✓ إن خلق عدم التوازن في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتجية وفي ضوء شح الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ، ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية.
- ✓ أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

2- نماذج النمو الاقتصادي

2-1 نموذج هارود* Sir Henry Roy Farbes Harrod

اهتم هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن، حيث نشر أول محاولة له في هذا الموضوع بعنوان « مقال في النظرية الحركية» عام 1939 ثم قام بتطوير الفكرة من خلال محاضرات ثم نشرها عام 1948 في كتاب سماه « نحو اقتصاديات حركية»، ويرى هارود أن النمو الاقتصادي المستقر في النظام الرأسمالي يكون صدفة، وحتى وإن حصل فإنه يكون غير مستدام، وذلك لأسباب كامنة في النظام الرأسمالي نفسه، ويؤكد أن حدوث ركود متتالي

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق. ص 96.

* ولد هنري روي فوربس هارود بلندن في 1900/02/13 تلقى تعليمه في كل من جامعة اكسفورد وكمبرج، ورافق في حياته جون مينار كينز، وكتب السيرة الذاتية له توفي في 1978/03/08م.

سوف يؤدي إلى الركود العام، كما أن حدوث تضخم متتالي سوف يؤدي إلى التضخم العام، وقد وضع هارود مجموعة من الفرضيات تتمثل في:[1]

-الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل، وأن هذا الادخار الذي يُطلق عليه الادخار الفعلي يكون معادل للاستثمار الفعلي عند التوازن، وبالتالي فإن زيادة الادخار الفعلي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الفعلي على شكل مخزون رأس المال.

-أن نسبة الدخل المعاد استثماره تتوقف على معدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، مما يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل.

-الادخار يكون دالة للدخل، وأن الطلب مساوي للعرض.

وقد وضع هارود ثلاثة نماذج للنمو: النمو الفعلي، النمو المضمون والنمو الطبيعي.

2-1-1 معدل النمو الفعلي: وهو النمو الذي يحدث نتيجة لنسبة الادخار على معامل رأس المال وفقاً للعلاقة التالية:

$$GR = \frac{s}{C} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

بحيث:

GR معدل النمو الفعلي ويعادل النسبة $\frac{\Delta Y}{Y}$

Y الدخل أو الناتج الصافي.

ΔY التغير في الدخل أو الناتج الصافي خلال الفترة المحددة.

I حجم الاستثمار الفعلي (المنفذ).

S الادخار الكلي.

s الميل المتوسط للادخار ويساوي $\frac{S}{Y}$

C معامل رأس المال ويساوي $\frac{I}{\Delta Y}$

وبالتعويض في المعادلة (1) يصبح لدينا :

[1] سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 4.

متوفر على الرابط: https://fr.slideshare.net/ssurer48C8b9/ss-67527266

$$GR = \frac{\frac{S}{Y}}{\frac{I}{\Delta Y}} \Rightarrow GR \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

ولدينا $GR = \frac{\Delta Y}{Y}$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \Leftrightarrow I = S$$

أي أن الادخار الكلي يكون مساوي للاستثمار الكلي وأن حجم الادخار S يعتمد على Y، وحجم الاستثمار I يعتمد على الزيادة في الدخل ΔY .

2-1-2 معدل النمو المضمون:

وهو المعدل المأمول أو المرغوب الذي يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، وهو ما يعطيهم شعور بأنهم أنتجوا الكمية المطلوبة، مما يجعلهم يتخذون قرارات تمكن من تحقيق نفس معدل النمو.

والصيغة الرياضية لهذا المعدل هي:

$$GR_w = \frac{S}{C_r} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

C_r معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

GR_w معدل النمو المضمون.

ومن خلالّ معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المضمون نميز ثلاث حالات:

* إذ كان $GR_w = GR$ فهذا يعني حدوث نمو متوازن .

* GR أكبر GR_w $(GR_w < GR)$ فهذا يعني أن العرض يكون أقل من الطلب، كنتيجة لزيادة الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من معدل تزايد الإنتاج، أي أن الاقتصاد في وضع تضخمي .

* إذا كان GR أقل GR_w ($GR_w > _GR$) فهذا يعني أن الاقتصاد في حالة كساد لأن الدخل الحقيقي يزيد بمعدل أقل من زيادة الإنتاج، ومن ثمة يكون العرض أكبر من الطلب وأن الاستثمار المرغوب يكون أقل من الاستثمار الفعلي.

2-1-3 معدل النمو الطبيعي

هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.[1]

ويعطي بالعلاقة التالية:

$$GR_n \times C_r = O_r \neq S \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

GR_n معدل النمو الطبيعي.

وتعني العلاقة أن معدل النمو الطبيعي قد يكون يساوي أو لا يساوي معدل النمو المضمون ($GR_w = \frac{S}{C_r}$) وأن هذا الأخير لا يشمل على قيمة محددة واحدة، بل قد يوجد أكثر من معدل مرغوب تبعاً للدورة الاقتصادية ومستوى النشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى الحالات الثلاثة التي رأيناها، والمحددة للعلاقة بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المضمون، فإن نميز الحالات التالية بين معدلات النمو الثلاثة:

-إذ كان $GR_n < GR_w$ فهذا يعني أن حتى $GR < GR_w$ وهنا نكون أمام إنكماش متتالي بحيث تكون $C > C_r$ (فائض في السلع يؤدي إلى خفض الاستثمارات الجديدة).

-إذ كان $Gr_n > GR_w$ فهذا يعني ظهور تضخم متتالي حيث تكون $C > C_r$ وعجز في الطلب مما يجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الإستثمارات الفعلية.

2-2 نموذج دومار* Evsey Domar

إهتم دومار بكيفية الحصول على معدل نمو يحقق التشغيل الكامل من خلال بحثه المسمى « التوسع والعمالة» في سنة 1947 وينطلق من فكرة أن الاستثمار يولد الدخل ويزيد من الطاقة الإنتاجية، وبالتالي ما هي الزيادة في الاستثمار المطلوبة لكي تتساوى الزيادة في الدخل مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية وتحقق التشغيل الكامل؟

---

[1] سهير عبد الطاهر أحمد محمد مدحت مصطفى، نفس المرجع، ص 08.

* ولد إفسي دومار بتودز البولندية في أفريل 1914 وتوفي في 01 أفريل 1997، استكمل تعليمه في الولايات المتحدة في جامعة ميتشجان وهارفارد بعد تعليمة الأولي في روسيا .

وللإجابة عن هذه الإشكالية إعتمد دومار على التوازن بين العرض الإجمالي ممثلاً في الطاقة الإنتاجية والطلب الإجمالي ممثلاً في الدخل، منطلقاً من الفرضيات التالية:[1]

-يفترض أن الاقتصاد مغلق؛

-تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة؛

-جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة؛

-يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛

-يفترض أن علاقة الميل الحدي للادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة؛

-المستوى العام للأسعار ثابت؛

-عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون تحققيه هو نفسه إجمالي الاستثمار المحقق؛

- **جانب العرض**

أنطلق دومار من أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة سوف تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة رأس المالS.

فالطاقة الإنتاجية يُعبر عنها بالمعادلة :

$$Y = I \times S \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ولكون أنه هناك استثمارات تمت في الماضي، فإن الزيادة في الطاقة الإنتاجية تكون أقل من $(I \times S)$ أي أن $\Delta Y < I \times S$

ويطلق على هذا الفرق الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة من النقد المستثمر ويرمز له ب σ سيجما وتمثل بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I\sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

أي أن $I\sigma$ يكون أقل من IS بحيث أن $I\sigma$ تمثل الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات وتعرف باسم (تأثير سيجما) وهي أيضاً الزيادة في الناتج التي يمكن للاقتصاد تحقيقها.[2]

[1] Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et Développement, OPU, Alger, 1981, PP 192-193.

[2] سهير عبد الطاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص 13.

- **جانب الطلب**

يمثل الطلب في نموذج دومار الدخل الذي ينتج عن الاستثمار الإضافي وذلك بفعل المضاعف والميل الحدي للادخار، وعلى ذلك فإن

$$\frac{\Delta I}{\Delta Y} = \alpha \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

α الميل الحدي للادخار.

ΔI الزيادة السنوية في الاستثمار.

ΔY الزيادة السنوية في الدخل.

من العلاقة رقم (3) فإن الزيادة في الدخل ΔY تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار $\frac{1}{\alpha}$ في حجم الزيادة في الإستثمار.

أي:

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

التوازن: يقتضي التوازن تعادل العرض مع الطلب أي العلاقة (2) تساوي العلاقة (4)

$$\Delta I \frac{1}{\alpha} = I\sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وهي المعادلة الأساسية للنموذج.

بقسمة طرفي المعادلة (5) على I ثم نضرب في α نحصل على

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha\sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

ومن خلال هذه العلاقة الأخيرة، فإن معدل الاستثمار اللازم للإبقاء على حالة التوازن والتشغيل التام، يجب أن يكون يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار α في الإنتاجية المتوسطة للإستثمار σ.

وهو نفس المعدل الذي يجب أن ينمو به الدخل؛ أي أن معدل زيادة الاستثمار و معدل زيادة الدخل يكون متساويان، ومنه فنموذج دومار لا يتصف بالثبات والاستقرار فمجرد أي انحراف في شروط الاستقرار في الاتجاه الصعودي أو الهبوطي بطريقة تراكمية يجعل الاقتصاد يبتعد أكثر عن معدل النمو المستقر، وهكذا إذا كان الاستثمار يخلق زيادة أكبر في الدخل عنها في الطاقة الإنتاجية فسوف يكون هناك عجز نسبي في المعدات الإنتاجية

مما يدفع بتزايد الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل. ومن ناحية أخرى إذا كانت الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في الطاقة الإنتاجية فسوف يخلق ذلك قوى تعمل في الاتجاه التنازلي[1]؛ أي تراجع الاستثمار ومن ثمة تناقص الدخل؛ ومعنى هذا كله أنه يصعب تحقيق معدل نمو مستقر وهي النتيجة التي وصل إليها هاورد في نموذجه، لذلك الاستخدام الشائع للنموذجين يسمى نموذج هارود– دومار.

ورغماًالإضافة العلمية التي قدمها كل من هارود ودومار في تحليل النمو الاقتصادي، إلا أن نموذجاهما لم يسلما من عدة انتقادات ارتبطت أساساً بالافتراضات التي أسسا عليها نموذجاهما، خاصة فيما يتعلق بـ:

–ثبات الميل الحدي للادخار الذي يكون غير صحيح في المدى الطويل.

–افتراض ثبات أسعار الفائدة أثناء التحليل يتنافي مع الواقع، ويعد عامل مهم في عملية الاقتراض من أجل الاستثمار.

وكنتيجة لهذه الانتقادات وغيرها قام هارود بتطوير النموذج لجعله أكثر قابلية للتطبيق من خلال إدخال معدل الفائدة كعامل مؤثر على الادخار، لذلك أدخل ما سماه معدل الفائدة الطبيعي والذي يتحدد من خلال العلاقة.

$$R_n = \frac{P_C\, G_n}{e}$$

R_n معدل الفائدة الطبيعي، P_C الناتج الفردي، G_n معدل النمو الطبيعي.

e المنفعة المتناقصة للدخل وأفترض أنها أقل من الواحد، وتبين العلاقة وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة الطبيعي R_n والمنفعة e، فكلما كانت e صغيرة كانت R_n أكبر، إلا أن هذه الإضافة التي قام بها هارود وضعته في إشكالية أخرى وهي مسألة قياس المنفعة المتناقصة للدخل.

[1] سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، نفس المرجع، ص 15.

2-3 نموذج سولو Robert M.Solow

يعتبر روبرت سولو من أهم الاقتصاديين المنتمين للفكر النيوكلاسيكي، خاصة من خلال أعماله المهتمة بدراسة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وثبات تطوره، وينطلق سولو في بناء نموذجه للنمو الاقتصادي من الفرضيات التالية:[1]

-الاقتصاد متكون من قطاع واحد، وطبيعة الإنتاج مركب ولا توجد تجارة خارجية (اقتصاد مغلق).

-المنافسة الكاملة في جميع الأسواق.

-هناك استغلال كامل للعمالة ولمخزون رأس المال.

-سريان قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال.

-تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى.

-مدفوعات العمل ورأس المال تقدر حسب الإنتاجية الحدية لهما، وهناك مرونة في الأسعار والأجور.

-إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل، ورأس المال.

ويقدم سولو نموذجيين للنمو الاقتصادي، الأول بسيط من غير تقدم تكنولوجي، والآخر بإدخال عنصر التقدم التكنولوجي.

2-3-1 النموذج البسيط:

يعتمد هذا النموذج فقط على العمل ورأس المال في دالة الإنتاج مع إمكانية الإحلال بينهما على عكس نموذج هارود_ دومار وبالتالي فإن دالة الإنتاج تكون على الشكل التالي:

$$Y = f(K.L)$$

Y الناتج في اللحظة t، K رأس المال في اللحظة t، L العمل في اللحظة t.

وباعتبار أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، فإن في كل لحظة t يتم ادخار مبلغ قدره sY يتم استثماره بالكامل (s تمثل الميل الحدي للادخار حيث $0<s<1$ ويفترض أنه

[1] محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014، ص 10.

ثابت)، ولكون أن معدل نمو رأس المال يزداد بموجب مخزون رأس المال الأساسي نتيجة لإضافة الاستثمار الصافي فإنه يكون لدينا [1]:

$$S = sY = I = K.....(1)$$

أي أن

$$K = s\,f(k.L)$$

وباستخدام دالة إنتاج كوب دوقلاس ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = f(K,L) = k^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

بحيث يترتب عن ثبات غلة الحجم:

$$F(\lambda K,\lambda L) = \lambda\ F(K,L) = \lambda Y$$

ويمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي كمايلي:

$$Y = k^{\alpha}L^{1-\alpha} = (K^{\alpha}L^{-\alpha})L$$

$$Y = \left(\frac{K}{L}\right)^{\propto} L$$

بقسمة الطرفين على L

$$\frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\propto}$$

نضع $\frac{Y}{L} = y$ ، $k=\frac{K}{L}$

$$y = k^{\alpha} = f(k).....(2)$$

وبافتراض أن رأس المال يهتلاك بمعدل ثابت σ ومن خلال العلاقة (1) يمكن كتابة

$$K^{*} = I - \sigma K \dots\dots\dots\dots(3)$$

$$\Rightarrow K^{*} = sY - \sigma K \Rightarrow K = sF(K,L) - \sigma K \dots\dots\dots\dots\dots(4)$$

من جهة أخرى باعتبار أن عنصر العمل ينمو بمعدل ثابت وأنه يعادل عرض العمل المتاح، أي هناك عمالة كاملة فإنه $\frac{dL}{dt} = n$

$$L_t = L_0 e^{nt}.....(05)$$

[1] Marie-Chaire Barth elemy, Algèbre Linéaire et système dynamique, Edition ellips ,1996.P270.

بتعويض المعادلة (05) في المعادلة (04) نجد:

$$K^* = sF(K, L_0e^{nt}) - \sigma K$$

نعلم أن $k = \frac{K}{L} \Rightarrow K = kL = kL_0e^{nt}$.....(06)

بمفاضلة المعادلة (06) حسب الزمن نجد:

$$K^* = k^*L_0e^{nt} + nkL_0e^{nt}.....(07)$$

نساوي بين المعادلة (07) والمعادلة (04)

$$K, L_0e^{nt}) - \sigma K = k^*L_0e^{nt} + nkL_0e^{nt}.....(08)$$

$$sF(K, L_0e^{nt}) - \sigma K = L_0e^{nt}(k^* + nk)$$

$$sF(\frac{K}{L_0e^{nt}}, 1) - \frac{\sigma K}{L_0e^{nt}} = (k^* + nk)$$

$$\Rightarrow sF(k,1) - \sigma k = (k^* + nk)$$

$$\Rightarrow k^* = sF(k,1) - k(\sigma + n)$$

$$\Rightarrow k^* = sf(k) - k(\sigma + n)$$

$$\Rightarrow k^* = sk^{\alpha} - k(\sigma + n)$$

وهي المعادلة الأساسية لتحقيق النمو في نموذج سولو، وتبين أن التغير في حصة العامل من رأس المال (k) سيتحدد على أساس حصة العامل من الاستثمار $sf(k)$ ، وذلك الإستثمار الذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار $k(\sigma + n)$[1]، وبمعنى أدق أن حصة العامل من رأس المال إنما تتحدد من خلال:

-الاستثمار الفردي الذي يتناسب طرديا مع حصة العامل من رأس المال.

-معدل إهلاك رأس المال للعمل Kσ الذي له علاقة عكسية مع حصة العامل من رأس المال.

-معدل نمو عنصر العمل n بحيث الزيادة فيه سوف تؤدي إلى انخفاض حصة العمل من رأس المال.

[1] أحمد الكواز، نموذج سولو، المعهد العربي التخطيط على الموقع

www.areb.api.org/images/training/programs/1/2008/20_c34-3/pdf

الشكل رقم 12: التمثيل البياني لنموذج سولو القاعدي

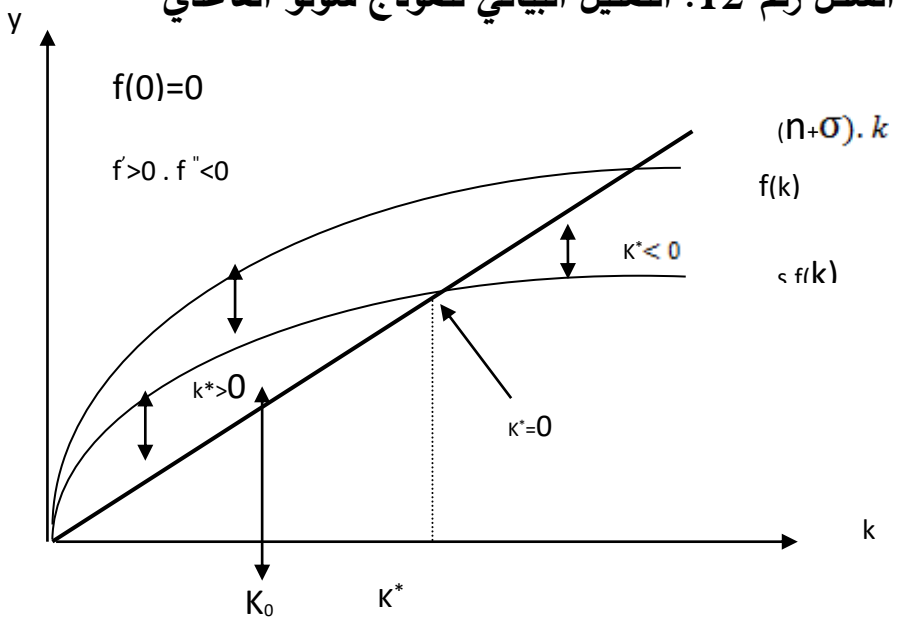

Source :N.Dusha, solow Model steady state Growth rate,september,22,2014
sur http://summertrader.info/solow-growth-model-steady-state

من خلال الشكل نميز ثلاثة حالات

- $K^*=0$ وهي الحالة التوازنية بحيث أن رأس المال، الإنتاج والاستهلاك ينمو بمعدل يساوي معدل نمو القوى العاملة n، وأن $sf(k)=(\sigma+n)k$
- $K^*> 0$ وهذا يعني أن $sf(k)> (\sigma+n)k$ وفي هذه الحالة فإن حصة العامل (الفرد) من رأس المال تتزايد.
- $K^*< 0$ وعندها يكون $sf(k)< (\sigma+n)k$ وفي هذه الحالة فإن حصة العامل من رأس المال تتناقص.

2-3-2 نموذج سولو مع التقدم التقني (التكنولوجي)

وسع سولو نموذجه الأساسي بإضافة التغير التكنولوجي (A) والذي يفترض أن ينمو بمعدل ثابت، ويتم إدخال التغير التكنولوجي في دالة الإنتاج من خلال ما يطلق عليه تفعيل مدخل العمل أو زيادة فعاليته[1]. ويعد التقدم التكنولوجي متغير خارجي في نموذج سولو، وعليه دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي:

$$Y = F(\boldsymbol{K}, AL) = \boldsymbol{K}^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$$

[1] أحمد الكواز، نفس المرجع.

بحيث:

$$\tilde{k} = \frac{K}{AL} \Rightarrow \tilde{k} = \frac{k}{A}$$
$$\tilde{y} = \frac{Y}{AL} \Rightarrow \tilde{y} = \frac{y}{A}$$

لأن $y = \frac{Y}{L}$ و $k = \frac{K}{L}$

حيث:

$\tilde{k}$ تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني.

$\tilde{y}$ نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني.

g هو معدل نمو التقدم التقني حيث $g = \frac{A^*}{A}$

لدينا كذلك

$$\frac{\tilde{k}^*}{\tilde{k}} = \frac{K^*}{K} - \frac{A^*}{A} - \frac{L^*}{L} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

نعوض المعادلة رقم (4) في المعادلة رقم (11)

$$\frac{\tilde{k}^*}{\tilde{k}} = \frac{sI - \sigma k}{K} - g - n$$
$$\Rightarrow \dot{\tilde{k}^*} = \frac{sY - \sigma k}{K}\tilde{k} - (g+n)\tilde{k}$$
$$= s\frac{Y}{K}\tilde{k} - (\sigma + g + n)\tilde{k}$$
$$= s\frac{Y}{K}\frac{k}{A} - (\sigma + g + n)\tilde{k}$$

ولدينا $k = \frac{K}{L} \Rightarrow K = kL$ ومنه تصبح المعادلة كمايلي :

$$\tilde{k}^* = s\frac{Y}{kL}\frac{k}{A} - (\sigma + g + n)\tilde{k}$$
$$\tilde{k}^* = s\tilde{y} - (\sigma + g + L)\tilde{k} \dots\dots\dots\dots (12)$$

في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد ثابتاً فإن $\frac{\tilde{K}^*}{\tilde{K}} = 0$

$$\frac{k^*}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \frac{s\tilde{k^{\alpha}} - (\sigma + g + n)\tilde{k}}{\tilde{k}} = 0$$
$$\Rightarrow \tilde{k}_e = \left(\frac{s}{(\sigma + g + n)}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى البعيد، ومن خلالها يمكن كتابة قيمة الإنتاج الفردي للتقدم التقني كما يلي:

$$\tilde{y}_e = \left(\frac{s}{(\sigma + g + n)}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

ومن خلال المعادلة الأخيرة نلاحظ أن الناتج الفردي على طول مسار النمو المتوازن يتحدد من خلال معدل التقدم التقني ومعدل نمو القوى العاملة ومعدل الاستثمار وبالتالي فإن التغير في معدل الاستثمار أو معدل نمو القوى العاملة سيؤثر على مستوى الناتج الفردي في المدى البعيد وليس على معدل نمو الناتج.

من خلال عرضنا لنموذج سولو للنمو الاقتصادي فإننا نسجل النقاط التالية:

-ينطلق سولو في تحليله للنمو الاقتصادي من الحالة الثابتة للاقتصاد.

-يعتمد مستوى الناتج على معدل الادخار وعلى معدل نمو القوى العاملة حيث يزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثاني.

-في الحالة الثابتة ينمو الناتج ورصيد رأس المال بنفس النسبة، ورغم الإسهام المعتبر الذي قدمه نموذج سولو لتفسير النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات أهمها[1]:

-افترض سولو أن العمل مستقر على المدى الطويل وبالتالي لزيادة الإنتاج يجب زيادة رأس المال، لكن بسبب تناقص الغلة وأن الإنتاجية الحدية تؤول إلى الصفر فإن الاقتصاد سوف يصل إلى الحالة المستقرة، ومن ثمة فإنه لا يمكن تحفيز النمو الاقتصادي إلا بزيادة العمل والتقدم التقني.

-إعتبر أن التقدم التقني متغير خارجي وثابت، لكن لم يحدد الكيفية التي يتحقق بها، بحيث إذا كان ثابت فإنه من السهل على الدول الأقل نمو أن تحقق التقدم المطلوب وذلك بتحصيلها التكنولوجية اللازمة، وهذا في الواقع غير ممكن.

-مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل، وهذا ناتج على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو" في نموذجه.

[1]Baisserell Erie, les Nouvelles approches de la craissance et du cycle, Dunod, 1999, P89.

-لا يتضمن وجود السلع العامة لذلك فإن حجم الإنفاق العام لن يزاحم المدخرات الخاصة، وهذا يعني غياب دور الدولة في الاقتصاد.

2-4 نموذج بارو Barro 1990

يعتبر نموذج بارو من أهم نماذج النمو الداخلي التي أولت أهمية كبرى لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام وأعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وقد إعتمد بارو في نموذجه على دراسة أشوى (Aschauee) في أواخر الثمانينات، وكذا مينل(Munnell) في أوائل التسعينات، التي عالج فيها تأثير رأس المال العام على أداء القطاع الخاص الأمريكي، حيث خلصت دراسته إلى وجود إنخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام المتمثل في البنية التحتية.

ويرى بارو أن الإنفاق العام لها تأثيرين متعاكسين، الأول هو أنها تجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية وتقلل من إنتاجيته الحدية، والثاني فإن تمويل الإنفاق العام يقتضي فرض ضرائب على رأس المال الخاص، وبالتالي فهي تمارس أثر سلبي على رأس المال الخاص[1].

وهنا تطرح إشكالية تحديد المعدل الأمثل للضريبة، فهو يمثل ذلك المعدل الذي يجعل الناتج الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية المالية هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها[2].

ولقد حاول **لافر« laffer »** إبراز ذلك من خلال المنحنى المسمى باسمه*، وقد أعتمد "بارو" في نموذجه على دالة ألإنتاج من نوع كوب- دوجلاس Cobb-Douglas لكل مؤسسة كما يلي[3]:

$$y_i = A\, l_i^{1-\alpha} k_i^{\alpha} . G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

[1]Christophe Hurlin, la Contribution du Capital public à la productivité des Facteurs Privés : une Estimation sur panel sectoriel pour dix Pays de L'OCDE, Économie et prévision N°137, P51.

[2]عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 161.

*أنظر الشكل رقم 05 المبحث الثاني الفصل الأول.

[3]Jan Arrous, les théories de la Croissance la pensée économique contemporaine (3), Éditions du seuil, Paris, 1999, P 196.

مع أن $0 < \alpha < 1$

G الإنفاق العام.

K_i رأس المال الخاص.

L_i اليد العاملة للمؤسسة (i).

Y_i إنتاج المؤسسة (i).

وتأخذ هذه الدالة على المستوى الكلي(التجميعي) الشكل التالي:

$$Y = A\,k^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots (2)$$

وبافتراض أن الإنفاق العام ممول كلية من فرض ضريبة ثابتة على الدخل t بحيث يكون[1]:

$$G = T = tY \dots\dots\dots\dots (3)$$

وبالاستعانة بمعادلة التوازن في سوق السلع والخدمات وباعتبار أن الاقتصاد مغلق نجد:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \dots\dots (4)$$

وتصبح دالة الاستهلاك بعد استبعاد الضرائب والادخار كما يلي :

$$C = (1 - S)(1 - t)Y \dots\dots\dots\dots (5)$$

نعوض بها في معادلة التوازن رقم (4)

$$\begin{aligned} Y &= (1 - S)(1 - t)Y + \dot{K} + \delta k + G \\ &= (1 - S)(1 - t)Y + \dot{K} + \delta K + tY \\ \Rightarrow Y - (1 - S)(1 - t)Y - ty &= \dot{K} + \delta K \\ \Rightarrow Y(1 - t)S &= \dot{K} + \delta K \\ \Rightarrow Y &= \frac{\dot{K} + \delta K}{S(1 - t)} \dots\dots\dots\dots (6) \end{aligned}$$

هذا من جهة ثم نعوض بـ G بما يساويها في المعادلة رقم (2)

$$\begin{aligned} Y &= AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(ty)^{1-\alpha} \\ &= AK^{\alpha}L^{1-\alpha}t^{1-\alpha}Y^{1-\alpha} \\ \Rightarrow Y^{\alpha} &= A\,K^{\alpha}\,L^{1-\alpha}t^{1-\alpha} \\ \Rightarrow Y &= A^{\frac{1}{\alpha}}K\,L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}\,t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \end{aligned}$$

[1]Robert.J.Barro, Spending in a simple model of endogenous Growth, NBER working Paper Series, N0 2588, Cambridge, 1988, P 08.

نساوي بين المعادلتين (7) و (6) نجد:

$$\frac{\dot{K}+\delta K}{S(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\dot{K} = A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} S(1-t)K - \delta K$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} S(1-t) - \delta \dots\dots\dots\dots (8)$$

تمثل المعادلة رقم 08 معدل نمو تراكم رأس المال ومن خلالها يمكن إستخراج معدل الضريبة الأمثل، الذي يمول الإنفاق العام G ويعظم النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\frac{\partial(\frac{\dot{k}}{k})}{\partial t} = 0 \Rightarrow \frac{1-\alpha}{\alpha} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} s(1-t) A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} s$$

$$\Rightarrow \left[\frac{1-\alpha}{\alpha} t^{-1}(1-t) - 1\right] t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Rightarrow \frac{(1-\alpha)(1-t)}{\alpha t} - 1 = 0$$

$$\Rightarrow t = 1-\alpha$$

وتبين هذه النتيجة أن على الحكومة أن تكيف سياستها الضريبية بما يتماشى وتعظيم النمو الاقتصادي وذلك بفرض معدل ضريبة يساوي مرونة الإنفاق العام أو معدل الاستثمار العام[1]؛ أي $t = 1-\alpha = \frac{G}{Y}$

كما يمكن كتابة الإنتاجية الحدية للإنفاق العام إنطلاقا من معادلة الإنتاج على الشكل التالي[2]:

$$\frac{\partial(Y)}{\partial G} = (1-\alpha)\frac{G}{Y} = \frac{(1-\alpha)}{t} \dots\dots\dots\dots (9)$$

وبتطبيق معدل ضريبة $t = 1-\alpha$ نجد أن $\frac{\partial(Y)}{\partial G} = 1$

ويشير بارو Barro أنه لكي يستمر الاقتصاد في النمو على الحكومة أن تُثبت نفقاتها عند $\frac{G}{Y} = (1-\alpha)$.

[1]Christophe Hurlin, op-cit, P 51.

[2]Jean Arrous,Op-Cit, P198.

ثم تفرض معدل ضريبة يسمح بزيادة معدل النمو إلى وضع أفضل ومن خلال دراستنا لنموذج بارو تبين لنا مايلي:

-أن نموذج بارو يعتمد على الإنفاق العام في الحد من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال.

-يفترض النموذج أن الإنفاق العام ممول كلية من ضرائب على الدخل، في حين تمويل الإنفاق العام يعتمد على مصادر تمويل أخرى كالاقتراض الداخلي والخارجي وإيرادات الضومين العام.

-على الحكومة أن تتمتع بالرشاد والعقلانية في الموازنة بين الأثر السلبي للضرائب والأثر الإيجابي للإنفاق العام، وذلك بتحديد معدل الضريبة الأمثل.

-أن نموذج بارو يفترض اقتصاد مغلق الشيء الذي لا يمكن تصوره خاصة في الوقت الحالي مع انفتاح أغلب الدول على المحيط الخارجي واتساع التبادل الاقتصادي بين الدول.

- أن نموذج بارو يتلاءم بشكل أفضل مع الدول النامية لما للدولة من دور تدخلي أكبر.

المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: الإنفاق العام والطلب الكلي

يعبر الطلب الكلي عن مقدار السلع والخدمات التي يطلبها الأعوان الاقتصاديين في فترة زمنية محددة، وبالتالي يمكن القول أن الطلب الكلي ما هو إلا عبارة عن الإنفاق الكلي.

ويعد الطلب الكلي، والعرض الكلي الذي يوضح مقدار الإنتاج الذي تكون منشآت الأعمال على استعداد لإنتاجه عند المستويات المختلفة للأسعار[1]، من المفاهيم الأساسية في تحليل مواضيع الاقتصاد الكلي.

1- مكونات الطلب الكلي

يتكون الطلب الكلي كما أقرّ ذلك كينز عند حديثه عن الطلب الفعال من: الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستثماري وإنفاق العالم الخارجي (صافي الصادرات).

1-1 الإنفاق الاستهلاكي

يمثل الإنفاق الاستهلاكي مجموع المبالغ التي ينفقها الأفراد (قطاع العائلات) لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية.[2]

أو بمفهوم آخر يقصد به « حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها استخداماً نهائيا».[3]

وقد قدم كينز تفسيرا لدالة الاستهلاك من خلال القانون السيكولوجي، والذي يقضي بأن الإنفاق الاستهلاكي يزيد بزيادة الدخل، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في الدخل،[4] ويقصد بالدخل هنا الدخل التصرفي، وبالتالي فهناك علاقة دالية بين الاستهلاك والدخل التصرفي تكون على الشكل التالي:

$$c = f(y_d) = a + by_d$$

حيث:

---

[1] سامي خليل، مرجع سابق، ص 624.

[2] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصادي الكلي، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 79.

[3] أحمد الأشقر، الاقتصادي الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر، والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2002م، ص 85.

[4] سامي خليل، مرجع سابق، ص 1039.

a: الاستهلاك التلقائي (هو الحد الأدنى من الاستهلاك الذي يلزم لاستمرار الحياة).

y_d: الدخل التصرفي.

c: الاستهلاك

b: الميل الحدي للاستهلاك، وهو عبارة عن مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل، ويرمز له بـ MPc (Marginal propensity to Consume)

$$MPc = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{c2 - c1}{y2 - y1}$$

ويمكن استخراجه رياضياً كمايلي:[1]

$$c = a + by \Leftrightarrow c + \Delta c = a + b(y + \Delta y)$$

$$\Leftrightarrow c + \Delta c = a + by + b\Delta y$$

$$\Leftrightarrow c + \Delta c = c + b\Delta y$$

$$\Leftrightarrow \Delta c = b\Delta y$$

$$\Longrightarrow b = \frac{\Delta C}{\Delta y} = MPc \Longrightarrow b = \frac{\Delta C}{\Delta y} = MPc$$

ويبين الميل الحدي للاستهلاك مقدار الزيادة في الاستهلاك إذ تغير الدخل بوحدة واحدة، ويكون أقل الواحد $b<1$

وبالإضافة إلى الميل الحدي للاستهلاك يوجد الميل المتوسط للاستهلاك، والذي يرمز له بالرمز APC (Average Propensity to Consume) ، وهو عبارة عن الجزء المنفق من الدخل على الاستهلاك[2]؛ أي أنه عبارة عن النسبة بين الاستهلاكC وبين الدخل y ويكتب وفقاً للعلاقة التالية:

$$APc = \frac{C}{y}$$

ومن خلال هذه العلاقة نستنتج أنه هناك علاقة عكسية بين الميل المتوسط والدخل، حيث عند زيادة الدخل سوف ينقص الميل المتوسط للاستهلاك والعكس صحيح، كما أنه عند انعدام الدخل يكون APC ما لا نهاية.

[1] عمار صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص 58.

[2] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، 2003م، ص27.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين الميل الحدي للاستهلاك MPc والميل المتوسط للاستهلاك APc، وهي أن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك Mpc < Apc ويمكن البرهان على ذلك انطلاقا من:[1]

$$Apc = \frac{C}{y} \qquad \Leftrightarrow \frac{C}{y} = \frac{a + by}{y}$$

$$\Leftrightarrow \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + b$$

$$\Leftrightarrow \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + MPC$$

وبما أن $Mpc < Apc \Leftarrow 0 < \frac{a}{y}$

ويتم توضيح دالة الاستهلاك بيانياً كمايلي:

الشكل رقم 13: دالة الاستهلاك بيانياً

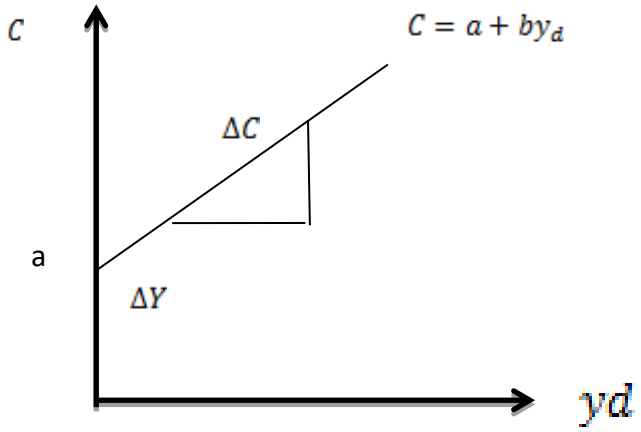

المصدر: أحمد محمد أحمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2004، ص117.

يطلق على الدالة الموضحة بيانيا في الشكل (13) بدالة الاستهلاك النظرية، حيث تبين أن الميل الحدي للاستهلاك MPc يظل دائماً ثابت مهما تغير الدخل (y)، وهذا يتعارض مع الواقع العملي لأن نسبة الزيادة في الاستهلاك(ΔC) إلى الزيادة في الدخل

[1] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 88.

(Δy) تتناقص عملياً كلما ارتفع مستوى الدخل[1]، الشيء الذي أدى إلى عجز الاقتصاديون في التنبؤ بالاستهلاك لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باستخدام دالة الاستهلاك الكينزية، لذلك ظهرت عدة دراسات وأبحاث على دالة الاستهلاك أبرزها دراسة سيمون كوزنت Simon Kuznets سنة 1946 على الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1869-1938) بينت هذه الدراسة أن دالة الاستهلاك خطية لكن من الشكل C=by؛ أي أنها تعبر عن دالة الاستهلاك في الآجل الطويل، وعموما فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك ترجع إلى طبيعة الدخل في ذاته فقد يكون دخل مطلق، دخل نسبي أو دخل دائم.

- **الدخل المطلق:** هو الدخل الحالي وتكون دالة الاستهلاك كما رأينا سابقاً.
- **الدخل النسبي:** يعد " لدوز نبيري" أول من طرح فكرة الدخل النسبي كبديل للدخل المطلق سنة 1948، إذ يرى أن المستهلكين يهتمون بمستوى استهلاكهم مقارنة مع مستوى استهلاك باقي المجتمع، كما يرى أن استهلاك الفرد يتأثر بأعلى مستوى دخل بلغه في الماضي إلى جانب تأثره بمستوى دخله الحالي، وإن انخفاض هذا الأخير لا يخفض مستوى الاستهلاك بنفس النسبة، إنما يتم خفض نسبة من الادخار للحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك.[2]
- **الدخل الدائم:** يرى فريدمان أن الدخل الدائم يعتمد على الدخل المتوقع في المستقبل، والدخل المؤقت ولذلك يعد هذا المفهوم للمدى الطويل، وبالتالي فإن حتى الاستهلاك يكون استهلاك دائم واستهلاك مؤقت.[3]

وبالرغم من التأثير الكبير للدخل على الاستهلاك واعتباره المحدد الأساسي له، فهذا لا يعني عدم وجود عوامل أخرى مؤثرة في الاستهلاك أهمها:

- مستوى الأسعار: عند زيادة أسعار السلع والخدمات فإن الاستهلاك سوف ينخفض، خاصة بالنسبة للسلع والخدمات الكمالية.

---

[1] أحمد الأشقر، نفس المرجع، ص 92.

[2] علي قابوسة، عامر الفيتوري المقري، تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2018، ص 99.

[3] نفس المرجع ، ص 104.

- الثروة: وتشمل جميع الممتلكات العقارية والمالية مثل الأسهم والسندات، التي إذا زادت أسعارها فإنه يتولد لدى الفرد إحساس بزيادة ثروته وبالتالي زيادة الدخل المخصص للاستهلاك.
- معدل الفائدة: إن ارتفاع معدل الفائدة على المدخرات يؤدي إلى ارتفاع نسبة الادخار لدى الأفراد، مما يؤثر على حجم الاستهلاك بالنقصان على اعتبار أن الدخل يشمل الادخار والاستهلاك، فقط.

1-2 الإنفاق الاستثماري

يقصد بالإنفاق الاستثماري إنفاق المال من أجل شراء سلع رأسمالية جديدة، تسهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت وفي زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ويستثني من الإنفاق الاستثماري القيم المنقولة مثل الأسهم والسندات وكذلك السلع الرأس مالية القديمة، لأنها لا تمثل استثمار فعلياً، وإنما انتقال رأس المال من أشخاص إلى آخرين.وعليه فيمكن أن نقسم الاستثمار إلى استثمار ثابت، يشمل جميع المعدات والآلات والهياكل الإنتاجية والإنشاءات واستثمار متداول والمتمثل أساساً في الاستثمار في المخزون، فالزيادة في رصيد المخزون من السلع أو المواد الأولية المختلفة من فترة زمنية لأخرى يعد من أهم أنواع الاستثمار[1].

ويجب أن نفرق بين الاستثمار ورصيد رأس المال، إذ يعبر الأول عن الطلب على السلع الرأسمالية التي تدعم القدرة الإنتاجية بينما رصيد رأس المال يعبر عن القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية المتواجدة في الاقتصاد خلال لحظة من الزمن.[2]

ويمثل الاستثمار دور محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك تسعى الدول إلى رفع مستوى الاستثمار في الاقتصاد،عن طريق سياسات اقتصادية ملائمة، وما يميز الاستثمار أنه غير مستقر الشيء الذي يفسر كثير من تقلبات الدخل والتوظيف والنمو الاقتصادي في فترات مختلفة من الزمن.[3]

---

[1] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث،2006، ص ص78-79.

[2] علي قابوسة، عامر الغينوري المقري، مرجع سابق، ص 123.

[3] محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2018م، ص 391.

ويعتبر اتخاذ القرار الاستثماري من أصعب القرارات الاقتصادية ذلك أن الاستثمار يتأثر بعدة عوامل أهمها:

- **سعر الفائدة:** إن ارتفاع سعر الفائدة إلى حد ما قد يؤدي إلى رفض بعض الاستثمارات التي كانت ذات جدوى اقتصادية و كان العائد منها أكبر من معدل الفائدة، أما إذا أنخفض معدل الفائدة فإن بعض الاستثمارات المرفوضة قد تصبح مقبولة للاستثمار فيها، أي توجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة والإنفاق الاستثماري.
- **الكفاية الحدية لرأس المال:** وتمثل الغلات النقدية الصافية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول طيلة بقائه صالحاً للإنتاج، إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله[1]، ويتم اتخاذ القرار الاستثماري من خلال مقارنة معدل الكفاية الحدية لرأس المال مع معدل الفائدة، فإذا كان الأول أكبر من الثاني فهذا يعني أن المشروع الاستثماري ذا جدوى اقتصادية.
- **الدخل:** يقر الاقتصاديون أن هناك علاقة موجبة بين الدخل والإنفاق الاستثماري، فزيادة الأرباح تؤدي إلى توليد التفاؤل بمستوى الأرباح المقبلة، ومن ثم تحفز على إنفاق استثماري، جديد[2]، وهذا لا يعني أن الإنفاق الاستثماري يتأثر كلية بالدخل، فهناك جزء من الاستثمار لا يتأثر بالدخل يطلق عليه الاستثمار المستقل وبالتالي فإن دالة الاستثمار من الممكن أن تتخذ نفس شكل دالة الاستهلاك ويمكن كتابتها كمايلي:

$I = I_0 + ry$ الاستثمار التلقائي I_0

r ميل دالة الاستثمار (MPI) بحيث أن $r = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$

وتُمثل دالة الاستثمار وفقاً للعلاقة السابقة كمايلي:

[1] محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 29.

[2] يوجين أ.ديوليو، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ص 57.

شكل رقم 14: دالة الاستثمار تبعاً للدخل

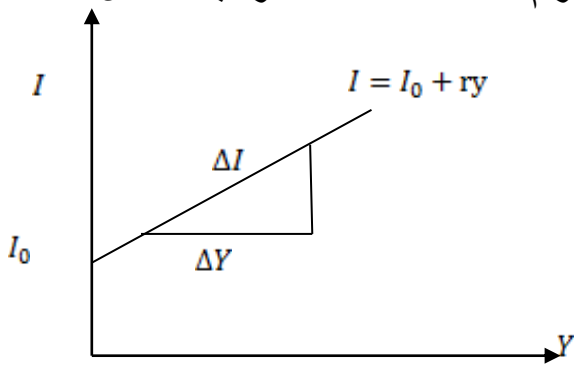

المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي العمق، 2003، ص 30.

كما يمكن استخراج دالة الاستثمار انطلاقاً من علاقة الاستثمار مع معدل الفائدة

$$I = I_0 - gi$$

حيث $I'(i) \prec 0$

أي وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة i وحجم الاستثمار I حيث معدل الفائدة المرتفع لا يشجع المستثمرين على الاستثمار باعتباره تكلفة للافتراض، ويتم الآخذ بمعدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي، بحيث إن معدل الفائدة الحقيقي هو معدل الفائدة الأسمى ناقص معدل التضخم.[1]

وبيانياً فإن دالة الاستثمار يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم 15: دالة الإستثمار تبعاً لمعدل الفائدة

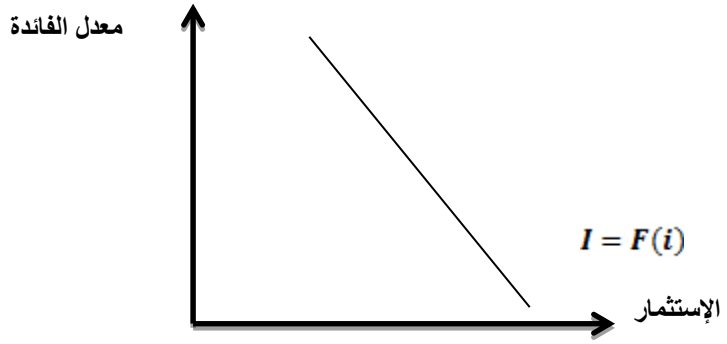

المصدر: محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي: الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، الطبعة الخامسة، 2013، ص 86.

[1] محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، مطبوعة دروس، جماعة ورقلة، 2009/2008، ص 116.

1-3 الإنفاق الحكومي

سبق وأن تطرقنا في الفصل الأول إلى تعريف الإنفاق العام، وأهم تقسيماته وخصائصه، ويتوقف تحديد مقدار الإنفاق العام على عدة اعتبارات سياسة واقتصادية وعادة يؤخذ الإنفاق العام (الحكومي) في التحليل الاقتصادي على أنه متغير خارجي مستقل عن الدخل: ذلك أن الحكومة تقوم بتمويل الإنفاق من خلال الضرائب والإيرادات الأخرى، بمعنى أن السياسة المالية للحكومة هي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق العام؛ وعن طريق أدواتها تستطيع التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد.

ومن خلال هذا التقديم يمكن صياغة دالة الإنفاق العام على النحو الآتي:

$$G = Go$$

بحيث أن Go تبين أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يمثل مقدر ثابت (أو معطى)، وبيانياً فإن دالة الإنفاق الحكومي تأخذ الوضع الأفقي.

الشكل رقم 16: دالة الإنفاق الحكومي بيانياً

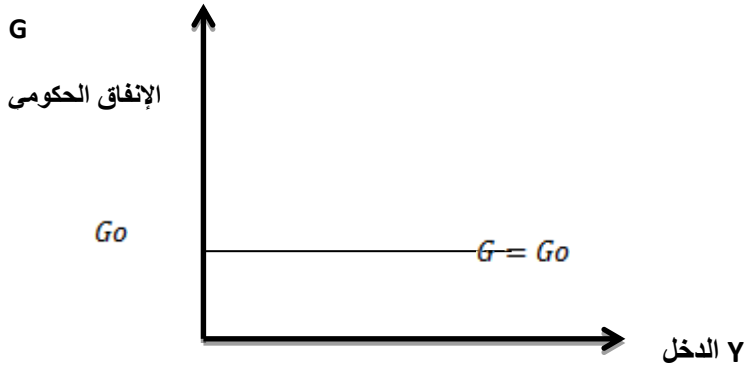

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005، ص 103.

1-4 الإنفاق الخارجي

إن تطور العلاقات الدولية نتج عنه تطور وعولمة التبادل الدولي بين مختلف بلدان العالم، وكما هو معلوم فإنه لا يمكن لأي بلد ما خاصة في الوقت الحالي أن يكتفي بإنتاجه ويستهلك جميع الإنتاج داخل حدوده، وبالتالي فهو يصدر إلى العالم الخارجي كل ما يزيد عن حاجته من الإنتاج، ويستورد كل ما يحتاج من السلع غير موجودة لديه أو أنها لا تكفي أو تكلفة إنتاجها أكبر بكثير من استيرادها.

فالصادرات تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً وهي بذلك تشكل عنصراً من عناصر الإنفاق الكلي للمجتمع وبذلك يتم إضافتها إلى الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، بينما الواردات فهي تمثل طلب المقيمين في الاقتصاد المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وبذلك فهي تعد تسرب من الدخل إلى الخارج وبالتالي وجب طرحها من الطلب الكلي، أي أن الفرق بين الصادرات والواردات بضاف إلى مكونات الطلب الكلي، وقد يكون هذا الفرق أو كما يسمى صافي العالم الخارجي موجب إذ كانت الصادرات أكثر من الواردات، كما قد يكون سالب في حالة كانت الواردات أكثر من الصادرات.

●دالة الصادرات.

لكون الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية، هو دالة للمستوى الدخل في العالم الخارجي ونسبة الأسعار المحلية إلى أسعار العالم الخارجي، وإلى معدلات الفائدة مع مراعاة معدل الصرف الأجنبي، فإنه يفترض أن تكون الصادرات متغير مستقل وبالتالي تكون دالة الصادرات $X=X_o$ حيث X_o تمثل مستوى معين من الصادرات، وتمثل بيانياً كمايلي:

الشكل رقم 17: دالة الصادرات بيانياً

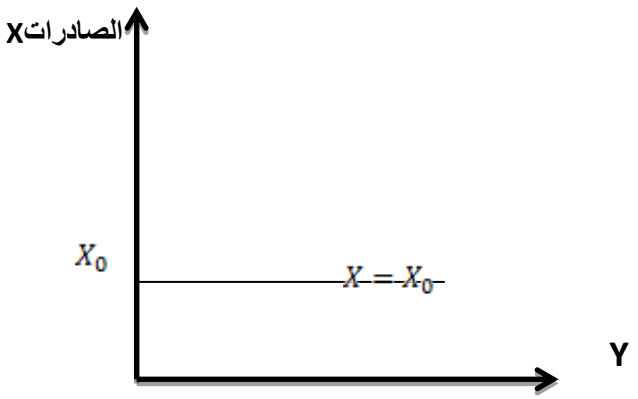

نفس المصدر السابق

من خلال الشكل رقم (17) نلاحظ أن الصادرات تمثل بخط مستقيم أفقي، لا تتأثر بمستوى الدخل.

●دالة الواردات:

يرتبط الطلب على الواردات بمستوى الدخل المحلي على عكس الصادرات وبالتالي فالواردات هي دالة لمستوى الدخل المحلي: **M=F(Y)**

وبافتراض أن هذه العلاقة بشكل خطي فإننا نكتبها على الشكل:[1]

$$M=M_0+ my$$

حيث M تمثل الواردات

M_0 مستوى الواردات عن ما يكون الدخل صفر.

m تمثل الميل الحدي للإستراد $\frac{\Delta M}{\Delta y}$ وتتمثل بيانياً على الشكل التالي:

الشكل رقم 18: دالة الواردات بيانياً

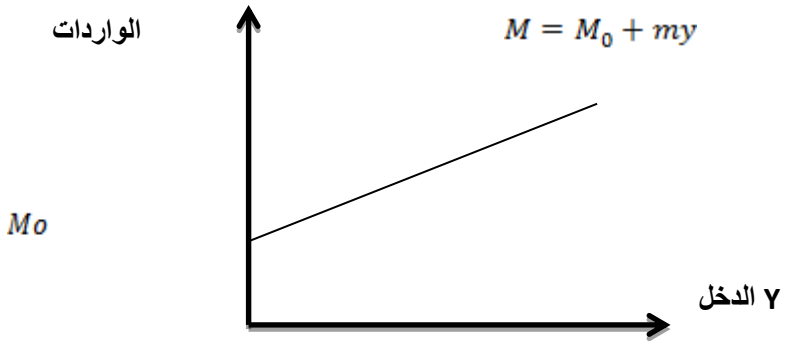

المصدر: عمر صخري، مصدر سابق، ص 132.

2- تقديم نموذج IS-LM

يعتبر التوازن الاقتصادي من المواضيع الأساسية التي تناولها معظم المفكرين الاقتصاديين، ولقد تطور هذا المفهوم مع تطور الفكر الاقتصادي والافتراضات والظروف التي عايشتها المدارس الاقتصادية، وحتى يتحقق التوازن العام في الاقتصاد لابد من تحقيقه في الأسواق المختلفة وفي آن واحد (السوق السلع والخدمات، سوق النقد سوق العمل ميزان المدفوعات الميزانية العامة)، لكن لحد الآن لا يوجد نموذج يُمكن من تحديد التوازن العام في تلك الأسواق في وقت واحد، وقد يعزى ذلك إلى صعوبة إيجاد العلاقات المشتركة بين جميع تلك الأسواق.[2] في حين توجد نماذج تحدد التوازن بين تلك الأسواق بشكل بيني ومن أهمها نموذج IS-LM أي التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وهي اختصار لـ Investissement saving – liquidity préférence – money supply. وقد قدم هذا النموذج من طرف الاقتصادي البريطاني جون ريشارد هيكس John Richard Hicks سنة 1937.

[1] سامي خليل ، مرجع سابق، ص 358.

[2] صلاح مهدي عباس البيرماني، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-LB، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة بغداد، العراق، المجلد 17، الإصدار 61، 2011 ،ص 108.

وطور من طرف الاقتصادي الأمريكي " ألفين هارفي هانسن Alvin Harvey Hansen " ، لذلك يسميه البعض منحى Hicks-Hansen.

ويعالج منحى IS– LM التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي في اقتصاد مغلق، بينما منحى IS–LM–BP يعالج مسألة التوازن في اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، ويمثل نموذج IS–LM تعبير بياني ورياضي للأفكار التي طرحها كينز، حيث يسهم النموذج في تحديد الدخل ومعدل الفائدة عند توازن سوق IS وسوق LM.

2-1 التوازن في سوق السلع الخدمات IS

يبين منحى IS توليفة من أسعار الفائدة ومستويات الدخل التي تمثل مستوى التوازن في سوق السلع والخدمات أو بصيغة أخرى يمثل منحى IS توفيقات ما بين أسعار الفائدة ومستويات الدخل، أين يكون الإنفاق المخطط يساوي الدخل[1]، أو هو المحل الهندسي للعلاقة العكسية بين الدخل Y وسعر الفائدة والتي تعبر كل نقطة فيها عن تعادل الادخار مع الاستثمار عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة والدخل.[2]

وبالتالي فإن الدخل يتأثر بمعدل الفائدة وذلك من خلال تأثير سعر الفائدة على الإنفاق الاستثماري الذي يؤثر في الإنفاق الكلي الذي بدورة يحدد مستوى الدخل.

2-1-1 إشتقاق منحى IS جبريا

يعبر منحى IS التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والعرض عليها

AS=AD الطلب الكلي = العرض الكلي

الطلب الكلي = **AD=C+I+G**

يعتمد الاستهلاك على الدخل المتاح

$$C=a+by_d$$

وتعطى دالة الضرائب بالصيغة $T=T_0+ty$

ودالة الاستثمار $I = I_0 - gi$

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين وسائل محلولة،95.

[2] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2015، ص 127.

$$AD = a + b(Y - T_0 - tY) + I_0 - gi + Go$$
$$= a + bY - b\,T_0 - btY + I_0 - gi + Go$$
$$= [a - bT_0 + I_0 + G_0] + by(1 - t) - gi$$

نضع $A_0 = [a - bT_0 + I_0 + G_0]$

$$AD = A_0 + bY(1 - t) - gi$$

العرض الكلي يمثل المستويات المرغوبة والممكن إنتاجها، أي أن المنتجون ينتجون ما يتوقعون بيعه، وعليه فإن ميل العرض الكلي يساوي 1 وهو الميل الموافق للزاوية 45°، وهو نفسه خط الدخل Y.

$$AD = A_0 + bY(1 - t) - gi = Y \Rightarrow Y - bY(1 - t) = A_0 - gi$$
$$\Rightarrow Y = \frac{A_0}{1-b(1-t)} - \frac{gi}{1-b(1-t)} \dots\dots (1)$$

وهي معادلة منحى *IS* حيث نلاحظ أن الدخل يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة، فإذا ارتفع سعر الفائدة بـ 1% فإن الدخل ينقص بنسبة $-\frac{g}{1-b(1-t)}$ أي أن

$$\frac{dY}{di} = -\frac{g}{1 - b(1 - t)}$$

ويمكن استنتاج علاقة معدل الفائدة من العلاقة (1)

نضع $B_0 = 1 - b(1 - t)$ تصبح العلاقة(1)كمايلي:

$$Y = \frac{A_0}{B_0} - \frac{gi}{B_0}$$
$$\Rightarrow i = \frac{A_0}{g} - \frac{B_0}{g}Y$$

وأن $\frac{\partial i}{\partial Y} = -\frac{B_0}{g} < 0$

ويمكن الوصول إلى نفس النتائج انطلاقا من علاقة الحقن= التسرب *S+T =I+G*

كما نلاحظ أن ميل منحى *Is* سالب ويتعلق بكل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للضريبة و بدرجة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة.

2-1-2 اشتقاق منحى *Is* بيانيا

للاشتقاق منحى *Is* بيانيا ننطلق من علاقة معدل الفائدة بالاستثمار وتأثير ذلك على حجم الإنفاق الكلي.

الشكل رقم(19): استنتاج منحنى IS بيانيا

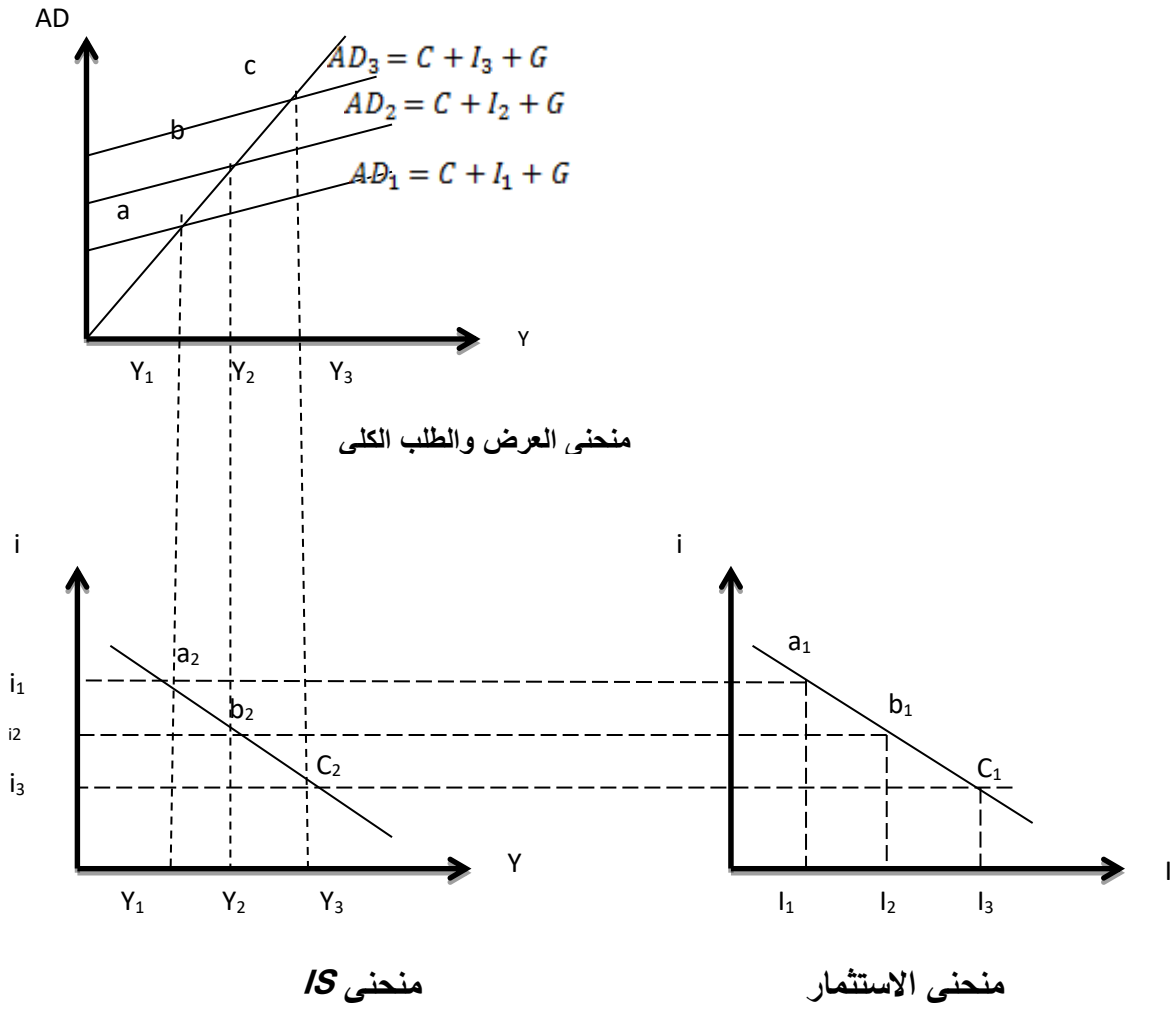

المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية، الجزء الأول ، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2018، ص 202.

عند إنخفاض معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 إلى i_3 فإن الاستثمار يرتفع من I_1 إلى ، I_2، I_3 على الترتيب، وهذا على اعتبار أن الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من معدل الفائدة.

إن ارتفاع الاستثمار المتتالي سوف يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الكلي، من AD_1 إلى AD_2 إلى AD_3 ، متسبباً في زيادة الدخل التوازني في منحى العرض الكلي والطلب الكلي من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 وبإسقاط نقاط التغير في الدخل من منحنى العرض الكلي والطب الكلي، وإسقاط نقاط التغير في معدل الفائدة من منحنى الاستثمار تنتج لنا النقاط a_2، b_2، c_2، بتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى IS.

2-1-3 آثر الإنفاق الحكومي على منحنى *IS*

من خلال الشكل (20) على منحنى IS_0 عند معدل الفائدة i_0 يكون مستوى توازن الدخل في سوق السلع والخدمات Y_0 وهذا عند مستوى الإنفاق الحكومي المبدئي G_0، كما أن عند معدل الفائدة i_0 تتساوى الحقن مع التسرب $S_0+T_0=I_0+G_0$.

والآن لنفرض أن الحكومة زادت من الإنفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 هذا سوف يؤدي إلى تحرك منحى الاستثمار الإنفاق الحكومي إلى الأعلى $(I(i)+G_1)$، ويتطلب هذا الوضع زيادة مستوى الادخار والضرائب كي يتحقق التوازن إلى (S_1+T_0) وهذا المستوى سيحقق دخل Y_1 أكبر من Y_0، وبالتالي فإن معدل الفائدة i_0على منحنى *Is* سوف يتطلب مستوى أعلى من الدخل Y_0 عندما يزيد الإنفاق الحكومي وهو ما يجعل منحى *IS* ينتقل من IS_0 إلى IS_1 كما هو موضح في الشكل (20)

الشكل رقم 20: أثر زيادة الإنفاق الحكومي على منحنى *IS*

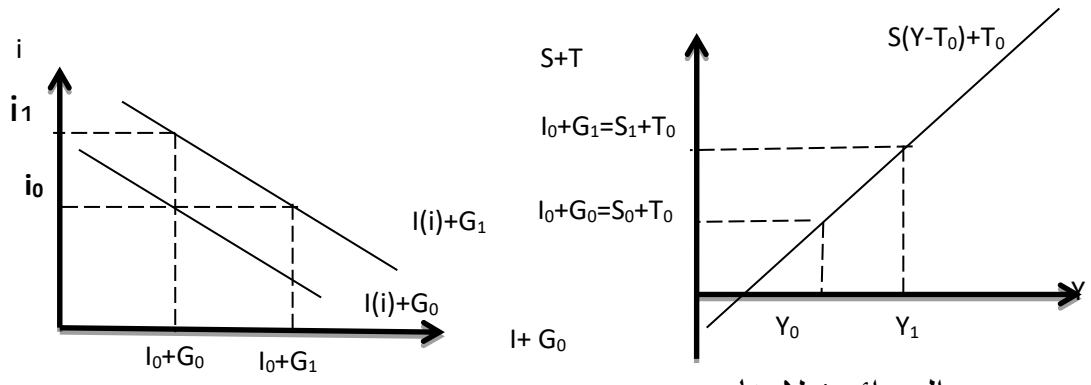

الاستثمار + الإنفاق الحكومي

الضرائب+ لادخار

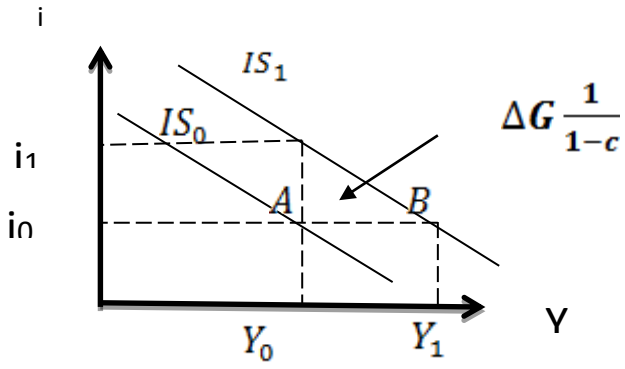

منحى *Is*

المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 403.

2-2 التوازن في السوق النقدي منحى *LM*

يمثل منحى *LM* المحل الهندسي للعلاقة الطردية بين الدخل *Y* معدل الفائدة *i* والتي تعبر كل نقطة فيها عن تعادل الكمية المعروضة من النقود*Ms* مع الطلب عليها *Md* عند كل مستوى من مستويات معدل الفائدة والدخل، كما يطلق عليه البعض منحى السياسية النقدية.[1]

وقبل تحليل التوازن في السوق النقدي فإنه من الأجدر معرفة طبيعة الطلب على النقود عند كينز الذي انتقد نظرية كمية النقود وطرح نظرية تفضيل السيولة كبديل لها، و يرى أن الطلب على النقود يكون لدوافع ثلاث:

أ.دافع المعاملات:

أي من أجل التبادل وشراء السلع والخدمات ويعتمد هذا الدافع على مستوى الدخل $Md=L_1(Y)=\propto y$ بحيث $\frac{dMd_1}{dy} > 0$

ب.دافع الحيطة والحذر:

حيث يحتفظ الأفراد بكمية معينة من النقود لمواجهة الحالات غير المتوقعة، والصعوبات التي قد تظهر في المستقبل، ويرتبط أيضا بعلاقة موجهة مع الدخل، ولذلك يتم ضمه إلى دالة الطلب لغرض المعاملات.

ج.دافع المضاربة:

وفقاً للطلب على النقود لدافع المضاربة فإنه يتم الاحتفاظ بالنقود من أجل الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق، ويعتمد هذا الدافع على معدل الفائدة وتوقع المضاربين له مستقبلاً، حيث $Md_2=L_2(i)$ مع $\frac{dMd_2}{di} < 0$ أي وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة ومعدل الفائدة.

2-2-1 اشتقاق منحنى *LM* جبرياً

يمثل منحنى *LM* التوازن في السوق النقدي وذلك عندما يتساوي العرض النقدي الحقيقي مع الطلب على النقود الحقيقي، فبالنسبة للعرض النقدي فيعتبر متغير تلقائي مستقل يحدده البنك المركزي وبالتالي فإن:

$$\frac{M_S}{P} = \frac{M_0 s}{p}$$

[1] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، نفس المرجع، ص 127.

وبما أن نموذج *ISLM* يهتم بتوازن الدخل في الفترة القصيرة؛ بحيث تكون الأسعار ثابتة (الاسمي = الحقيقي) فيصبح لدنيا $Ms=M_0$

وهي دالة عرض النقود

أما الطلب على النقود فهو محصلة الطلب عليها بالدوافع السابقة حيث

$$M_d = Md_1 + Md_2 = L_1(y) + L_2(i) \Rightarrow Md = \propto y - \lambda i$$

شرط التوازن $M_s = Md$

$$\Rightarrow M_o = \propto y - \lambda i$$

$$\Rightarrow Y = \frac{Mo}{\propto} + \frac{\lambda}{\propto} i \dots\dots (1)$$

حيث تمثل العلاقة (1) معادلة LM.

2-2-2 اشتقاق منحنى LM بيانيا

ننطلق من دالة الطلب على النقود التي تربطها علاقة طردية مع الدخل وعكسية مع معدل الفائدة وتقاطعها مع دالة عرض النقود هذا من جهة، ومن جهة أخرى رصد التغيرات التي تطرأ في الدخل وأثرها على التوازن النقدي وربطه مع معدل الفائدة كما هو الشكل رقم (21).

الشكل رقم 21: اشتقاق منحنى LM بيانياً

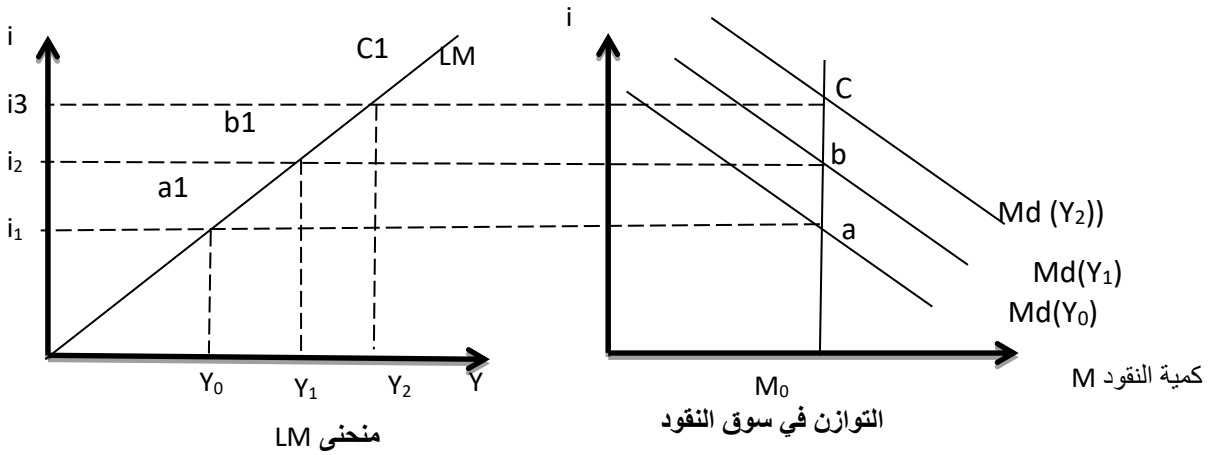

المصدر: أحمد محمد أحمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 170.

إن ارتفاع الدخل من Y_0 إلى Y_1 يؤدي إلى انتقال دالة الطلب على النقود إلى الأعلى ينتج عنها نقطة توازن جديدة (b) ويرتفع معدل الفائدة إلى i_2 يناسب مستوى الدخل

Y_1 عند النقطة b_1، وعندما يرتفع الدخل إلى Y_2 فإنه يحدث نفس الشيء وينتج لنا توليفة توازن للدخل ومعدل الفائدة عند النقطة C_1 وبتوصيل النقاط c_1,b_1,a_1 نحصل على منحنى LM.

2-3 تحديد مستوى توازن الدخل في نموذج IS-LM

يتحقق التوازن بين السوق النقدي وسوق السلع والخدمات عند تقاطع منحنيهما وفي نقطة التقاطع يكون الدخل التوازني ومعدل الفائدة التوازني .

الشكل 22: التوازن في نموذج IS-LM

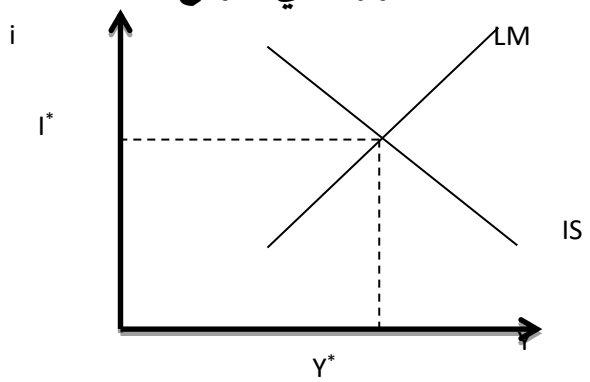

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 200.

أما جبريا فيتحقق التوازن عند تساوي علاقة IS مع علاقة LM

$$Is = LM \Rightarrow \begin{cases} B_0 y + gi = A_0 \\ \propto y - \lambda i = M_0 \end{cases}$$

نحل جملة المعادلتين إما بطريقة التعويض أو عن طريق المحددات

$$\begin{bmatrix} B_0 & g \\ \propto & -\lambda \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y \\ i \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_0 \\ M_o \end{bmatrix}$$

بتطبيق قاعدة كريمر نجد قيمة Y و i كما يلي

$$y = \frac{\begin{bmatrix} A_0 & g \\ M_o & -\lambda \end{bmatrix}}{\begin{bmatrix} B_0 & g \\ \propto & -\lambda \end{bmatrix}} = \frac{(A_0\lambda + M_0 g)}{(B_0\lambda + \propto g)}$$

$$y^* = \frac{\lambda}{B_0\lambda + \propto g} A_0 + \frac{g}{B_0\lambda + \propto g} M_0$$

$$i^* = \frac{\begin{bmatrix} B_0 & A_0 \\ \propto & M_0 \end{bmatrix}}{\begin{bmatrix} B_0 & g \\ \propto & -\lambda \end{bmatrix}} = \frac{(-B_0 M_0 + A_0 \propto)}{(B_0 I + \propto g)}$$

$$i^* = \frac{\propto}{B_0\lambda + \propto g} A_0 - \frac{B_0}{B_0\lambda + \propto g} M_0$$

3- أثر مصدر تمويل الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

من المعلوم أن للحكومة عدة وسائل لتمويل النفقات العامة تتمثل أساسا في الضرائب، الإصدار النقدي الجديد والاقتراض، وأن عملية الاقتراض قد تكون من البنوك التجارية، البنك المركزي أو من الجمهور، فعندما تلجأ الحكومة إلى الافتراض من البنوك التجارية فإن هذا يعتمد على مدى امتلاكها لاحتياطات إضافية تمكنها من زيادة الائتمان والذي يخلق النقود وبالتالي زيادة عرض النقود، أما عند قيام الحكومة ببيع أوراق مالية إلى الجمهور (سندات حكومية) فإن هذا الإجراء لن يكون له أي أثر على عرض النقود، إذ تنخفض الودائع الجارية للأفراد وتزداد الودائع الحكومية بالقدر نفسه.[1]

3-1 تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي

وفقاً للشكل رقم (23) أدناه فإن عملية زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى تحرك منحنى IS إلى اليمين من Is_0 إلى IS_1 ، وباعتبار أن تمويل زيادة الإنفاق الحكومي تمت عن طريق الإصدار النقدي فذلك سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود، وبالتالي انتقال منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل وانخفاض معدل الفائدة؛ مما يعني زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، وبالتالي تحرك منحنى IS مرة أخرى من IS_1 إلى IS_2 ومنحنى LM من LM_1 إلى LM_2 وبذلك يتحقق توازن جديد أكبر من التوازن الأول عند مستوى دخل Y_2 وهو ما يزيد من معدل النمو الاقتصادي.

كما أن الخط المنطلق من نقطة الأصل يعبر عن الحصيلة الضريبية ty ، عند مستوى الدخل y_1 يكون الإنفاق العام أكبر من الحصيلة الضريبية ، وبالتالي وجود عجز في الموازنة الحكومية ، غير أنه في مستوى الدخل y_2 يتساوى الإنفاق مع الحصيلة الضريبية بحيث $G+\Delta G = tY$ أي ان الميزانية الحكومية تكون متوازنة ويمثل Y2 الدخل التوازني في الأجل الطويل.

[1] سلام كاظم شاني، علاء حسين فاضل، قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009 ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 10، ص 248.

الشكل رقم 23: أثر زيادة الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي

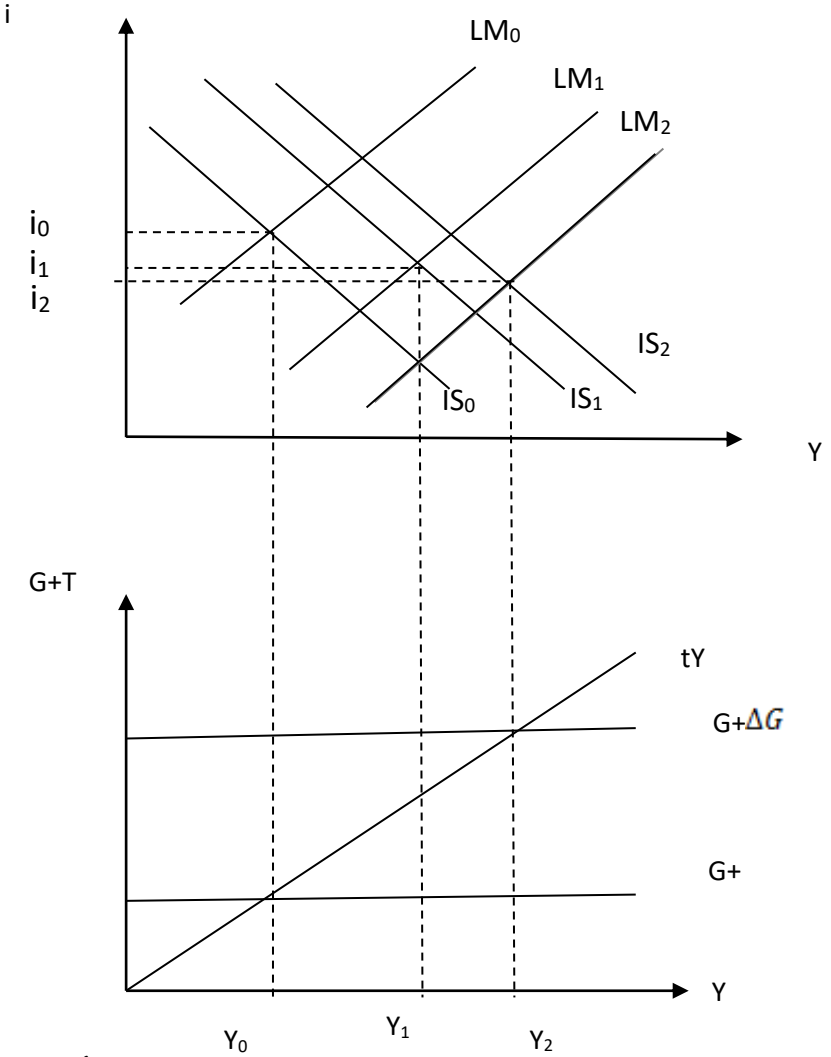

المصدر: عامر الفيتوري المقوي، علي قابوسة، تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018، ص263.

3-2 أثر تمويل الإنفاق العام عن طريق إصدار السندات:

عند قيام الحكومة بزيادة الإنفاق عن طريق إصدار سندات وبيعها للقطاع الخاص، سوف يؤدي إلى هذا إلى زيادة الثروه ومن ثمة زيادة الاستهلاك، أي انتقال منحنى Is إلى المستوى IS_2، كما أن الطلب على النقود من أجل المبادلات سوف يزيد وهو ما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار ويحصل مستوى توازني للدخل عند Y_2، لكن عند هذا المستوى الموازنة لا زالت في حالة عجز وبالتالي سوف تستمر الحكومة في إصدار السندات ويستمر تحرك Is إلى اليمين ومنحنى LM إلى اليسار حتى نحصل على دخل توازني يؤدي إلى توازن الميزانية. ويظهر هذا في الشكل رق(24) عند مستوى الدخل Y_3 الناتج عن تقاطع منحى IS_3 مع LM_3، ويكون $ty=G+\Delta G$

أما إذا باعت الحكومة سنداتها إلى البنوك التجارية فميز حالتين:[1]

أ- وجود فائض نقدي لدى البنوك يغطي حاجة الحكومة من النقود، وبالتالي التوسع في عرض النقود نتيجة لتوسع الائتمان البنكي.

ب-عدم وجود فائض نقدي لدى البنوك فتستعين بالبنك المركزي من خلال مثلاً خصم بعض الأوراق المالية، كما أنها قد توجه قروضها إلى القطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما يؤثر سلباً على حجم الاستثمار الخاص وبالنهاية على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 24: أثر تمويل الإنفاق العام بإصدار السندات

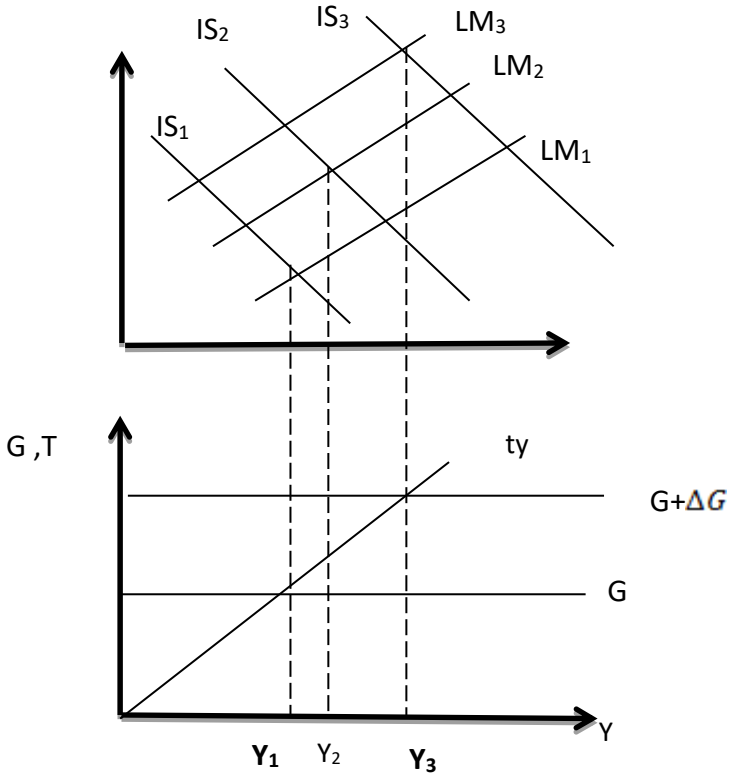

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 265.

3-3 تمويل الإنفاق العام بزيادة الضرائب

يقتضي زيادة الإنفاق العام زيادة الضرائب وتوسيع وعائها باعتبار المورد العادي والأساسي لتمويل العجز الذي قد يحصل في الموازنة العامة، والشكل رقم (25) يبين أثر زيادة

[1] يسرى مهدي حسن، زهرة خضير عباس، السندات الحكومية ودورها في تمويل الموازنة الاتحادية، مجلة دراسات دولية، العدد 67: 2016، جامعة بغداد، العراق، ص 47.

الضرائب لتمويل الزيادة في الإنفاق العام، حيث يكون التوازن الأولي عند y_1، وبافتراض زيادة الإنفاق العام عن طريق التمويل بالضرائب، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي (لان الإنفاق العام من عناصر الطلب الكلي)، مما يجعل منحى IS ينتقل إلى IS_2 ، لكن باعتبار هذه الزيادة ممولة عن طريق الضريبة سوف تؤدي إلى انتقال منحى IS_2 إلى IS_3 ويتحقق توازن جديد عند Y_2، لكن عند هذا المستوى تكون الحصيلة الضريبة أكبر من الإنفاق العام أي وجود فائض في الموازنة العامة.

إذ قامت الحكومة باحتجاز الفائض فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي وبالتالي يتحرك منحى LM إلى اليسار من LM_1 إلى LM_2 فتنخفض الثروة ومن ثمة الاستهلاك وبالتالي يتحرك IS إلى اليسار وتستمر هذه الانتقالات حتى يتحقق التوازن في الدخل وتوازن الموازنة وليكن ذلك في المستوى الأول Y_1 بتقاطع IS_4 مع LM_2.

الشكل رقم 25: أثر تمويل الإنفاق العام بزيادة الضرائب

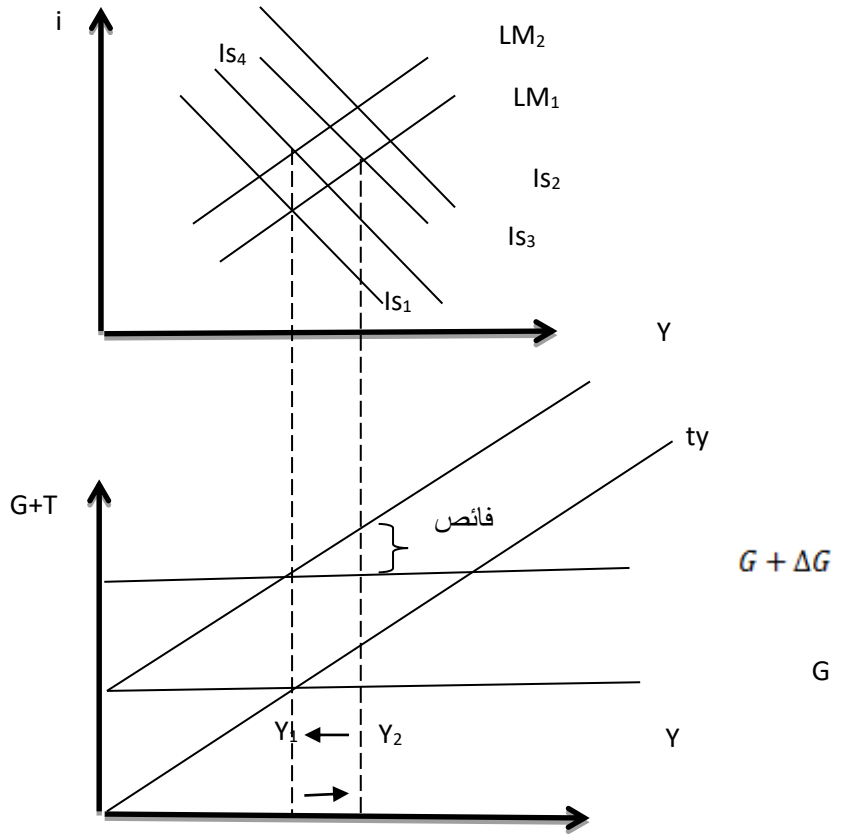

المصدر: نفس المصدر السابق: ص 267.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

تسعى الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام إلى التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، فالإنفاق العام يحدث أثار مباشرة على مستوى الاستهلاك الوطني، الإنتاج، مستوى الأسعار، التشغيل، وإعادة توزيع الدخل، كما يحدث أثار غير مباشرة تحدث من خلال تأثير المتغيرات فيما بينها لينعكس ذلك في النهاية على مستوى النمو الاقتصادي.

1- الآثار المباشرة للإنفاق العام

1-1 الإنفاق العام ومستوى الأسعار

تلجأ الدولة إلى التأثير على مستوى الأسعار بالإنفاق العام من خلال:

أ. الدعم المباشر لأسعار بعض السلع والخدمات الأساسية، مما يرفع من مستوى الدخل الحقيقي خاصة لأصحاب الدخل المحدود، ويزيد الطلب على هذه السلع والخدمات للانخفاض سعرها، ومن تم التأثير الإيجابي على مستوى الاستثمار المتعلق بإنتاج هذه السلع والخدمات، غير أنه قد ينتج عن سياسة دعم الأسعار أثار سلبية كالتهريب إلى الخارج والتبذير، لذلك وجب وضع ضوابط تحول دون حدوث تلك الآثار السلبية.

ب. تقديم الإعانات للمنتجين من أجل التأثير على الأسعار، وذلك لأن الإعانات الحكومية تقلل من تكلفة المنتج، مما يساهم في انخفاض سعره باعتبار أن الجزء الأكبر في تحديد السعر مبني على تكلفة الإنتاج.

ج. قيام الدولة بنفسها بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها بأسعار منخفضة، وهذا ما يؤثر على الاستثمار الخاص أو ما يسمى أثر إزاحة القطاع العام للقطاع الخاص، غير أنه قد تحتكر الدولة إنتاج بعض السلع والخدمات لأهميتها الاقتصادية أو الاجتماعية، كإنتاج الطاقة الكهربائية الإنفاق على الصحة والتعليم.

1-2 الإنفاق العام ومستوى التشغيل

تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل التقليل من معدلات البطالة، وذلك عن طريق المشاريع التي تتطلب عدد كبير من العمالة، أو تقدم إعانات التشغيل للقطاع الخاص من أجل تشجيعه على التوظيف أو إعفائه من بعض الضرائب وتقديم امتيازات مختلفة،غير أن هذه الإجراءات قد ينتج عنها بطالة مقنعة، لذلك وجب استخدام الإنفاق العام بالكيفية

التي تقلل من معدل البطالة وتزيد من مستوى الإنتاج، كمرافقة البطالين ذوي الكفاءة للاستثمار في القطاعات ذات الطلب المرتفع.

1-3 الإنفاق العام وزيادة الناتج الوطني

يُساهم الإنفاق العام في زيادة الناتج الوطني من خلال هيكله، فالإنفاق العام الاستثماري من شأنه أن يساهم في إنجاز البنية التحتية اللازمة والضرورية للإنتاج، كإنجاز الطرف وتوصيل الكهرباء والماء مما يسهل عمل المستثمرين ويدفعهم إلى زيادة الإنتاج وتوسيع نشاطهم، كما أن الدولة قد تقوم بنفسها بعملية الإنتاج أو تقديم بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع والتصدير مما ينعكس إيجاباً على زيادة الناتج الوطني.

أما الإنفاق الجاري كدفع رواتب وأجور موظفي الأمن والعدالة يهيئ الظروف المناسبة لإقامة الاستثمار فلا يمكن تخيل استثمار في ظل ظروف أمنية غير مستقرة، أيضاً الإنفاق على التعليم والصحة يزيد من كفاءة ومهارة العاملين وبالتالي على الإنتاج وزيادة الناتج الوطني.

1-4 الإنفاق العام والاستهلاك

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك من خلال نمطين:[1]

أ- **نفقات الاستهلاك الحكومي**

حيث تشتري الحكومة سلع لتموين بعض الأفراد والفئات بدل من تقديم ثمنها لهم، وبهذا فإنها تقوم بعملية الإنفاق الاستهلاكي عوضاً عنهم، كشراء مواد التغذية للطلاب الجامعات والمدارس أو تقديم الخدمات الصحية بالمجان.

ب- نفقات الاستهلاك للأفراد

حيث تشتري الحكومة خدمات من الموظفين وتدفع ثمنها على شكل أجور ورواتب تمثل هذه الأخيرة دخلا للموظفين يقومون بإنفاق جزء مهم منها على الاستهلاك الذي يمثل دافع أكبر لعملية الاستثمار والإنتاج.

كما قد توزع الحكومة دخول بدون مقابل تتمثل في الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، فمنح إعانة للعاطلين عن العمل، أو المعوقين وكبار السن ستخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

---

[1] طاوس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص، ص 54، 55.

ونخلص من خلال عرضنا للآثار المباشرة للإنفاق العام، أن أثره يتوقف على حسب كل نوع من أنواعه وأن درجة التأثير تكون متفاوتة حسب الظروف الاقتصادية السائدة ودرجة التجاوب التي يبديها الأعوان الاقتصاديين.

2- الآثار غير مباشرة للإنفاق العام

رأينا في الآثار المباشرة للإنفاق العام أنه يؤثر في المتغير الاقتصادي مباشره دون التطرق إلى الآثار المتتالية الناتجة عن الأثر الأولي للإنفاق العام سواء بزيادته أو نقصانه، و في هذه الجزئية سوف نتطرق إلى الآثار غير المباشرة للإنفاق العام والتي نعني بها ما يسمى أثر المضاعف ، المعجل وأثر الإزاحة.

2-1 أثر المضاعف

تشير معظم المصادر والمراجع أن الاقتصادي «ريشتارد كاهن» Retchad Cohon أول من تتطرق إلى مفهوم المضاعف، من خلال بحثه الذي نشره سنة 1931 العنون بـ « العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة» الذي خلص فيه إلى أن كل عامل إضافي يوظف نتيجة لاستثمار جديد يساهم في توظيف عمال جدد عن طريق استهلاك لجزء أكبر من دخله، وقد عبر « كاهن» عن ذلك بـ « مضاعف التوظيف» الذي يقيس أثر الاستثمار الجديد على حجم التوظيف.[1]

وقد تطرق كينز إلى فكرة المضاعف من خلال دراسته لأثر الاستثمار التلقائي على الدخل، حيث بين أن الدخل يزيد بمقدار أكبر من الزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري، وقد تطورت فكرة المضاعف وتم تعميمها على عناصر الطلب الكلي، فزيادة الإنفاق العام سوف توزع على شكل دخول يستفيد منها الأشخاص في صوره مرتبات وأجور أو فوائد وأثمان للمواد الأولية، يخصص جزء من هذه الدخول للاستهلاك الذي يمثل دخل جديد للأشخاص آخرين وتتوالي العملية هكذا، ويخصص جزء آخر من الدخل للادخار الذي يفيد في زيادة الاستثمار، وتستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في إنتاج- دخل- استهلاك- إنتاج.

[1]Jean-José et autres, Macroéconomie : Cours, méthodes, exercices, Carrigés,2 éms édition, édition bréal, 2006, P 148.

وبالتالي يمكن القول أن أثر مضاعف الإنفاق يشير إلى الزيادة الأولية في الإنفاق التي تؤدي إلى سلسلة متتالية من الإنفاق تتناقص تبعاً للميل الحدي للاستهلاك، لكنها في مجموعها تفوق مقدار الزيادة الأولية بشكل مضاعف.

2-1-1 استنتاج مقدار مضاعف الإنفاق العام

لتحليل أثر المضاعف انطلق كينز من الفرضيات التالية:[1]

- الاقتصاد أقل من مستوى التشغيل التام؛
- ثبات واستقرار الميل الحدي للاستهلاك؛
- الاستهلاك دالة في الدخل المتاح؛
- اختزال عامل الزمن في عملية المضاعف، بحيث أن التغير السريع في الاستثمار يقود لتغير مضاعف في الدخل؛
- استجابة الاستثمار للزيادة في الطلب؛
- ثبات مستوى الأسعار؛

وبالاعتماد على هذه الفرضيات وانطلاقا من دالة الطلب الكلي يمكن استنتاج مقدار مضاعف الإنفاق العام حيث:

$$AD = C+I+G+X-M$$

وباعتبار أن الإستهلاك دالة في الدخل المتاح، فإن التوازن على المستوى الكلي يعطي بالعلاقة

$$AD = Y = a + b(Y - T) + I + G + X - M$$

$$\Rightarrow Y = \frac{1}{1-b}(a + I + G + X - M - bT) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

وبافتراض أن الحكومة زادت من مقدار الإنفاق العام ب ΔG

فإن العلاقة (1) تصبح كمايلي:

$$Y = \frac{1}{1-b}(a + I + G + X - M - bT + \Delta G)$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(a + I + G + X - M - bT) + \frac{1}{1-b}\Delta G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

[1] جابر البشير الحسن، على فاطن الونداوي، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، 2013، جامعة السودان، ص 33.

من العلاقة (2) نلاحظ أن الدخل Y زاد بالمقدار $\frac{1}{1-b}\Delta G$

أي $\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G$

نسمي المقدار $\frac{1}{1-b}$ مضاعف الإنفاق العام

حيث $0 < b < 1$ وبالتالي فإن $1 < \frac{1}{1-b}$ وهو ما يعكس زيادة أكبر من الناتج الكلي تفوق المقدار ΔG ، أي أن زيادة الإنفاق العام بوحدة نقدية يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b}$ وحدة نقدية.

فإذا تم تمويل الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب فإن ذلك سوف ينعكس بشكل سلبي على الدخل حيث ينقص الدخل بالمقدار

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b}\Delta T$$

يمثل المقدار $\frac{-b}{1-b}$ مضاعف الضرائب، ويلاحظ وجود علاقة بين القيم المطلقة لكل من مضاعف الإنفاق العام والضرائب، يمكن توضيحها من الجدول التالي.

الجدول رقم 03: العلاقة بين مضاعف الإنفاق العام ومضاعف الضرائب

قيمة مضاعف الضرائب	قيمة مضاعف الإنفاق العام	قيمةb
1-	2	0.5
4-	5	0.8
9-	10	0.9

المصدر: أحمد محمد أحمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 136.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة مضاعف الضرائب بالقيمة المطلقة يقل من قيمة مضاعف الإنفاق العام بمقدار الواحد الصحيح، ومعنى ذلك أنه إذ ثم زيادة الإنفاق العام بنفس زيادة قيمة الضرائب فإن الدخل التوازني يزيد بنفس القدر، وهناك نكون في حالة مضاعف الميزانية حيث أن:

$$\frac{\Delta y^*}{\Delta G} + \frac{\Delta y^*}{\Delta t} = \frac{1}{1-b} + \frac{(-b)}{1-b} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة قد لا تنطبق في النماذج الأكثر تعقيداً مثلاً في حالة وجود ضريبة مرتبطة بالدخل، وإن كان تأثير التغير في الضرائب على الطلب الكلي يكون بوجه عام أقل من تأثير التغير في الإنفاق العام.[1]

2-1-2 أهمية مضاعف الإنفاق العام

يعتبر مضاعف الإنفاق بشكل عام ذو أهمية بالغة في توجيه القرارات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة تبعاً للحالات والدورات الاقتصادية، فالمضاعف يفيد في قياس أثر التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي وانعكاسها على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، على اعتبار وجود ترابط وتفاعل بين تلك المؤشرات، خاصة أثر ذلك على مستوى الدخل التوازني، ويعتمد أثر المضاعف بشكل أساسي على الميل الحدي للاستهلاك ومرونة الجهاز الإنتاجي، أو مدى استجابة الاستثمار للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي كنتيجة لزيادة الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب تقدير قيمة الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لبلد ما، لأن ذلك يتطلب توفر معلومات وبيانات عن ردود أفعال الأفراد حول الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل، لكن بشكل عام فقد أكدت عديد الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على أن الميل الحدي للاستهلاك يتراوح بين 0.60 و 0.90 كما أن قيمته تكون مرتفعة إذا ما أستخدم الدخل المتاح، ومنخفضة في حالة استخدام بيانات إجمالي الدخل الوطني.[2]

2-1-3 حدود عمل مضاعف الإنفاق العام

يعمل مضاعف الإنفاق العام في بيئة معقدة أين يكون تداخل بين الإنفاق العام والايردات العامة متداخلة ضمن بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن فعالية مضاعف الإنفاق في التأثير على النمو الاقتصادي ترتبط بعدة عوامل أهمها:

- أن الإنفاق العام بمختلف تقسيماته ليس له نفس التأثير على سلوك الإنفاق الكلي وادخار المتعاملين، فإذا كانت حصة الإنفاق التحويلي كبيرة في المضاعف وكان هذا الإنفاق يمس شريحة تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في حين أن

[1] أحمد مندور، مرجع سابق، ص 138.

[2] بودخدح كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر،2009، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص 145.

الإنفاق المتعلق بفوائد الديون ليس له وزن في المضاعف سوف يقلل من تأثير المضاعف.

- يفترض كينز وجود طاقة إنتاجية عاطلة والاقتصاد يعمل أقل من التشغيل التام وبالتالي يكون الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة للاستجابة للزيادة الحاصلة في الطلب، وهذا مالا ينطبق على واقع الدول النامية، وبالتالي فان تلك الزيادة في الطلب إن لم يتم تغطيتها من الخارج ستنعكس على مستوى الأسعار.

ولتفادي فشل عمل المضاعف يجب التحليل الدقيق للنشاط الاقتصادي والسلوك الاستهلاكي وتكييف سياسة الإنفاق العام بما يتماشى وتحقيق النمو الاقتصادي.

2-2 أثر المعجل

يعد الاقتصادي الفرنسي Aflalion أول من تطرق لمفهوم المعجل سنة 1908، غير أن الصيغة الحديثة له تعود للأمريكي *J.M.Clark* سنة 1917 ثم قان بتطويره كل من Samuelson و R.Frish[1]، ويتعلق مفهوم المعجل بالعلاقة التي تربط التغير في الاستثمار ومعدل التغير في الإنتاج، فزيادة الإنفاق العام سوف ينتج عنها زيادة في الدخل في شكل أجور ومنح وفوائد الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع المنتجة تبعاً للمعدل الحدي للاستهلاك، وفي ظل استغلال كامل للطاقة الإنتاجية سوف يؤدي زيادة الطلب الاستهلاكي بالمنتجين إلى توسيع استثماراتهم عن طريق شراء آلات ومعدات جديدة للإنتاج، وأن زيادة الاستثمار سوف ينتج عنها استثمار مشتق يتعلق بإنتاج وصناعة الآلات والمعدات اللازمة للاستجابة للطلب الاستهلاكي الأولي، وعلى هذا فإن زيادة الإنفاق العام تسمح بما تحدثه من زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية أكبر ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار) أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، أو بعبارة أخرى مقدار رأس المال اللازم للإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما[2]، ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، وهي تختلف حسب درجة الفن الإنتاجي وتبعا لطبيعة كل صناعة.

كما أن آثر المعجل تتحدد بعدد من الاعتبارات:

---

[1] صلاح مهدي البيرمالي، قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم-المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد52، 2008،العراق، ص 164.

[2] عاطف صدقي، محمد الرزار، المالية العامة، القاهرة، 1995م، ص 190.

- ما يتوفر من مخزون من السلع الاستهلاكية وما يتوفر من طاقة إنتاجية غير مستغلة.
- تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب، هل هو ذو طبيعة مؤقتة أم مستمرة، فالأولى غير مشجعة على زيادة الاستثمار والثانية تؤدي إلى زيادة حجمه.

2-2-1 المعجل البسيط

يعبر المعجل عن الأثر غير مباشر للزيادة في الإنفاق العام والتي تحدث زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل المضاعف، وفي ظل ثبات مستوى التكنيك في الاقتصاد، وان الجهاز الإنتاجي يعمل بكامل طاقته الإنتاجية، فإن الزيادة في الناتج ΔY سوف تحتاج إلى مقدار في المخزون الرأسمالي مقداره ΔK ، بحيث أن التغير في المخزون الرأسمالي يتوقف على معامل رأس المال الناتج والتغير في الناتج أي:

$$\Delta K = c.\Delta Y$$

حيث c معامل رأس المال الناتج ويساوي $\frac{K}{Y}$ ويفترض أن يكون ثابت.

وعلى اعتبار أن التغير في المخزون الرأسمالي ما هو إلا الاستثمار الصافي فإن العلاقة السابقة تكتب بالشكل التالي:

$$I = c.\Delta Y$$

وتمثل هذه العلاقة التعبير الجبري للمعجل البسيط؛ أي أن الاستثمار الصافي يساوي معامل المعجل مضروبا في تغير الناتج.ونميز الحالات التالية:

- يكون الاستثمار الصافي موجبا عندما يكون التغير في الطلب الكلي موجب ونعبر عنه بالدخل؛ أي أن $I > 0$ عندما $\Delta Y > 0$.
- الاستثمار الصافي يساوي الصفر عندما لايحدث تغير في الطلب الكلي،وتسمى هذه الوضعية حالة ثبات الدخل أي $I = 0$ عندما يكون $\Delta Y = 0$.

كما أن العلاقة السابقة تعبر عن الحالة العكسية لمضاعف الاستثمار التي يكون فيها تغير الاستثمار يؤدي إلى تغير الدخل.

2-2-2 المعجل المرن

يقتضى المعجل المرن وجود رصيد معين من رأس المال المرغوب K_t^* مع وجود رصيد فعلي متبقي من الفترة السابقة K_{t-1} ومتاح في بداية كل فترة زمنية، وبالتالي فإن الاستثمار هو الإضافة إلى الرصيد المرغوب لرأس المال ويحدد بالفرق بين رصيد رأس المال المرغوب ورصيد رأس المال الفعلي المتاح من الفترة السابقة[1].

أي أن $$I_t = k_t^* - k_{t-1}$$

كما أن مبدأ المعجل المرن يفترض أن الإضافة لرأس المال المرغوب لا تتم في نفس الفترة، بمعنى وجود فجوة زمنية بين الرصيد المرغوب والرصيد الفعلي يتم تغطيتها بشكل تدريجي بنسبة معينة ولتكن β ويطلق عليها معامل التعديل وبالتالي:

$$I_t = \beta(k_t^* - k_{t-1})$$

حيث $0 < \beta < 1$

ومن خلال تحليلنا لمضاعف الإنفاق والمعجل يتضح لنا أن لتحقيق معدل نمو اقتصادي مضطرد يجب أن يكون هناك تفاعل بين مضاعف الإنفاق والمعجل، فلا يكفي زيادة الإنفاق العام من أجل زيادة الدخل، بل أن تلك الزيادة في الدخل تكون حافز على زيادة الاستثمار كنتيجة لزيادة الاستهلاك الذي يعتبر محرك الدورة الاقتصادية.

2-3 أثر الإزاحة

يقصد بأثر الإزاحة أو المزاحمة في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العامة G على الإنفاق الخاص (الاستهلاك والاستثمار الخاص)، وينتج أثر الإزاحة من خلال أن زيادة الإنفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي يزيد الطلب على النقود من أجل المعاملات، باعتبار أن الدخل هو المحدد الوحيد للطلب على النقود (الحالة الكلاسكية)، ينتج عن هذا زيادة سعر الفائدة وبالتالي سوف يقلل القطاع الخاص من إنفاقه الاستثماري عند المستوى المرتفع لسعر الفائدة، بحيث تصبح تكلفة تمويل المشاريع مرتفعة جداً نتيجة لأثر الإزاحة، حتى أنها قد تكون مزاحمة تامة ويمكن توضيح ذلك بيانياً.

[1] محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 403.

الشكل رقم 26: حالة المزاحمة التامة

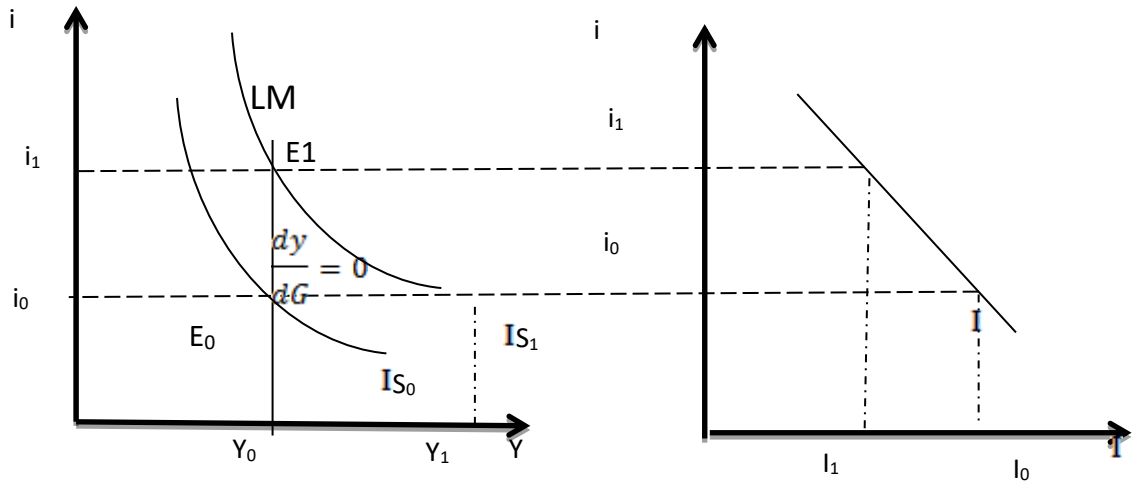

المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص 229، بتصرف.

عند زيادة الإنفاق العام سوف ينتقل منحى IS إلى IS_1، ويصبح توازن سوق السلع والخدمات متوازن عند مستوى الدخل Y_1 والتي تمثل اختلال في سوق النقود، وبالتالي التوازن في السوقين يكون في النقطة E_1، بحيث يكون عندها سعر الفائدة مرتفع i_1 وهو ما يسبب في انخفاض حجم استثمارات القطاع الخاص بالقدر الذي يلغي أثر الزيادة في الإنفاق العام، وعند ذلك يبقى الناتج ثابتاً، وهنا تكون فعالية السياسة المالية منعدمة، مما يفتح المجال للسياسة النقدية لمعالجة الوضع.

أما حالة المزاحمة الجزئية فنبينها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 27: حالة المزاحمة الجزئية

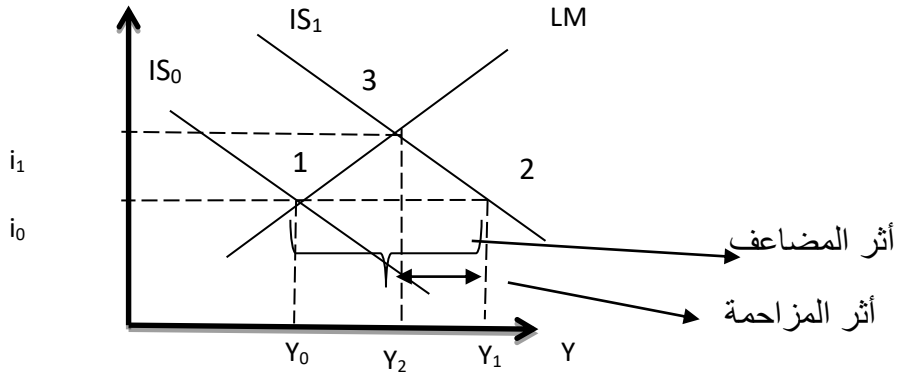

المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص 230،

نلاحظ أن زيادة الإنفاق العام أدى إلى زيادة الدخل إلى Y_1 في ظل ثبات سعر الفائدة i_0 ، بمقدار مضاعف الإنفاق العام في مقدار الزيادة في الإنفاق العام والتي تمثلها المسافة من النقطة 1 إلى 2، لكن زيادة الدخل سوف تؤدي بالأفراد إلى زيادة الطلب على النقود فينتج عن ذلك ارتفاع سعر الفائدة إلى i_1، الشيء الذي يقلص من استثمار القطاع الخاص ويصبح الدخل التوازني عند Y_2 ، وبالتالي يتقلص مقدار مضاعف الإنفاق العام بسبب أثر المزاحمة.

ونشير إلى أن أثر الإزاحة يتوقف على:

– نوعية الإنفاق العام ومدى تأثيره على زيادة الدخول، فزيادة الأجور في القطاع العام قد يختلف أثرها عن زيادة الإنفاق العسكري وعنه عن زيادة الإنفاق على النبي التحتية.

– الحالة الاقتصادية السائدة، ففي حالة الكساد يكون أثر الإزاحة منخفض مقارنة بحالة الرواج.

– مصدر تمويل الزيادة في الإنفاق العام، من تمويل عن طريق الضرائب أو طرح سندات حكومية للبيع للجمهور أو البيع المباشر للبنك المركزي، أو التمويل عن طريق الاقتراض.

– مصدر تمويل استثمارات القطاع الخاص .

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي والذي تبين لنا من خلاله أن النمو أهم مؤشر عن أداء الاقتصاد، كما يوجد إجماع على أن الناتج المحلي الإجمالي المحدد الأساسي لقياس معدل النمو الاقتصادي بالرغم من اختلاف طرق تحديده، وأن المدارس الاقتصادية على اختلافها اهتمت بمسألة النمو الاقتصادي وأعطت أفكار ونظريات تراها عوامل أساسية في تحقيق واستهداف النمو الاقتصادي، والتي تباينت من عوامل خارجية وعوامل داخلية، ثم حاول بعض الاقتصاديين ترجمة تلك الأفكار والنظريات ووضعها في نموذج سميت بنماذج النمو، كما تطرقنا إلى آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، التي تتم من خلال تأثير الإنفاق العام في الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر على العرض الكلي وبالتالي معدل النمو، وأن فهم هذه الآلية استلزم علينا التطرق إلى مسالة التوازن في الاقتصاد والتي حاولنا تحليلها من خلال منحى *IS-LM* . مختتمين هذا الفصل بالآثار الاقتصادية للإنفاق العام والتي قسمناها إلى: آثار مباشرة وآثار غير مباشرة، الأولى تمثلت في آثار الإنفاق على بعض المؤشرات الاقتصادية والثانية في أثر المضاعف، أثر المعجل وأثر الإزاحة.

الفصل الثالث:

تقلبات أسعار النفط وأثرها على

تمويل الإنفاق العام في الجزائر

تمهيد:

منذ إكتشاف النفط ظل هو المصدر الأساسي العالمي للطاقة رغم اكتشاف بدائل طاقوية أخرى، بل يعد عامل أساسي في بناء اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة فأغلب الدول المنتجة له يعتبر المورد الأساسي لها في تمويل اقتصادها، أما الدول المستهلكة فيعد مصدر أساسي للطاقة وكمادة أولية لكثير من الصناعات، وبالتالي فالنفط عنصر أساسي في تكوين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

ويمثل النفط المورد الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، رغم المحاولات التي كانت تصب في تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، والعوامل المحددة لأسعاره في السوق العالمية، والإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل ضمان تمويل الإنفاق لعام في الجزائر نظرا للتقلبات السريعة التي تعرفها أسعار النفط.

المبحث الأول: النفط المورد الأساسي للجزائر

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على التطور التاريخي للقطاع النفطي في الجزائر ، ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، إضافة للعوامل المحددة لأسعار النفط.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

قبل التطرق إلى التطور التاريخي للنفط في الجزائر نقدم نظرة كيف ظهر وتطور بشكل عام. فالنفط كلمة فارسية" نافاتا" وتعني قابلية السريان وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، غامق أو بني مخضر، تختلف لزوجته تبعا لكثافتة النوعية، والنفط أو البترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة.

وهناك تضارب في تاريخ اكتشاف النفط قديما، إلا أنه يوجد إجماع بأن تاريخ النفط الحديث ظهر في منتصف القرن التاسع عشر، عندما اكتشف الكولونيل دريك DRAKE في ولاية بنسلفانيا الأمريكية أول بئر للبترول عام 1859[1].وعن تاريخ النفط في الجزائر سنتناوله في مرحلتين فترة الاستعمار وفترة الاستقلال.

1- فترة الاستعمار

ترجع المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية إلى سنة 1870، وقد تركزت عملية البحث في المناطق الشمالية للجزائر أين كانت تظهر بعض الطفوح النفطية على سطح الأرض مكنت من استخراج كميات قليلة نظرا لقلة الامكانات التقنية في ذلك الوقت، وفي سنة 1895 تم اكتشاف حقل "عين الزفت" في منطقة غيليزان الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا حتى عام 1925 [2]، وبفضل عالما الجيولوجيا "سترابون Strabon" و "ليون أفريكان Leon African " تم اكتشاف بئر " تليوانت" جنوب غرب ولاية غليزان سنة 1913، ثم العثور على الزيت في حقل صغير بوادي " قويطريني" 100 كلم جنوب شرق الجزائر سنة 1949 [3]، وفي سنة 1956 بلغ مسامع الإدارة الفرنسية أن شخصا في الصحراء حفر بئر وصعد منه مادة تبدوا غريبة ولها رائحة ، فانتقلت إليه

---

[1] مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط الأسباب التدعيات التوقعات ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جويلية 2006، ص 11.

[2] زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 127.

[3] البراوي راشد، ثروة البترول في إفريقيا، دار النهضة العربية ، القاهرة، ص27.

واكتشفت أن تلك المادة هي النفط [1]، وكان ذلك في مدينة حاسي مسعود حاليا التي تنسب تسميتها إلى الشخص الذي حفر البئر" مسعود " وتعد حاسي مسعود أكبر حقل للنفط في الجزائر.

وقد قامت السلطة الاستعمارية بالترخيص للتنقيب واستغلال الثروة البترولية في الجزائر من خلال الشركة الوطنية الفرنسية للبترول، الجزائر(CFPA) والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر(SNREPAL)، وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء(CREPS)، ثم قامت فرنسا بإصدار قانون يسير الثروة النفطية في الجزائر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية بالمرسوم الصادر في 1959/11/22، وسمي آنذاك بقانون البترول الصحراوي، وكان من أهم ما جاء به هذا القانون.

-وضع نظام للامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.

-تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.

-خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب والأرباح.[2]

وما يتبين من هذا القانون أنه وسع من المصالح الاستعمارية في استنزاف الثروة النفطية في الجزائر ولم يأخذ بعين الاعتبار خدمة الاقتصاد الوطني، كما أن هذا القانون عدل مرة أخرى في سنة 1961، بما يتماشى دائما وخدمة المصالح الفرنسية في الجزائر بعد تأكدها من مسألة استقلال الجزائر، ولعلى أهم ما جاء فيه هو إلغاء اللجوء لمجلس الدولة في حال النزاعات النفطية وتعويضه بالتحكيم الدولي[3].

2- فترة الاستقلال

بالرغم من حصول الجزائر على استقلالها السياسي إلا أنها لم تستقل اقتصاديا،حيث سيطرت فرنسا على إنتاج وتصدير النفط في الجزائر، وأمام هذا الوضع سعت الجزائر

---

[1] بن سماعين حياة، زايدي حسيبة، مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، ص104.

[2] حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة ماجيستير في اقتصاد التنمية ، جامعة وهران، 2012/2011،ص ص 20،19.

[3] Belkacem Bouzana, le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères, OPU , Alger, 1985, P 78.

للتخلص من هذا الاحتكار ووقف استنزاف الثروات النفطية للجزائر، فأنشأت شركة سونطراك في 1963/12/31 وهي إختصار ل Société Nationale de Transport et de Commercialisation de Carburant "الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات"، ومن خلال إسمها فكانت المهمة الأساسية لها في بداية الأمر هي عمليات نقل وتسويق المحروقات، وذلك على خلفية أن 16 شركة بترولية أجنبية قررت إنشاء خط أنابيب لنقل البترول من "حوض الحمراء" إلى مدينة أرزيو غرب مدينة وهران، وقعت في خلاف مع الجزائر.

ومن أجل بسط السيادة الكاملة على قطاع المحروقات في الجزائر اتخذت الجزائر خطوات تدريجية تمكنها من ذلك، فوسعت نشاط شركة سونطراك بموجب المرسوم رقم 66 – 292 بتاريخ 1966/09/22 ليشمل عمليات التنقيب والإنتاج، وباشرت مفاوضات مع الطرف الفرنسي لتعديل نظام الامتيازات المتفق عليه في اتفاقيات إفيان ، على اعتبار أن الاستقلال السياسي والوحدة الترابية كانت أولوية تلك المرحلة، وانطلقت مفوضات تعديل نظام الامتياز النفطي في نوفمبر 1969، مثل الجانب الجزائري وزير خارجيتها "عبد العزيز بوتفليقة" والجانب الفرنسي " كزافيه اورتلي Xavier Ortoli " إلا أن هذه المفاوضات لم تنجح مما اضطر الرئيس هواري بومدين إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض وتكليف وزارة الطاقة والمناجم مسؤولية تسيير قطاع النفط في الجزائر [1]، وفي 1971/02/24 أعلن عن تأميم المحروقات وهيمنة سونطراك عليه في الجزائر، والجدول التالي يبين ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي.

الجدول رقم(04): هيمنة سونطراك على القطاع النفطي خلال (1966-1972)

النشاط %	1966	1967	1969	1970	1972
مناطق الاستثمار	12	21	65	92	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	17.75	35	77
احتياطي الغاز الطبيعي	18	19.5	19.5	23.5	100
النقل بالأنابيب	38	38	40	50	100
تكرير النفط	20.4	44	66	90	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100

المصدر:بلقاسم ماضي العوائد البترولية مشاكل وآفاق، أطروحة دكتوراه ، جامعة عنابة، الجزائر، 2006-2007، ص 16.

[1] عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفيري 1971 دراسة في المضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد06 ، جانفي 2012، ص193.

ومع الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات والرغبة في التحول إلى اقتصاد السوق تغيرت سياسة المحروقات في الجزائر، إذ تم فتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية والوطنية لعقد شراكة مع سونطراك في جميع مراحل المحروقات مع التمسك بقاعدة 49/51 ، كما فرضت سونطراك نفسها في سوق الاستثمارات الدولية مكنتها من احتلال المرتب الأولى إفريقياً وعالمياً خاصة في مجال الغاز (الخامسة عالميا).

المطلب الثاني: مساهمة النفط في الاقتصادي الجزائري

منذ اكتشاف النفط في الجزائري ظل المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال مساهمة المعتبرة في حجم الصادرات، الناتج المحلي والميزانية العامة.

1- مساهمة النفط في حجم الصادرات الجزائرية

يحتل قطاع المحروقات الجزء الأكبر في حجم الصادرات الجزائرية بصفة عامة، ويعتبر النفط بصفة خاصة أهم الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال، رغم انتهاج العديد من البرامج الاقتصادية الرامية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، والتي يرجع فشلها في اعتقادنا إلى عدم وجود إرادة سياسية قوية من أجل التنويع الاقتصادي الذي كان هدف كل البرامج الحكومية. والجدول التالي يوضح تركيبة الصادرات الجزائرية حسب فوج المنتجات.

جدول رقم (05):تركيبة الصادرات الجزائرية حسب فوج المنتجات

الوحدة: مليون دولار

السنة	المواد الغذائية	المحروقات	المواد الاولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير غذائية	مجموع الصادرات
1997	47	13 181	51	486	1	29	29	13 824
1998	33	9 774	46	255	4	14	18	10 144
1999	22	11 902	44	272	24	34	18	12 316
2000	30	21 061	42	447	12	44	15	21 651
2001	30	18 531	39	413	22	42	14	19 091
2002	35	18 109	56	403	20	50	27	18 700
2003	47	23 993	49	310	1	29	35	24 464
2004	66	31 550	97	430	0	50	15	32 208
2005	67	45 588	136	481	0	37	19	46 328
2006	73	53 608	195	765	1	44	44	54 730
2007	88	59 605	170	640	1	46	35	60 585
2008	119	77 194	334	834	1	67	32	78 581
2009	113	44 415	169	393	0	42	49	45 181
2010	315	56 121	94	498	1	30	30	57 089
2011	355	71 662	161	660	0	35	16	72 889
2012	315	70 584	168	618	0	32	19	71 736
2013	404	63 663	109	492	0	29	16	64 713
2014	323	58 362	110	1 173	1	16	11	59 996
2015	238	33 081	107	1 111	0	18	11	34 566
2016	326	27 918	84	909	0	53	18	29 308
2017	350	33 202	73	845	0	78	20	34 568

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2002، 2007، 2012، 2017 على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات، ومن خلال تتبع قيمة الصادرات من المحروقات نلاحظ أنها سجلت أقل قيمة لها سنة 1998، بسبب الانخفاض المفاجئ للأسعار البترول من 25 دولار إلى 12 دولار، حيث استخدمت السعودية النفط كوسيلة للضغط عل روسيا آنذاك، ثم أخذت صادرات المحروقات منحنى تصاعدي إلى أن وصلت إلى أقصى قيمة لها سنة 2008 بـ 77.194 مليون دولار مع بداية أزمنة 2008 التي ظهرت أثارها على الصادرات الجزائرية سنة 2009، ثم انخفضت بشكل كبير مع أزمة أسعار البترول لسنة 2014 إلى 27.918 مليون دولار، لكن رغم ذلك بقي قطاع المحروقات المسيطر على حجم الصادرات الجزائرية بـ حوالي 97% من مجموع الصادرات .

2- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي

حققت الجزائر قيم متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي خاصة مع بداية الألفية الثالثة تزامنا مع إنطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي وقد ساهم قطاع المحروقات بنسب عالية في قيمته الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تأكيد ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليار دينار

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ناتج قطاع المحروقات	839	638	891	1616	1444	1461	1869	2320	3353	3885	4157
%	33%	25%	29%	42%	37%	35%	39%	41%	48%	49%	47%
ناتج القطاعات الأخرى	1724	1965	2131	2232	2507	2704	2976	3370	3697	4121	4684
إجمالي الناتج المحلي	2563	2604	3022	3849	3951	4165	4844	5690	7050	8007	8842
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
ناتج قطاع المحروقات	4998	3109	4180	5242	5208	4968	4658	3134	3026	3609	
%	48%	34%	37%	38%	35%	32%	29%	20%	19%	21%	
ناتج القطاعات الأخرى	5392	6143	7064	8423	9503	10440	11329	12214	13042	13899	
إجمالي الناتج المحلي	10390	9252	11244	13665	14711	15408	15987	15348	16068	17508	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2002، 2007، 2012، 2017 على الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz

انطلاقا من الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر حيث بلغت 2563 مليار دينار سنة 1997 لتصل إلى 17508 سنة 2017 وهي أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي على الرغم من انخفاض أسعار النفط، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات خاصة قطاع تركيب السيارات، الزراعة وقطاع الخدمات. ويمثل قطاع المحروقات نسب متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 25% سنة 1998 ليصل إلى 49% سنة 2008 ، ثم بدأ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 21% سنة 2017 متأثر بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، لكن دائما بقيت مساهمة قطاع المحروقات أعلى مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- مساهمة النفط في الميزانية العامة

تتمثل مساهمة النفط في الميزانية العامة من خلال إيرادات الجباية البترولية، والتي تمثل القسم الأكبر من موارد الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى الجباية العادية والموارد الأخرى، وما يتوجب الإشارة إليه أن مقدار الجباية البترولية لا تدخل مباشرة في الميزانية العامة، بل نسبة تمول الميزانية العامة ونسبة أخرى تمول صندوق ضبط الموارد[1]، ويمكن تبيان موارد الميزانية العامة للدولة في الجزائر من خلال الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم(07) مساهمة الجباية البترولية في موارد الميزانية العامة للدولة الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجباية العادية	84,0	110,9	115,5	135,1	212,0	264,7	329,2	361,9	396,0
الجباية البترولية	76,2	161,5	201,3	185,0	222,2	336,1	496,0	564,8	378,6
نسبة الجباية على البترول	48%	59%	64%	58%	51%	56%	60%	61%	49%
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الجباية العادية	390,4	404,9	549,1	660,3	689,5	744,2	815,0	925,9	976,1
الجباية البترولية	560,1	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,0	973,0
نسبة الجباية على البترول	59%	64%	60%	58%	55%	54%	52%	50%	50%
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الجباية العادية	1 187,0	1 348,4	1 572,9	1 960,4	2 285,0	2 279,4	2 350,0	2 829,6	3 261,1
الجباية على البترول	1 715,4	1 927,0	1 501,7	1 529,4	1 519,0	1 615,9	1 577,7	1 722,9	1 682,6
نسبة الجباية على البترول	59%	59%	49%	44%	40%	41%	40%	38%	34%

Source : Ministère des Finances, Direction Générale de la Comptabilité

[1] بلجيلالي أحمد، شباب سهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة الجزائر نموذجا ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد07، جامعة المدية ، ص 126.

الشكل رقم(28): تطور الجباية البترولية خلال الفترة 1990-2016

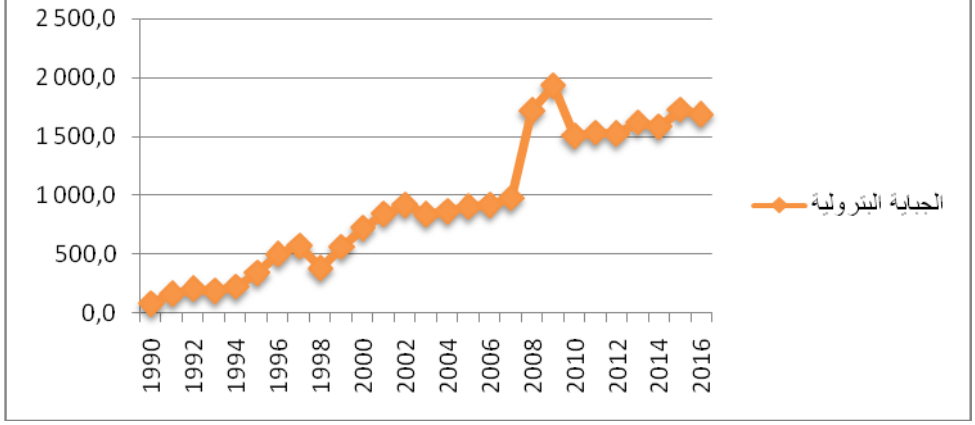

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(07)

من خلال معطيات الجدول رقم (07) والشكل أعلاه نلاحظ أن مساهمة الجباية البترولية في موارد الميزانية العامة للدولة متزايدة حيث بلغت أقل قيمة لها سنة 1990 بـ 76.2 مليار دينار وأعلى قيمة لها كانت سنة 2009 بـ 1927 مليار دينار مع وجود تذبذب في قيمتها نتج عن التغيرات التي تحدث في أسعار النفط والحصة المصدرة منه بالإضافة إلى عوامل أخرى (الضرائب على الاستكشاف ، الضرائب على تصدير النفط الخام..الخ). كما نلاحظ أن نسبتها أكبر من50% على طول الفترة 1990-2009 لتتراجع إلى أقل من ذلك بعد سنة 2009، حيث وصلت إلى أقل نسبة لها سنة 2016 ب 34% متأثرة بانخفاض أسعار النفط ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2014، في حين نلاحظ أن الجباية العادية أكبر من الجباية البترولية ابتداء من 2010 ، ويرجع ذلك إلى توسع الوعاء الضريبي بفضل إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثالث: أنواع أسعار النفط والعوامل المحددة لها

1-أنواع أسعار النفط

السعر النفطي او البترولي " هو عبارة عن قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقد"[1]، وقد شاع استخدام في عملية التسعير وحدة البرميل من النفط (159 لتر)،وفي سوق النفط يختلف نظام التسعير وأنواعه عن باقي المنتجات والسلع الأخرى، وذلك لطبيعة

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 194.

هذه المادة وأهميتها الاقتصادية والإستراتجية سواء للدول المنتجة أو المستهلكة، حيث يُستخدم عدة أنواع من الأسعار كل منها يعبر عن معنى معين، من أبرزها مايلي[1]:

1-1 السعر المعلن

هو ذلك السعر المعلن من طرف الشركات النفطية، وتاريخيا فإن أول إعلان عنه كان في عام 1880 م بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة " Standard oil" ، التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجين متعددين في السوق النفطي وعند فوهة البئر[2]، وبتزايد اكتشاف واستغلال النفط الخام خارج الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الشركات تقوم بإعلان الأسعار في موانئ التصدير، وبإنشاء الدول المنتجة شركاتها النفطية أصبحت تبيع النفط أقل من الأسعار المعلنة.وبالتالي فالأسعار المعلنة لا تعبر حقيقة عن قيمة النفط وتكاليفه.

1-2 السعر المحقق

هو عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وقد ظهر هذا النوع في أواخر الخمسينات، ومن خلال تعريفه فإن السعر المحقق يكون أقل من السعر المعلن، ويتم اللجوء إليه لعدة أسباب، تتعلق منها بدرجة كثافة النفط و مدى احتوائه على الشوائب.

1-3 سعر الإشارة

ظهر هذا النوع من الأسعار في الستينيات، حيث أُعتمد عليه لاحتساب قيمة النفط بين البلدان المنتجة والشركات النفطية، ويتم احتسابه على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمحقق لمدة زمنية معينة، وقد استخدمته العديد من البلدان كفنزويلا عام 1966.

1-4 سعر التكلفة الضريبية

هو سعر معادل لكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في الدول النفطية مضاف إليه عائد معين تدفعه هذه الشركات لحكومات تلك الدول النفطية، وبتعبير آخر تقوم الشركات النفطية بشراء النفط بسعر يساوي تكلفة الاستخراج زائد هامش معين يمثل الضريبة على الدخل تتحصل عليه حكومات الدول النفطية.

[1] نفس المرجع، ص ص 196-198.

[2] سالم عبد المحسن، اقتصاديات النفط، دار الكتاب الوطنية، الطبعة الاولى،طرابلس، 1999،ص 191.

1-5 السعر الفوري

ظهر هذا النوع مع وجود السوق الحرة، فهو سعر الوحدة من النفط المتبادلة آنيا أو فوريا؛ أي في اللحظة المعينة في السوق النفطية الحرة، وبذلك فأن هذا السعر يتأثر كثيراً إذا كانت هناك اختلافات في السوق وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان.

2- العوامل المحددة لأسعار النفط

من المتعارف عليه اقتصاديا أن سعر سلعة ما إنما يتحدد من خلال آليات السوق، أي إلى منطق العرض والطلب حتى الوصول إلى سعر التوازن أو سعر السوق، لكن بالنسبة للسوق النفط قد تغلب عليه عوامل أخرى متداخلة للتحديد سعر البرميل من النفط أهمها:

2-1 الطلب والعرض العالمي للنفط

يعتبر الطب والعرض العالمي على النفط من بين المحددات التي تؤثر على سعره ، غير أنه حتى بالنسبة لهما توجد عوامل تتحكم في حجمها.

فبالنسبة للعرض فإنه يتأثر بشكل مباشر بحجم الطلب على النفط وبالامكانات الانتاجية المتاحة والتكنولوجية المستخدمة في عملية الانتاج والاستخراج، فالعرض يمثل استجابة لما يطلبه المستهلكون عند أسعار معينة، كما قد يتحدد عرض النفط انطلاقا من الحصص التي تضعها بعض المنظمات النفطية، كنظام الحصص التي تطبقه أوبك على الدول الأعضاء، إضافة إلى حجم المخزون الاستراتيجي التي تقوم بوضعه بعض الدول المستهلكة لتوفير المرونة اللازمة في حجم العرض غير أن هذا الإجراء قد يختص بالمدى القصير[1].

أما بالنسبة للطلب على النفط فهو الآخر يتحدد من خلال العديد من العوامل في مقدمتها معدلات الاستهلاك اليومي للطاقة خاصة في قطاعات النقل والصناعة، كما أن بعض الصناعات تستخدم النفط كمادة أولية، حيث أن ثُلث الاستهلاك العالمي من النفط يتم استهلاكه في الدول الصناعية، وبالتالي يمكن القول أنه في فترة الرواج الاقتصادي خاصة في الدول المستهلكة فإن الطلب على النفط، يزيد ويحدث العكس في حالة الانكماش الاقتصادي.

[1] حسان خضر، أسواق النفط العالمية ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 05، العدد 57 الكويت ، ص 09.

2-2 البدائل

مع التطور التكنولوجي وظهور العديد من الأبحاث التي تهدف إلى إحلال مصادر بديلة أخرى للطاقة محل النفط ، بدأ الحديث عن أي مستقبل للنفط خاصة في الدول التي يعتبر مصدرها المالي الأول كالجزائر التي سطرت برنامج خاص للانتقال الطاقوي آفاق 2030 يهدف إلى ترشيد استخدام الطاقات الناضبة وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وكذا البحث عن الطاقات البديلة التي يعتقد أنها ستعوض النفط مستقبلا ، ويقصد بالمصدر البديل الذي يُمكن في توليد الطاقة بالطرق الاقتصادية والفنية الممكنة، وأن الذي يدفع أو يحفز إحلال المصدر البديل محل المصدر الأصلي هو وصول سعر هذا الأخير إلى مستوى يفوق كلفة تطويره [1]، أي أن انخفاض تكلفة البدائل سوف يؤثر على سعر النفط نحو الانخفاض، لكن ما يجب الإشارة إليه أن استخدامات النفط أو الميزة التنافسية له تتعدى البدائل الطاقوية الأخرى فبالإضافة إلى كونه مصدر للطاقة فإنه مصدر كذلك للإنتاج زيوت التشحيم التي تستخدم للرفع من كفاءة استخدام المعدات والآلات الميكانيكية، ولهذا يعتقد بعض الخبراء أنه سيظل المصدر الأساسي للطاقة عل الأقل في المستقبل المنظور، وبالإضافة إلى أن تكلفة إنتاج البدائل تعتريها بعض العوارض التقنية والبيئية والاقتصادية.

3-2 المنظمات الدولية

يقصد بالمنظمات الدولية هنا المنظمات التي ترتكز اهتمامها حول الطاقة، والتي تلعب دور أساسي في التأثير على أسعار النفط، ومن أهمها منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" والوكالة الدولية للطاقة.

1-3-2 منظمة أوبك

تم تأسيسها في مؤتمر بغداد سبتمبر1960 بحضور خمس دول هي السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا، إيران، ثم انضمت دول أخرى من بينها الجزائر سنة 1969 ليصل عدد الأعضاء إلى 14 دولة بعد خروج قطر في جانفي 2019[2].

ولقد كان لـ أوبك دور أساسي في التأثير على أسعار النفط بعد حرب 1973 أين كان تحديد أسعار النفط يخضع للتفاوض بين مندوبي أوبك والشركات المستثمرة في الدول

[1] هاشم مرزوك الشمري، عمار محمود حميد، مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد1، العدد01 ،2009، ص110.

[2] على الموقع الالكتروني للمنظمة: WWW.OPEC.ORG تاريخ الاطلاع 2019/06/12

الأعضاء، ليتحول إلى قرار بيد حكومات تلك الدول، حيث استطاعت أوبك التحكم في تسعير النفط إلى غاية 1982، وذلك بوضع سعر ثابت سمي سعر زيت الإشارة، وقد ساعدها في ذلك سيطرتها على 50% من إنتاج العالم آنذاك، بينما حاليا تسيطر فقط على 40% من الإنتاج العالمي للنفط، كما كان لها دور في تحسين أسعار النفط في الأزمة الحالية لسنة 2014 التي انخفضت إلى حدود 44 دولار للبرميل(159 لتر)، لكن بفضل الاجتماع الذي انعقد في الجزائر في 2018/09/23 بمشاركة روسيا من خارج المنظمة، استطاعت المنظمة أن تحسن من أسعار النفط إلى ما يفوق 60 دولار للبرميل، غير أن هذا السعر لايزال منخفض، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- عدم الاستقرار والتهديدات الأمنية في بعض الدول مثل ليبيا، العراق ومايتم استنزافه من نفط بشكل مجاني من الدول القوية والمنطمات الإرهابية.
- تهديدات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لبعض دول الخليج بتخفيض أسعار النفط أو أنها لا تصبح آمنة بدون أمريكا.
- إن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية يجعل من النفط الصخري أقل تكلفة.
- عدم إحترام بعض الدول الأعضاء في الاوبك للحصص المحددة لها .

2-3-2 الوكالة الدولية للطاقة

تأسست في أعقاب حرب 1973 كرد على سيطرة أوبك على النفط في العالم، حيث وجدت العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نفسها غير مجهزة بالمعلومات والتنظيم الضروريين لمواجهة التحديات المقابلة والمتمثل في إمدادات النفط. وتضم الوكالة حاليا 30 دولة عضو منها أستراليا، ألمانيا، أمريكا ، فرنسا، تركيا، اليابان، كوريا. وتهتم الوكالة بكل ما يتعلق بالطاقة سواء من جانب الطلب أو العرض والبحث على أحسن السبل لاستخدامها وتطوير الطاقات المتجددة، وتمارس عملها من خلال أربعة مجالات رئيسية هي[1]:

- أمن الطاقة من خلال تعزيز التنوع والكفاءة والمرونة لجميع أنواع الوقود ومصادر الطاقة.

[1] الوكالة الدولية للطاقة، على الموقع https://www.iea.org تاريخ الاطلاع 2019/06/12.

- التنمية الاقتصادية : دعم الأسواق لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على نقص الطاقة.
- الوعي البيئي: من خلال تحليل السياسات الطاقوية لتعويض تأثير إنتاج الطاقة واستخدامها على البيئة.
- المشاركة في جميع أنحاء العالم.

2-4 العوامل الجيوسياسية

يشير مصطلح الجيوسياسة إلى تأثير الجغرافيا على السياسة، ولقد استخدمه لأول مرة العالم السويدي " رودلف كيلين"[1]، غير أنه في الوقت الحالي اتسع مفهومه ليشمل معاني مختلفة، وفي مجال النفط فيشير إلى التوترات القائمة بين الدول، ومحاولة هيمنة بعض الدول الكبرى على سوق النفط العالمي، ومن أبرز الأحداث الجيوسياسية التي كان لها أثر على أسعار النفط نذكر منها:

- الحرب العربية الإسرائيلية في 15 أكتوبر 1973، حيث قررت معظم الدول العربية توقيف إمدادات النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل خاصة أمريكا، التي طلب رئيسها آنذاك" ريتشاد نيكسون" من الكونغرس تقديم مساعدات بقيمة 2.2 مليون دولار لإسرائيل، ونتج عن هذا القرار العربي تضاعف سعر برميل النفط أربعة أضعاف، حيث إنتقل من 3 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل.
- حرب الخليج الأولى 1979 بين العراق وإيران من أكبر الدول المنتجة للنفط أدت إلى ارتفاع الأسعار من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل[2].
- التوتر الذي ساد أعضاء منظمة أوبك سنة 1986 حول دفاع كل عضو على حصته في المنظمة مما أنجر عنه إغراق السوق بكميات كبيرة مما نتج عنه إنخفاض السعر إلى أقل من 10 دولار لترتفع بعد غزو العراق للكويت عام 1990 إلى 23 دولار.

[1] على الموقع جيوسياسية http:/or.wikipedia.org/wiki/

[2] محمد بن بوزيان عبد الحميد لخديمي ، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلة وقياسية) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، جامعة ورقلة ، ص202.

- الربيع العربي: حيث عرفت بعض الدول العربية اضطرابات سياسية وأمنية مثل ليبيا، سوريا، واليمن، مما نتج عنه ارتفاع كبير في أسعار النفط حيث ارتفع برميل صحاري بلاند الجزائري إلى 112 دولار للبرميل سنة 2011.

ومن الأحداث الحالية (في سنة 2019) التي قد تؤثر على أسعار النفط على الأقل في المدى القصير، سواء في الاتجاه الصعودي أو الانخفاض حسب شدة التجاذب والتأثير

- الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي قد تسبب في تراجع النمو في البلدين وبالتالي انخفاض الأسعار .
- العقوبات الأمريكية الجديدة على إيران وعلى فنزويلا واحتمال وقوع حرب بين أمريكا وإيران، قد يرفع أسعار النفط على الأقل نحو 10 دولارات حسب آراء بعض الخبراء.

المبحث الثاني :الإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل استدامة تمويل الإنفاق العام في الجزائر

قبل التطرق للإجراءات الحكومية في سبيل استدامة تمويل الإنفاق العام في الجزائر ، سنتطرق إلى طبيعة النفقات وتقسيماتها في الجزائر في المطلب الأول.

المطلب الأول : تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر

يعتبر القانون 84 – 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الإطار المرجعي الذي يبين طبيعة النفقات والإيردات العامة في الجزائر، إضافة إلى جل الإجراءات العامة التي تخص تركيبه قانون المالية الذي يعبر عن برنامج الحكومة خلال سنة كاملة ، ووفقا للمعايير التي تطرقنا لها في الفصل الأول الخاصة بتقسيمات الإنفاق العام ، فإن الإنفاق العام في الجزائر بشكل عام يأخذ المعيار الاقتصادي (نفقات تسير– نفقات استثمار) بالإضافة إلى المعيار الإداري ؛ أي تقسيم النفقات حسب الوزرات والهيئات الإدارية .

1 – نفقات التسير

1– 1 تعريفها

تتمثل نفقات التسيير تلك النفقات التي تُخصص من أجل ممارسة النشاط العادي والطبيعي للأجهزة الدولة، فهي تخص سير المصالح الإدارية وضمان استمراريتها، وتسمي أيضا بالنفقات الجارية.

1– 2 تقسيمات نفقات التسيير

حسب المادة 24 من القانون 84– 17 فإن نفقات التسيير تجمع في أربعة أبواب هي[1]:

أولا: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

وهي نفقات تخص دفع الأعباء وفوائد الدين العام ، والأعباء التي تحسم من الإرادات العامة ، وتضم خمسة أجزاء هي[2]:

أ – دين قابل للاستهلاك؛

ب – الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) ؛

---

[1] القانون 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 المرافق ل7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية.

[2] زرواط فاطمة الزهراء ، مناد محمد ، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو للفترة 1999– 2014 ، مجلة المالية والأسواق ، المجلد 01 ، العدد 02 ، ص 08 .

ج – الدين الخارجي؛

د – ضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية

هـ – نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة)

ثانيا: تخصيصات السلطات العمومية

وتمثل في نفقات تسير المؤسسات العمومية السياسية مثل المجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة.

ثالثا : النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وهي نفقات تخص مرتبات وأجور الموظفين والمعدات والأدوات المكتبية، نفقات صيانة المعدات والمباني الإدارية، إعانات التسيير ونفقات مختلفة، وترد النفقات الخاصة بالمصالح ضمن ميزانية تسيير الإدارات العمومية وفقا للتبويب التالي:

القسم الأول: الموظفون – مرتبات العمل

القسم الثاني: الموظفون – المعاشات والمنح.

القسم الثالث: الموظفون – التكاليف الاجتماعية.

القسم الرابع:الأدوات وتسيير المصالح.

القسم الخامس: أشغال الصيانة.

القسم السادس: إعانات التسيير.

القسم السابع: النفقات المختلفة.

رابعا: التدخلات العمومية

وتمثل التحويلات والإعانات التي تقدمها الدولة الخاصة بالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- مساهمات في المؤسسات والمنظمات الدولية.
- إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية.
- إعانات الدولة في مختلف الصناديق الاجتماعية مثل صندوق التقاعد.
- المساعدات والتضامن الوطني.
- النشاط الثقافي والتربوي مثل المنح الدراسية.

2- نفقات الاستثمار

2- 1 تعريفها : نفقات الاستثمار أو نفقات التجهيز، هي نفقات الهدف منها زيادة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة حجم الاستثمارات داخل البلد، مما يساهم في زيادة الدخل الوطني وخلق قيمة مضافة وبالتالي تحقيق معدل نمو أكبر، فهذه النفقات تمتاز بأنها تولد الاستثمار من خلال آلية المضاعف التي رأيناها سابقا. وقد عرف المشرع الجزائري نفقات الاستثمار على أنها كل النفقات العمومية المسجلة في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات مالية [1]، فالأولى تمثل المبلغ الأقصى للاستثمار الذي لا يمكن تجاوزه أو اقتصاديا هو تكلفة الاستثمار، أما الاعتمادات فهي المبالغ المالية الحقيقة التي تخصص للاستثمار عادة تكون بشكل أقساط سنوية مجموعها يساوى رخصة البرنامج.

والجدير بالذكر أن نفقات الاستثمار في الجزائر قد تتم مباشرة من الميزانية العامة للدولة، أو عن طريق حسابات التخصص الخاص ضمن ما يسمى بعمليات الخزينة التي تعتبر أنشطة مالية مكملة للأنشطة المالية التي تقوم بها الدولة وتأخذ طابق مؤقت، وقد تزايد عددها إلى حوالي 70 حساب تحوي مبالغ مالية ضخمة دون وجود رقابة عليها من السلطة التشريعية صاحبة الترخيص.

2-2 تقسيمات نفقات الاستثمار

تتحدد نفقات الاستثمار وفقا للمخطط الإنمائي السنوي وتجمع في ثلاثة أبواب هي [2]:

أولا: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

هي تلك الاستثمارات التي يقوم الدولة مباشرة بتنفيذها بصفتها متدخلة في الاقتصاد وتكون هذه الاستثمارات تحت ملكية أملاك الدولة، وترد في الملحق (ج) من قانون المالية (انظر الملحق رقم 02) تغطي القطاعات التالية:

- القطاع 01: الصناعات المعملية.
- القطاع 02 : الطاقة والمناجم مثل إنشاء شبكة الكهرباء.
- القطاع 03 : الفلاحة والري (إنجاز شبكات المياه ، تهيئة الأراضي الفلاحية) .
- القطاع 04: دعم الخدمات المنتجة (السياحة، النقل).

[1] المادة 06 من القانون 90- 21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2] المادة 35 من القانون 84- 17.

- القطاع 05: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (المباني الإدارية، الطرق، المطارات).
- القطاع 06 : التربية والتكوين (الجامعات، المدارس، معاهد التكوين المهني).
- القطاع 07: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية (المستشفيات، المسارح)
- القطاع 09: المخططات البلدية للتنمية (مبالغ مالية توزع علي البلديات في شكل مشاريع مختلفة)

ثانيا : إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

بهدف زيادة الاستثمار تقوم الدولة بمنح إعانات للمؤسسات الاقتصادية لتشجيعها على التوسع في نشاطها، أو التوجيه نحو بعض المناطق التي تسعى الدولة لتنميتها، أو التخصص في بعض القطاعات ذات الأهمية الوطنية، مثل الإعانات والتسهيلات المقدمة في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار.

ثالثا: النفقات برأس المال

تعتبر النفقات برأس المال التخصصات المالية التي تقدمها الدولة في شكل مساهمات في المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والتخصصات المالية الموجهة لخفض نسب الفوائد أو إعفائها ومن أمثلة ذلك:

- التخصيصات المالية لتطهير المؤسسات العمومية ؛
- إعانات تجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي ومراكز البحث والتنمية؛
- نفقات التكلفة الأولية لاستثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية ؛
- إعانات لرسملة البنوك،
- احتياطات غير متوقعة .

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد كمصدر للإنفاق العام في الجزائر

بالنظر لما تشهده أسعار النفط من تقلبات ، أثر ذلك على الموارد الأساسية للاقتصاد الجزائري التي تعتمد على الجباية البترولية، وفي سبيل ضمان مصدر لتمويل الإنفاق العام في حالة العجز ، لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد.

1- نشأة الصندوق وأهميته

مع تزايد حصيلة الجباية البترولية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط مطلع الألفية الثالثة ومسايرةً لأغلب ما قامت به العديد من الدول في إنشاء صناديق الثروة السيادية ونجاحها

كالتجربة النرويجية ، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب قانون المالية التكميلي رقم 2000- 02 الصادر بتاريخ 2000/06/27، بمقتضى المادة 10 منه.

ويستمد صندوق ضبط الموارد أهميته من خلال النقاط التالية [1] :

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة الفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه، فعندما يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها هنا يمثل " صندوق ضبط أو تثبيت" ، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى " صندوق إدخار".

2- موارد الصندوق ونفقاته

حسب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 فإن موارد الصندوق ونفقاته تتمثل في[2]:

بالنسبة للموارد (الإيرادات):

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

بالنسبة للنفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.

نشير إلى أنه تمت تعديلات على القانون رقم 2000-02 وذلك من خلال صدور بعض القوانين والمراسيم والتعليمات المنظمة والمسيرة لعمل الصندوق تمثلت في:

---

[1] زغيت شهر زاد ، حليمي حكيمة ، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، على الرابط : http://rood.net/ uploods/meus/alk6a3 alf64- bym-wak3.ainb w-rtmyt-alzwal.daz. تاريخ الاطلاع 2019/06/30.

[2] بلال بوجمعة ، وافي ناجم، صناديق الثروة السيادية كمصدر للإنفاق الحكومي مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة معالم وأفاق اقتصادية، العدد الثالث، الأسدس الأول، 2018، المغرب ، ص ص114،115.

- المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 2002/06/06 والذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص 103-302.
- القرار رقم 122 بتاريخ 2002/06/16 الصادر عن وزير المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص 103-302.
- تعليمة رقم 15 بتاريخ 2002/06/18 الصادرة عن المدير العام للخزينة المحددة لشروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي 02-67 وكيفية تسيير صندوق ضبط الموارد.
- قانون المالية لسنة 2004، حيث تضمن نص المادة 66 من القانون 03-22 المؤرخ في 2003/12/28 تعديل للمادة 10 من قانون المالية لسنة 2000 حيث تم إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية في جانب الإيرادات.
- الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 2006/04/15 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 والذي عدل في جانب النفقات إذ نص على« تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار».
- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 2016/12/28 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 المادة 121 منه التي ألغت الرصيد الأدنى للصندوق المقدر بـ740 مليار دينار، وهذا يعني إمكانية نفاذ رصيد الصندوق بالكامل وهو ما حصل سنة 2017.

3- دور صندوق ضبط الموارد في تمويل الإنفاق العام

نتناول دور الصندوق في تمويل الإنفاق العام، من خلال مساهمة في تقليص عجز الميزانية وعجز الخزينة وكذا مساهمة الفعالة في دفع المديونية العامة خاصة الدفع المسبق للديون الخارجية .

3-1 مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية والخزينة العامة

إن مفهوم العجز يشير إلى تجاوز النفقات للإيرادات خلال مدة زمنية معينة، وبالنظر للجانب التقني الذي يحكم المالية العامة للدولة فإنه يتم الفصل بين الميزانية والخزينة.

فالأولى تمثل المجال الطبيعي للاختيارات المالية والترخيص لها وتوكل المهام المرتبطة بالميزانية في الجزائر إلى وزارة المالية من خلال المديرية العامة للميزانية والمديرية

العامة للدراسات والتقديرات بينما الخزينة فهي الوعاء الذي يحفظ ويسير الأرصدة النقدية العمومية، وتقوم بأنشطة مكملة للأنشطة المالية للميزانية العامة للدولة، وفي الجزائر توضع أيضا تحت وصاية وزارة المالية من خلال المديرية العامة للمحاسبة والمديرية العامة للخزينة.

والجدول الموالي يبين مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الخزينة وبالتالي الميزانية العامة للدولة (وحدة الخزينة وتعدد الميزانية).

الجدول رقم (08): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الخزينة

(مليار دينار)

السنة	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005	2 006	2 007	2 008
عجز الخزينة	-54,4	55,2	-16,1	-10,3	-187,3	-472,2	-647,3	-1 282,0	-1 381,2
تمويل عجز الخزينة من متاحات الصندوق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	91,5	532,0	758,2
النسبة %	0%	0%	0%	0%	0%	0%	14%	41%	55%
السنة	2 009	2 010	2 011	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016	
عجز الخزينة	-1 113,7	-1 496,5	-2 468,8	-3 246,2	-2 205,9	-3 186,0	-3 172,3	-2 485,8	
تمويل عجز الخزينة من متاحات الصندوق	364,3	791,9	1 761,5	2 283,3	2 132,5	2 965,7	2 886,5	1 387,9	
النسبة %	33%	53%	71%	70%	97%	93%	91%	56%	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية على الرابطين:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot_2018.pdf

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن عجز الخزينة في تزايد مستمر ويرجع ذلك بالأساس إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضعف التحصيل الضريبي في الجزائر وما يرتبط به من تهرب ضريبي مما يؤثر سلبا على الخزينة العامة، وكذلك الاعتماد بالأساس على الجباية البترولية وما تشهده من تغيرات نتيجة لتغير أسعار البترول ، حيث بلغ عجز الخزينة خلال الفترة 2000-2016 أقل مستوى له ب 10.3 مليار دينار سنة 2003 وأعلى قيمة له كانت سنة 2012 بـ 3246.2 مليار دينار وقد تم تمويل عجز الخزينة من متاحات صندوق ضبط الموارد ابتداء من سنة 2006 تزامن مع التعديل الذي طرأ على نفقات الصندوق بإضافة تمويل عجز الخزينة، بموجب الأمر 06-04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، حيث غطى الصندوق ما نسبته 14% من عجز الخزينة ليصل إلى تغطية 97% من العجز في سنة 2013 ثم تتراجع نسبة

التغطية إلى 56% سنة 2016 نتيجة لتراجع متاحات الصندوق حيث وصل رصيده سنة 2017 إلى صفر دج.

3-2 مساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية العامة

مع مطلع الألفية الثالثة وتحسن موارد الجزائر من الجباية البترولية، قررت تسديد المديونية العامة خاصة الدفع المسبق لديونها الخارجية وكان لصندوق ضبط الموارد دورا هام في هذه العملية كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (09): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية العامة

الوحدة: مليار دينار

السنة	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005	2 006	2 007	2 008
المديونية العامة	1 039	1 014	995	997	1 013	1 106	1 781	1 045	734
الديون الخارجية	16,3	14,6	14,6	14,9	13,5	11,6	0,9	0,9	0,5
تسديد المديونية العامة من متاحات الصندوق	221,1	184,5	170,1	156,0	222,7	247,8	618,1	314,5	465,4
النسبة %	21%	18%	17%	16%	22%	22%	35%	30%	63%
السنة	2 009	2 010	2 011	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016	
المديونية العامة	809	1 100	1 215	1 313	1 172	1 239	1 381	3 408	
الديون الخارجية	0,5	0,5	0,5	0,4	0,4	0,3	0,2	1,1	
تسديد المديونية العامة من متاحات الصندوق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
النسبة %	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مستند مقدم من طرف الديوان الوطني للإحصاء بعنوان .Principaux Indicat Macroécon financiers_DG_1990-2017 بالإضافة الى جدول يتضمن وضعية صندوق ضبط الموارد على الرابط:

http://www.dgpp- mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr_2018.pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق ساهم بمجوع 2600.2 مليار دينار في تسديد المديونية العامة للدولة، خاصة الدفع المسبق للمديونية الخارجية بما فيها خدمة الدين العام، حيث تمكنت الجزائر بهذا الإجراء من دفع جميع ديونها الخارجية بنهاية 2008 التي تمت إعادة جدولتها خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي بالخصوص مع نادي لندن ونادي باريس، حيث لم يبقي سوى ما قيمته فقط 0.5 مليار دينار سدد منها 0.3 مليار دينار خلال 2012 و2015 لتصل قيمة الديون الخارجية 0.2 مليار دينار نهاية 2015، إلا أنه مع أزمة أسعار النفط لسنة 2014 عادت الجزائر إلى الاستدانة

الخارجية وهو ما أدى إلى ارتفاع طفيف في قيمة الدين الخارجي بلغ 1.1 مليار دينار نهاية 2016، وهي نفس السنة (23 أكتوبر 2016) التي وقعت الجزائر مع البنك الإفريقي اتفاق من أجل إقراضها مبلغ 900 مليون أورو يتم تسديده على 20 سنة مع فترة سماح 05 سنوات[1].

كما نلاحظ من الجدول أنه بعد سنة 2008 لم يتم تخصيص أي مبلغ لتسديد المديونية العامة من صندوق ضبط الموارد، وأن المديونية العامة ارتفعت إلى 3408 مليار دينار منها 1.1 مليار دينار ديون خارجية.

المطلب الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد ومدى قدرته على تنويع مصادر تمويل الإنفاق العام

أدى الانخفاض الشديد في أسعار البترول في السوق الدولية، ، إلى التأثير على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث وصل سعر البرنت Brent إلى أقل من 50 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر 2015، كما كان له وقع خاص على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع الموارد المالية للجزائر وتقلص مدخراتها، الأمر الذي جعلها تعجل بإطلاق نموذج نمو اقتصادي جديد في 2016، يمكن من تنويع مصادر الدخل الوطني والإنفاق العام، مع العلم أن المسودة الأولية كانت في سنة 2012، وكان من المقرر الشروع في تنفيذه منذ 2013[2].

1- ظروف تبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد

إن إطلاق النموذج الاقتصادي الجديد جاء في ظروف اقتصادية تميزت بمايلي[3]:

---

[1] Banque Africaine De Développement, République Algérienne Démocratique Et Populaire Programme D'appui A La Compétitivité Industrielle Et Energétique (PACIE), Octobre 2016,Sur Le Lien https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Alg%C3%A9rie.pdf

[2] بشير مصيطفى، مداخلة افتتاحية للملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة الشلف، يومي 05 و06 نوفمبر 2017.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019 ،ص 04.

✓سجل رصيد صندوق ضبط الموارد انخفاضا هاما، ووصل إلى الحد الأدنى القانوني ب 740 مليار دينار، في نهاية جوان 2016 مقابل 2072.2 مليار دينار نهاية 2015 و4408.2 مليار دينار نهاية 2014؛

✓إنخفاض إحتياطي الصرف لما يقارب34.81 مليار دينار بين سنة 2014 وسنة 2015؛

سجل الميزان التجاري للمرة الأولى منذ سنة 1995 عجزا ب 16.6 مليار دولار أمريكي، في 2015 نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط؛

✓سجلت الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات في نهاية 2015 عجزا، ب -27.48 مليار دولار أمريكي بالنسبة للحساب الجاري و -27.54 مليار دولار أمريكي بالنسبة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات؛

✓بلغ عجز االخزينة -3172.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، مقابل -3186 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2014؛

✓ارتفاع المديونية العمومية الداخلية في نهاية 2015 ب 141.8 مليار دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014 ؛

✓بلغ مجموع نفقات الميزانية المسحوبة 7656.3 مليار دينار في نهاية سنة 2015؛

2- أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد

تتمحور أهداف نموذج النمو الجديد حول جانبان أساسيان، الأول متعلق بالسياسة الميزانية والثاني يتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني.

2-1 في جانب السياسة الميزانية

يهدف النموذج الاقتصادي الجديد في جانبه المتعلق بإصلاح الميزانية إلى ثلاثة أهداف رئيسة تتعلق بتحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير، تقليص معتبر في عجز الميزانية، تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي[1].

[1] Ministère des Finances, le Nouveau modèle de Croissance (synthèse), Juillet 2016, P : 02.

أولا: تحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير

الجباية العادية تشمل كل العناصر التي تشكل الجباية بصفة عامة، ويتحملها الأفراد والوحدات الاقتصادية التي لا تنشط في مجال المحروقات سواءاً من حيث الاستكشاف أو الاستغلال، ويسعى نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى الرفع من مساهمتها في تغطية نفقات لميزانية العامة للدولة خاصة نفقات التسيير الخاصة بتسيير المؤسسات والإدارات العمومية وأجور الموظفين وذلك من خلال[1]:

- إصلاح النظام الجبائي لتصحيح بعض النقائص والمعوقات التي أدت في كثير من الأحيان إلى التهرب الجبائي؛
- عصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية وتأهيلها بما يتماشى والتطورات الحاصلة في مجال التسيير والإدارة؛
- الانتقال إلى التعاملات الالكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الاقتصاديين في قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة بالخصوص، وهذا من أجل توفير الجهد والوقت على المكلفين بالضريبة والحد من التهرب الضريبي؛
- تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة TVA من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لاسيما المواد الكمالية ومواد الرفاهية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية؛
- تطوير الجباية المحلية التي تبقى مردوديتها أقل من المستوى المأمول من خلال تطوير الضريبة العقارية.

ثانيا: تقليص معتبر في عجز الميزانية

عجز الميزانية العامة هو رصيد ميزاني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها[2]. ويهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تقليص في عجز الميزانية العامة للدولة وجعلها متوازنة ، ويتم ذلك عن طريق ترشيد والتحكم في حجم الإنفاق الحكومي دون التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة المتمثل في سياسة الدعم الموجه للطبقات الفقيرة مع البحث عن الآليات الكفيلة لتوجيه هذا الدعم لمستحقيه الفعليين (إحصاء الفئات الفقيرة، وضع بطاقات، تخصيص أسواق...)، كما يتم تقليص العجز في الميزانية من خلال وضع

[1] Ministère des Finances, op-cit, PP 09,10.

[2] Jean-Yves Capul, Olivier Garnier,edition hatier diectionaire et sciences sociales, Paris ,2002, P26.

الإجراءات التي تزيد من حجم الموارد العامة للدولة كالزيادة الأفقية للضرائب وفرض ضرائب جديدة كالضريبة المفروضة على المواد الطاقوية من أجل تقليص حجم الاستهلاك الداخلي للطاقة وتوفير الفائض منها بهدف التصدير.

ثالثا:تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي

وذلك من خلال اللجوء إلى الاستدانة الداخلية بدل الخارجية وهذا لتجربتها المريرة مع القروض الخارجية التي استفادت منها من المؤسسات المالية الدولية عند مباشرتها للإصلاحات الهيكلية وبرامج التثبت خلال التسعينيات، وفي هذا الإطار فقد أصدرت الخزينة العامة الجزائرية القرض ألسندي في سنة 2016 في شكل سندات أسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب لمدة 3 سنوات و5 سنوات بقيمة 50000دج لكل واحدة، وتكون نسبة الفائدة على هذه سندات 5% سنويا لمدة 3 سنوات و5.75 سنويا لمدة 5 سنوات، بحيث يتم دفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الإكتتاب وتكون معفاة من الضرائب[1].كما تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، ولهذا تم تعديل قانون النقد والقرض الحالي في المادة 45 منه التي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية، واستبدالها بالمادة 45 مكرر التي تسمح لبنك الجزائر بالشراء المباشر لسندات الخزينة، وسيتم تنفيذ التمويل غير التقليدي بصفة استثنائية لفترة انتقالية مدتها خمس (05) سنوات كحد أقصى تتمكن الخزينة العامة من الاقتراض المباشر من بنك الجزائر، من أجل تمويل عجز الميزانية، وتحويل بعض الديون المتعاقد عليها لدى البنوك والمؤسسات العمومية، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا أنه في الواقع تم تمويل الخزينة خلال الفترة من نوفمبر 2017 ونهاية جانفي 2019 بأكثر ما كان مقرر خلال 05 سنوات، حيث مكنت هذه العملية من ضخ 3144.4 مليار دينار من مجموع 6556.2 مليار دينار حشدتها الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر[2].

[1] وزارة المالية، قرار رقم 21 مؤرخ في 19 جمادى الثانية،1437 الموافق28 مارس سنة 2016، المتعلق بالكيفيات والشروط التي تصدر وفقه الخزينة العامة، سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

[2] Bank d'Algérie. Point de situation sur le financement non conventionnel,01 avrilc2019 , P :07 sur le site https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique.htm

2-2 في جانب تنويع الاقتصاد الوطني آفاق 2030

في سياق تنويع الاقتصاد الوطني والتحول الهيكلي أقرا نموذج النمو الاقتصادي الجديد الأهداف التالية:

أولا: مسار متنوع في النمو

يسعى نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة الاعتماد على قطاع الفلاحة، والطاقات المتجددة، والصناعة التحويلية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وفي هذا السياق يهدف نموذج النمو إلى:

- ✓ استهداف نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6.5% خلال الفترة 2020-2030 .
- ✓ الرفع من مستوى الناتج المحلي الخام الفردي ومضاعفته ب 2,3 مرة.
- ✓ رفع نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى 10% بعدما كانت 5.3% في سنة 2015.

ثانيا:عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والتصدير

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات المحركة للأنشطة الاقتصادية، حيث يستطيع بما يوفره من منتجات متنوعة أن يحرك مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة، تجارة وخدمات. والجزائر تتوفر على مؤهلات فلاحيه هامة سواءاً في المجال الزراعي (موارد مائية متنوعة،أراضي زراعية شاسعة، مناخ متنوع) أو في مجال تربية الحيوانات (ثروة حيوانية متنوعة، أراضي رعوية، شريط بحري كبير)، وينتظر من هذا القطاع أن يحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويساهم بدرجة كبيرة في تركيبة الصادرات الجزائرية آفاق 2030 وذلك بالاعتماد على[1]:

- ✓ الاستثمار الخاص كقوة دافعة جديدة في الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ التكامل القطاعي لبناء سلسلة تساهم في رفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛
- ✓ الابتكار كمفتاح للتحديث والتنمية الزراعية والصيد البحري؛
- ✓ الري لزيادة مستدامة في الإنتاجية؛
- ✓ الشمولية لضمان المشاركة الفعالة لجميع جهات الوطن.

[1]Ministère de la Agriculture et Développement Rurale et de Pèche, Objectifs de développement des filières stratégiques de l Agriculture, 2016, P 03.

ثالثا: تحقيق الانتقال الطاقوي

من خلال إدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية الذي يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة [1]، واستغلال إمكانات الجزائر التي لديها 3000 ساعة شمس سنوياً، وهو رقم قياسي من المنظور الإقليمي، كما أن الانتقال الطاقوي الذي شرع فيه عالمياً يتطلّب المزج الطاقوي تحسّباً لبدء تطبيق ميثاق الطاقة الأوروبي 2050 الذي يعني سلوكاً طاقوي "صفر كربون". والجزائر في موقع تنافسي قوي في جانب الطاقة الشمسية وإلى حد ما طاقة الرياح في الهضاب العليا وطاقة المياه (ساحل بـ1400 كلم) [2].

لذلك يجب تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي رصد له مبلغ 120 مليار دولار من أجل بلوغ نسبة 27% من مصادر الطاقة من الطاقات المتجددة، ووضع آليات تسمح بالاستهلاك الأمثل للطاقة ووضع تسعيرة مبنية على أساس التكلفة، لتخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة إلى نصف ما تم استهلاكه سنة 2015 التي بلغت فيها نسبة الاستهلاك 6% على أن تنخفض إلى 3% في السنة آفاق 2030، وعدم استخراج من باطن الأرض إلا الكميات الضرورية للتنمية[3].

رابعا: تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى[4].

---

[1] الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

[2] بشير مصيضفى: الجزائر تمتلك مصادر متنوعة للإدارة اقتصادها، جريدة العربي الجديد، الجزائر، 07 سبتمبر 2015. على الموقع https://www.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/9/6/

[3] Ministère des Finances, op-cit, P 02.

[4] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 2002/01، ص 09.

والجزائر تملك كل المؤهلات التي تسمح لها بتنويع صادراتها خاصة في مجال الفلاحة، السياحة والصناعة البتروكمياوية، كما أن موقعها الجغرافي يمكنها من اكتساح الأسواق الأوربية والإفريقية، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف لابد من القيام ب:

- تحديد إستراتجية واضحة المعالم للعملية التصديرية وتحديد الأسواق المستهدفة؛
- مراجعة نظام الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية؛
- تطوير البنى التحتية الخاصة بالتصدير؛
- جعل المنظومة المالية والبنكية في خدمة المصدرين داخليا وخارجيا؛
- مواكبة التكنولوجيات الحديثة في مجال التصدير؛
- الاهتمام بكل الجوانب المتعلقة بالمنتج محل التصدير وجعله مطابق للموصفات المطلوبة دوليا.

3- الإصلاحات والتدابير المتخذة في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد

تسعى الجزائر في آفاق عام 2030 لتصبح بلد ناشئ من خلال الشروع في تحول قطاعي يسمح بتنويع اقتصادها خاصة في مجال الصناعة التحويلية ورفع حصتها من القيمة المضافة، وتطوير القطاع الفلاحي بغرض تحقيق الأمن الغذائي، مع الاهتمام بقطاع الطاقة والتحول الطاقوي عن طريق تنمية الطاقات المتجددة.

إن نموذج النمو الاقتصادي الجديد يسعى إلى مسار نمو اقتصادي خارج المحروقات متحكم فيه خلال الفترة 2020-2030 ولذلك ينص على جملة من الاقتراحات تتمحور حول الإصلاحات في إطار السياسة الميزانية تتمثل في[1]:

3-1 الإصلاح الجبائي والمؤسساتي

ويتم ذلك عن طريق:

- ✓ مراجعة طريقة تحديد سعر برميل البترول؛
- ✓ إصلاح طريقة سير صندوق ضبط الموارد وضبط واضح للاستخدام متاحاته؛
- ✓ ضمان الملاءة و القدرة على تسديد الديون العمومية وتأطيرها في مستوى يضمن ترشيد الميزانية؛
- ✓ تغطية تدريجية على المدى المتوسط للنفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية؛

[1] Ministère des Finances, ibid, P : 09.

✓ الإسراع من وتيرة الإصلاحات المتعلقة بالميزانية لدعم التسيير المتعدد السنوات للميزانية كما تم إرسائها من خلال قانون المالية لسنة 2016؛

✓ رسم سياسة ميزانية ترتكز على الفعالية والمردودية والأداء في إطار الحوكمة الاقتصادية، بإدخال في الميزانية أساليب وطرق التقييم التي تستند على معايير التكلفة والعائد، للحد من الإعفاءات الجبائية والحوافز التي تثقل كاهل ميزانية الدولة دون تحقيق الهدف منها.

✓ إعادة توجيه نفقات الميزانية لفائدة القطاعات التي تستهدف النمو الاقتصادي من خلال برنامج استثمار متعدد السنوات تُعطي فيه الأولوية للمشاريع والاستثمارات التي تتطابق مع التكنولوجيات المتقدمة والكفيلة بتحفيز ودفع الإنتاجية في القطاعات ذات الأولوية.

✓ إصدار سريع لقانون عضوي حول قوانين المالية.

✓ باستثناء مشاريع الاستثمارات الكبرى والاستثمارات مع الشركاء الأجانب التي تظل خاضعة للاختصاص الأجهزة الوطنية المكلفة بالاستثمار، فإن الإجراءات والرخص المتعلقة بالاستثمار ستكون لا مركزية على مستوى الولايات.

✓ تطهير الديون المستحقة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين على كافة المؤسسات الحكومية، وهي العملية التي تمت في آخر سنة 2017 .

إيجاد الحلول المناسبة للاستقطاب الأموال من السوق الموازي وإدخال الصيرفة الإسلامية وهو ما أعلنته الحكومة في سبتمبر 2017 بإدخال المنتجات الإسلامية في ثلاثة بنوك عمومية مع نهاية سنة 2017 (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية) .

3-2 ترشيد النفقات العامة

ويتم ذلك عن طريق [1]:

✓ تقييم مدى فعالية مختلف سياسات التحفيز والتشجيع باتجاه المؤسسات لتقليصها مستقبلا باستثناء تلك التي تساهم في توفير عائدات ونتائج إيجابية في مخرجاتها لفائدة الاقتصاد والمجتمع.

✓ عدم اعتماد أي مشروع تشريعي أو نظام ينشئ سياسة تمس ميزانية الدولة صراحة أو ضمنيا إذا لم تكن مدعومة بآليات لرصد وتقييم هذه السياسة؛

[1] Ministère des Finances, op-cit, P : 10.

✓ تحديد رزنامة تبين المدى الزمني الخاص بالتصحيح التدريجي لسياسة إعادة التوزيع لفائدة الفئات المعوزة لضمان عدالة اجتماعية أكبر؛

أما فيما يخص المؤسسات العمومية الكبرى تعتبر الحكومة أنه في كل القطاعات المتخصصة للخدمة العمومية من كهرباء، غاز، ماء ونقل بالسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية، تبقى فيها الأسعار المعتمدة في مستوى متدني ومنخفض مقارنة بتكلفة العمليات التي تقدمها لاعتبارات إجتماعية، و لكن هذا الدعم لم يعد مطاقا وقابلا للتحمل بالنسبة للدولة وعليه سيتم[1]:

✓ مراجعة باتجاه التخفيض لمخططات الاستثمار للمتعاملين لتكييفها وفقا للحاجيات الفعلية أو إيجاد البدائل التمويلية خارج دائرة الميزانية لتمويل الاستثمارات وصيانتها.

✓ رفع الأسعار لتغطية بصفة تدريجية تكاليف توفير الخدمات وفقا لبرنامج متعدد السنوات لضمان فعالية و عقلانية اقتصادية وتحسين الاستثمارات.

✓ حوكمة القطاعات من خلال إعادة توضيح مهام المتعاملين ليكونوا أحرار في تسيير عملياتهم الاقتصادية (اختيار الاستثمارات، اقتراح التعريفات، تحديد الشبكات، نظام التعويضات على الأجور، اختيار الممونين والتفاوض) ومخططاتهم المالية (تمويل بنكي، سندات، فتح رأس المال) لتحسين الفعالية الاقتصادية والتنافسية لشركاتهم.

✓ توضيح العلاقات القائمة بين الدولة كمساهم (عبر مجلس الإدارة) والمتعاملين، من خلال اعتماد عقود ومخططات تحدد بوضوح الأهداف الواجب بلوغها بالنسبة للمتعامل، لاسيما فيما يخص تلبية حاجيات السكان ونوعية الخدمات المقدمة والمقابل الذي تقدمه الدولة.

[1] Ministère des Finances, ibid.

خلاصة الفصل الثالث

يرجع إكتشاف النفط في الجزائر إلى العقود الأولى للفترة الاستعمارية، إلا أن إنتاج النفط بكميات كبيرة بدأ من منتصف القرن العشرون عند اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية، وبعد الاستقلال أممت الجزائر القطاع النفطي وظل المصدر الأساسي في تمويل الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال مساهمته الكبيرة في حجم الصادرات الجزائرية ما يعني مساهمته الكبيرة في توفير النقد الأجنبي، كما أنه يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث تمثل الجباية على النفط أهم مصدر للإنفاق العام، بل أن تقديرات الميزانية تبنى على أساس توقعات أسعار النفط والتي تتحدد وترتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية، وهذا ما يضع مسالة استدامة تمويل الإنفاق العام مرتبطة بالتغير الايجابي في أسعار النفط في ظل التزايد في مستوى الإنفاق العام، وفي سبيل ضمان تمويل الإنفاق العام اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات للحد من الآثار السلبية لأسعار النفط كان أهمها إنشاء صندوق ضبط الموارد وتبني نموذج النمو الجديد الذي يتضمن تدابير تصب في إصلاح السياسة الميزانية وتنويع الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع:

الدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1990-2016

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول والفصل الثاني إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي وآلية تأثير الإنفاق العام على النمو في الاقتصاد بشكل عام، سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال مبحثين، نتطرق في الأول إلى الدراسة التحليلية للإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل بيانات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في مرحلة الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي (1990-1999) ومرحلة برامج الإنعاش (2000-2016)، أما في المبحث الثالث نتطرق إلى الدراسة القياسية للأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى منهجية بناء النموذج القياسي المستخدم في الدراسة ثم تحليل نتائج التطبيق القياسي لمتغيرات الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول :الجزائر من برامج التصحيح الاقتصادي إلى برامج الإنفاق العام مسعى استهداف النمو الاقتصادي .

عانى الاقتصاد الجزائري أواخر الثمانيات من عدة اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية ، نتيجة للأزمة النفطية لسنة 1986، بل تعداه إلى أوضاع اجتماعية غير مريحة ما نتج عنها أحداث أكتوبر 1988، الشيء الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية في ظل عدم وجود موارد كافية ، مما جعلها تلجأ للمؤسسات الدولية وترضخ لوصفاتها في بداية التسعينات، ومع بداية الألفية الثالثة وتحسن موارد الجزائر أطلقت برامج إنفاقية ضخمة، بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية واستهداف معدلات نمو متزايدة، ما ينعكس على تحسن الوضعية الاجتماعية للسكان.

ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال مرحلتين، الأولى في فترة برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي من 1990 إلى 1999(المطلب الأول)، والثانية في فترة برامج الإنعاش الاقتصادي من 2000 إلى 2016(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الجزائر وبرامج التصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي

يقصد ببرامج التصحيح أو الاصلاح الاقتصادي ، الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا [1]؛ أي أنها عملية مقصودة وفقا لأهداف وفترة زمنية محددة، ومن بين برامج الإصلاح الاقتصادي تلك التي تتم مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي أُبرمت مع الكثير من البلدان النامية من بينها الجزائر التي عقدت اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من خلال ما يعرف ببرامج التثبيت وبرامج التعديل

1- برامج التثبيت (الاستقرار)

ترتبط برامج التثبيت بالمدى القصير وتخص جانب الطلب وذلك بضرورة تخفيض مستوى الطلب في الأجل القصير من خلال استخدام:

[1] حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 1998-2008 ، مذكرة ماجستير جامعة، قسنطينة، ص 08.

أولا- السياسة النقدية

تتضمن غالبية برامج التثبيت استخدام سياسة نقدية متشددة تتضمن وضع سقف لنمو الإقراض المحلي، ورفع سعر الفائدة من أجل تشجيع الادخار وتقليص الإنفاق، الشيء الذي يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات كنتيجة لتقلص الواردات، كما أن رفع أسعار الفائدة يشجع على جذب رؤوس الأموال خاصة في ظل سعر صرف ثابت وحرية انتقال رؤوس الأموال[1].

ومن الإجراءات النقدية التي اتخذتها الجزائر في إطار الاتفاق المبرم مع الصندوق :

أ- في ظل الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

قدم وزير المالية الجزائري في حكومة "مولود حمروش" للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي خطاب النوايا في مارس 1989، والذي تعهدت الجزائر فيه بالانخراط في الإصلاحات التي يقدمها الصندوق، وتم إبرام الاتفاق في ماي 1989 أهم ما نتج عنه:

- إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل1990 الذي جاد بعدة إصلاحات تخص السياسة النقدية والجهاز المصرفي في الجزائر.
- إنشاء مجلس النقد والقرض كأعلى هيئة للسلطة النقدية.
- تخفيض قيمة الدينار.
- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي.

ب- في ظل الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

استفادت الجزائر بموجب هذا الاتفاق بمبلغ 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، مقسمة على أربعة شرائح، لم تتمكن الجزائر من سحب الشريحة الرابعة لإخلالها بالاتفاق والتي كانت أهم بنود[2]:

- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 و جعلها في حدود 41 مليار دينار؛
- تخفيض قيمة الدينار لتقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على أن لا يتجاوز 25%؛

[1] بلقاسم العباس ، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الواحد والثلاثون، يوليو 2004، ص ص 06،07.

[2] دحمان عبد الفتاح ، أثر برامج الصندوق النقدي على أداء الجهاز المعرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني بعنوان " إصلاح النظام المصرفي الجزائري " جامعة ورقلة يومي11 و12 مارس 2008 ، ص 03.

- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5%.

ج- في ظل الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

كان من بين نتائجه:

- الحد من توسع الكتلة النقدية M2 وجعلها في حدود 14%.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
- جعل مستوى تدخل البنك في السوق النقدية في حدود 20%.
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.
- تخفيض قيمة الدينار من 23.5 دج للدولار إلى 35.1 دج.

ثانيا: السياسة الميزانية

تتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال السياسة الميزانية، فرفع الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام سوف يكون له أثر على مستوى الدخل المحلي على الأقل في الأجل القصير، ولذلك يرى البعض أن تأثير السياسة الميزانية يكون سريع من تأثير السياسة النقدية، خاصة في ظل وجود مرونة من جانب العرض.

وباعتبار أن الطلب في الجزائر كان مرتفع خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح مع الصندوق، في المقابل عجز جانب العرض على تلبيه ذلك الطلب، فكان المسعى هو احتواء الطلب وتخفيض قيمة العجز في الميزانية العامة، ولذلك أقر الصندوق اتخاذ التدابير التالية:

- ترشيد الإنفاق العام.
- التقليص من عمليات التوظيف خاصة في قطاع الوظيفة العمومية.
- تخفيض الدعم على بعض المواد الاستهلاكية ، وتحرير الأسعار.
- توقيف الدعم المباشر للمؤسسات الاقتصادية العمومية (التطهير المالي)، حيث تم إنهاء علمية إعادة الهيكلية في أواخر 1996 ، وإغلاق المؤسسات التي أثبت عجزها المزمن حيث تم غلق 900 مؤسسة عمومية[1]، وإخضاع بعضها لعملية الخصخصة .

[1]World Bank, Report No. 36270-DZ, People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review Assuring High Quality Public Investment, August 15, 2007, P 04.

– زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي واستحداث ضرائب جديدة مثل الضريبة على الدخل الإجماليIRG ، الضريبة على أرباح الشركاتIBS والرسم على القيمة المضافة TVA بموجب قانون المالية لسنة 1991.

2- برامج التعديل الهيكلي (التكييف الهيكلي) تخص برامج التعديل جانب العرض، فهي تهدف إلى رفع حجم السلع والخدمات المعروضة عند أي مستوى من الطلب، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات من شأنها رفع الإنتاج وتحسين معدلات استخدام عوامل الإنتاج والطاقة الإنتاجية وعادة ما يظهر أثرها في الأجل الطويل.

وتبرز برامج التعديل الهيكلي من خلال اتفاق التمويل الموسع من ماي1995 إلى ماي 1998، التي تحصلت الجزائر بموجب على 1169.28 وحدة حقوق سحب خاصة، وكان الهدف من هذه الاتفاق تحقيق مايلي[1]:

– تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛

– تخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% من الناتج المحلي خلال 1995-1999 إلى 2.2% من الناتج المحلي خلال 1997 – 1998؛

– مواصلة العمل من أجل تحقيق استقرار مالي خاصة من خلال تخفيض التضخم، مع تحقيق فائض في الميزانية؛

– تدعيم الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا(الشبكة الاجتماعية)؛

– رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمار العمومي ب 5.5% من الناتج المحلي.

3- قراءة في تطور معدلات النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق العام للفترة 1990– 1999

3-1: الإنفاق العام

نتطرق إلى تحليل تطور الإنفاق العام للفترة 1990-1999 بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) أدناه الذي يبين المقدار السنوي لكل من الإنفاق الإجمالي، نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.

[1] هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جوان 2016، جامعة بسكرة، ص 138.

جدول رقم (10): تطور الإنفاق العام خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنفاق الإجمالي (مليار دج)	142,5	235,3	308,7	390,5	461,9	589,1	724,6	845,2	875,7	961,7
نسبة تطور الإنفاق الإجمالي		65%	31%	26%	18%	28%	23%	17%	4%	10%
نفقات التسيير (مليار دج)	96,9	183,3	236,1	288,9	344,7	444,4	550,6	643,6	663,9	774,7
نسبة نفقات التسيير من الإنفاق الإجمالي	68%	78%	76%	74%	75%	75%	76%	76%	76%	81%
نسبة تطور نفقات التسيير		89%	29%	22%	19%	29%	24%	17%	3%	17%
نفقات الاستثمار (مليار دج)	45,6	52,0	72,6	101,6	117,2	144,7	174,0	201,6	211,9	187,0
نسبة نفقات الاستثمار من الإنفاق الإجمالي	32%	22%	24%	26%	25%	25%	24%	24%	24%	19%
نسبة تطور نفقات الاستثمار		14%	40%	40%	15%	23%	20%	16%	5%	-12%

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مستند مقدم من المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية

بعنوان: "Evolution des dépenses publiques de l'état 1990-2017 "

- **بالنسبة للإنفاق الإجمالي**

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن الإنفاق الإجمالي يتزايد من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 142.5 مليار دج سنة 1990 ليصل إلى 961.7 مليار دج سنة 1999؛ أي بنسبة زيادة ب575%، لكن نرى أن نسبة زيادة السنوية في الإنفاق الإجمالي تتناقص، حيث بلغت 65% سنة 1991 لتنخفض إلى 4% سنة1998 وتستقر عند 10% بين 1998 في 1999، وقد يرجع هذا التناقص في نسبة الزيادة السنوية للإنفاق الإجمالي إلى الاتفاق المبرم بين الجزائر وصندوق النقد الدولي الرامي في إحدى جوانبه إلى تقليص الإنفاق العام، وبالتالي يمكن القول أن مقدار الزيادة في الإنفاق العام خلال هذه الفترة كانت زيادة ظاهرية ترجع بالأساس إلى انخفاض قيمة الدينار.

- **نفقات التسيير**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نفقات التسيير تمثل أكبر نسبة من الإنفاق الإجمالي مقارنة بالإنفاق الاستثماري، حيث انتقلت من 68% سنة 1990 إلى 81% سنة 1999، في حين أن النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من الإنفاق الإجمالي قدرت ب 75.5%، ما يبين أن الإنفاق العام في الجزائر تغلب عليه نفقات التسيير. كما نلاحظ أن نسبة تطور نفقات

التسيير من سنة إلى أخرى متناقصة حيث إنخفضت من89% سنة 1991 إلى 3% سنة 1998 وتستقر عند 17% سنة 1999.

أما عن توزيع عن نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة 1990- 1999، فنلاحظ من خلال الشكل رقم (29) أدناه أن وسائل المصالح تمثل الجزء الأكبر من نفقات التسيير ب 45%، أما نفقات التدخلات العمومية فكانت في المرتبة الثانية ب 38%، ثم تليها أعباء الدين العمومي ب 17%، أما تدخلات السلطات العمومية فكانت نسبتها ضئيلة جدا .%0.33

شكل رقم (29) توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب للفترة 1990-1999

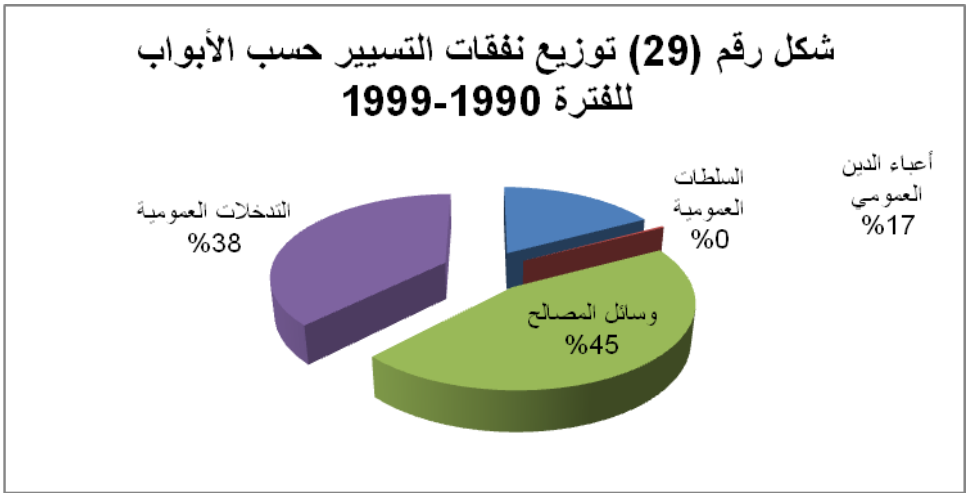

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية من 1962-2011، المالية العامة، الفصل 12، ص 215.

- **نفقات الاستثمار**

من خلال الجدول السابق رقم (10) نفقات الاستثمار تتزايد هي الأخرى كل سنة لكن أقل حجم من نفقات التسيير، حيث انتقلت من 45.6 مليار دينار سنة 1990 إلى 187مليار دج في سنة 1999 أي بمتوسط إنفاق سنوي ب130.81مليار دج، أما من ناحية التطور أو الزيادة النسبية السنوية لها فهي متناقصة حيث بلغت أكبر نسبة لها سنة 1992 و1993 ب 40% لتنخفض من سنة 1998 إلى 1999 ب -12% .

وبالنسبة للتوزيع القطاعي لنفقات الاستثمار يوضحه الشكل التالي:

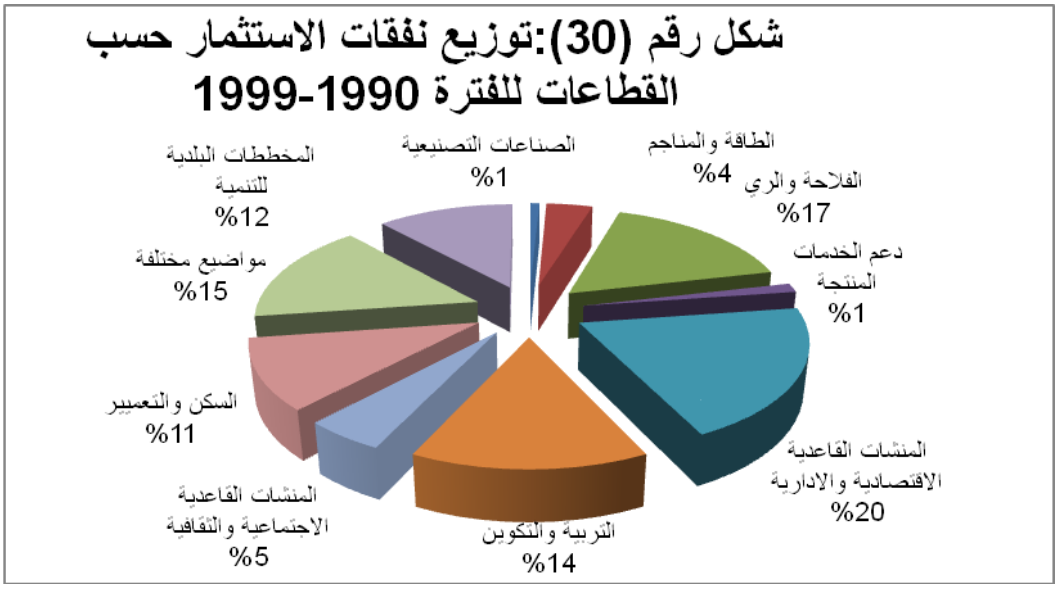

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم (03).

3-2 النمو الاقتصادي

نتطرق إلى تحليل النمو الاقتصادي للفترة 1990-1999 بالاستعانة بمعطيات الجدول التالي:

جدول رقم (11): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	1,1	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	-0.7	-1.8	2.1	-2.5	-0.4	-3.7	3.4	-0.9	5.6	2.3
نمو قطاع المحروقات	4,1	0,9	1,1	-0,8	-2,5	4,4	6,3	6,0	4,0	6,1
نمو قطاع الفلاحة	-6,2	15,4	4,6	-3,7	-9,0	15,0	23,9	-13,5	11,4	2,7
نمو قطاع الصناعة	3,5	-0,7	-5,6	-1,3	-4,4	-1,4	-8,7	-3,8	8,4	1,6
نمو قطاع البناء الأشغال العمومية والمياه	-3,1	-7,9	0,4	-4,0	0,9	2,7	4,5	2,5	2,4	1,4
نمو قطاع الخدمات	1,9	-4,6	2,3	-3,7	1,7	3,3	3,0	2,4	5,4	3,5

المصدر: مستند مقدم من طرف الديوان الوطني للإحصاء بعنوان
Principaux Indicat Macroécon financiers_DG_1990-2017.

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ بالنسبة لمعدل النمو بشكل عام خلال السنوات الأولى للإصلاحات (1990-1994) أنه سلبي، حيث بلغ متوسط معدل النمو -0.26%، ويرجع ذلك إلى استمرار أثر أزمة 1986 على الاقتصاد الوطني ونقص فعالية الإصلاحات المتخذة، إضافة لضعف نمو قطاع المحروقات ومعدل النمو خارج المحروقات .

ومع بداية الاتفاق الموسع عرف النمو الاقتصادي ارتفاع محسوس مقارنة بالفترة الأولى للإصلاحات، حيث وصل ل 3.8% سنة 1995 و4.1% سنة 1996 لينخفض إلى 1.1 سنة 1997 ، وبلغ مستوى قياسي سنة 1998 بنسبة 5.1%، ويرجع ذلك لتحسن معدل النمو في مختلف القطاعات خاصة قطاع الفلاحة، كما أن معدل النمو المتوسط للفترة 1995-1999 بلغ 3.46% وهو معدل ضعيف مقارنة بحجم الإصلاحات ومعدل النمو المستهدف خلال الفترة، وبالتالي يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 عرف نمو ضعيف وغير مستقر حيث تراوح بين -2.1% كأقل نسبة له و 5.1% كأعلى نسبة، نفس الشيء بالنسبة لمعدل النمو خارج قطاع المحروقات فهو الآخر عرف تذبذب بين -3.7% و 5.6%.

أما فيما يخص تطور معدل النمو بالنسبة للقطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني فإننا نسجل مايلي:

أ- قطاع المحروقات

عرف قطاع المحروقات خلال فترة 1990- 1999 معدل نمو موجب ماعدا سنتي 1993 و1994 كان سلبي 0.8- و2.5- على الترتيب، وسجل أقل نسبة موجبة له ب 0.9% سنة 1991 وأكبر نسبة موجبة سنة 1996 ب 6.3%، وتشير معظم الأبحاث والدراسات حول النمو الاقتصادي في الجزائر أن قطاع المحروقات هو المحرك الأساسي للنمو في الجزائر.

ب- قطاع الفلاحة

يعد قطاع الفلاحة النشاط الثاني المحرك للنمو الاقتصادي في الجزائر بعد قطاع المحروقات، إذ يعتبر مصدر دخل للكثير من العائلات الجزائرية، خاصة تلك القاطنة في الأرياف، وقد عرف معدل نمو قطاع الفلاحة خلال الفترة 1990 -1999 تذبذب لكن يعد أحسن من القطاعات الأخرى وذلك بتحقيق معدلات نمو أكبر، حيث بلغت أكبر نسبة له سنة 1996 ب 23.9%، وأقل نسبة 13.5% سنة 1997 أي سنة بعد تحقيق أكبر نسبة، ويرجع التذبذب الكبير في معدل نمو قطاع الفلاحة إلى التقلبات الجوية والكوارث التي قد يتعرض لها، إضافة إلى توقعات الفلاحين بناءا على المواسم السابقة.

ج- قطاع الصناعة

تُعول الدول الكبرى على القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وذلك لكونه يمتاز بقيمة مضافة كبيرة ومحرك للقطاعات الأخرى، إلى أنه في الجزائر يعد الحلقة المفقودة في سبيل استهداف معدل النمو المستدام، إذ عرف متوسط معدل نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 1990-1999 نمو سالب ب -1.2%، ويرجع ذلك إلى الاختلالات التي عرفها القطاع منذ الاستقلال، لاسيما فشل نموذج الصناعات المصنعة، إضافة للوضع الأمني الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة وضعف مساهمة الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي.

د- قطاع البناء الأشغال العمومية والري

يعتبر هذا القطاع من القطاعات التي تستخدم بشكل مكثف من اليد العاملة، إضافة إلى اعتباره محرك للقطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه عرف نمو سلبي خلال السنوات الأربعة الأولى بلغ متوسطه -3.6%، في حين عرف معدل نمو متوسط ضعيف خلال الفترة 1994-1999 ب2.4%.

ذ- قطاع الخدمات

باستثناء سنتي 1991 و1993 فإن معدل نمو قطاع الخدمات كان موجب إلا أنه ضعيف حيث بلغ مستوى قياسي سنة 1998 ب 5.4% ليستقر عند 3.5% سنة 1999.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2016

لا يمكن الحديث عن تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2016 دون التطرق إلى برامج الإنعاش كأحد أهم البرامج الاتفاقية في الجزائر، بالنظر للمبالغ الضخمة المرصودة لها، وتأثيرها على معدلات النمو خلال الفترة.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE 2001-2004

كان الهدف من هذا البرنامج إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك برفع ملاءة الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي، وتركيز الجهد على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة ومناصب العمل، تشجيع المؤسسة المنتجة

الصغيرة والمتوسطة الحجم، إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، تقوية الخدمات العمومية، تحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية[1].

وقد خصصت السلطات العمومية لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري، ليصل غلافه المالي النهائي مقدار 1.216 مليار دينار جزائري (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا[2].

الشكل رقم (31) نصيب القطاعات من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال2001-2004

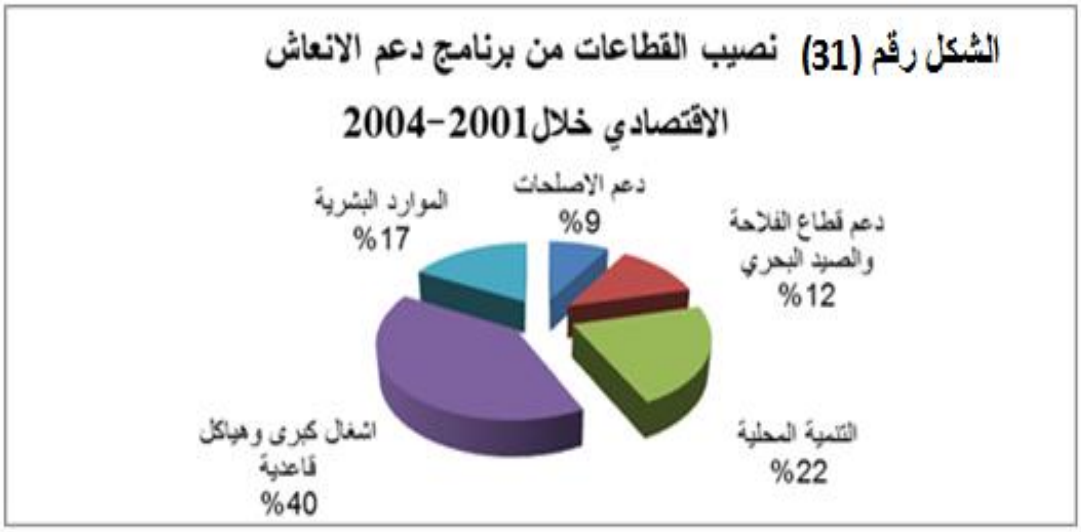

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001،ص:87.

إن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية (البنى التحتية) يمثل أكبر نسبة من قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 210.4 مليار دج ما يعادل 40.1% من المبلغ الإجمالي، وهو ما يدل على تأكيد السلطات العمومية على تطوير هذا القطاع وتدارك النقص والتأخر الحاصل فيه، وذلك لما له من أهمية بالغة في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، كما خصص لقطاع التنمية المحلية نسبة 22% من أجل تدارك النقص والخراب الذي خلافته العشرية السوداء،ثم قطاع التنمية البشرية ب 17% من أجل بناء المدرس والجامعات والمستشفيات، في

[1] بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم 25 افريل 2001، على الموقع
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm
، تاريخ الاطلاع يوم 2017/07/24 .

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، 2012، جامعة ورقلة، ص:147.

حين أن قطاع الفلاحة والصيد البحري مثل 12% فقط وهذا نظر لتخصيص برنامج خاص به عرف ب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ، وخصصت 09% من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لدعم الإصلاحات.

2- البرنامج التكميلي للدعم النمو PCSC(2005-2009)

جـاء هذا البرامج ليكمل مسار البرنامج السابق في إطار السياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار البترول حيث وصل متوسط سعر البرميل حوالي 68 دولار خلال هذا البرنامج، حيث كان الهدف من وراء تبني هذا البرنامج[1]:

- ✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج الوطني أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- ✓ انتهاج سياسات من شانها ترقية الشراكة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، من خلال ترقية المستوى المعرفي والتعليمي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيات في تثبيت المعارف؛

رخصة البرنامج الأصلية للبرنامج التكميلي لدعم النمو هي 4.202,7 مليار دينار[2]، لترتفع إلى مبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ب 1.071 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية لا سيما برنامج تطوير مناطق الجنوب بـ 432 مليار دينار الذي يشمل 10 ولايات جنوبية هي : أدرار، بشار، تندوف، إليزي، الوادي، غرداية، تمنراست، ورقلة، الأغواط وبسكرة. وبرنامج الهضاب العليا ب 668 مليار دينار وكذا المخصصات المالية لبعض الحسابات الخاصة للخزينة التي قدرت ب 1140 مليار دينار، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد بلغت 17.500 مليار دينار[3]، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، والشكل التالي يبين نصيب البرنامج للبرنامج التكميلي للدعم النمو.

---

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، مجلس الأمة، ابريل2005، ص ص06 و07،على الموقع : http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

[2] محمد مسعى، مرجع سابق، ص 147.

[3] المخطط الخماسي 2010-2014، بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، ص 01.

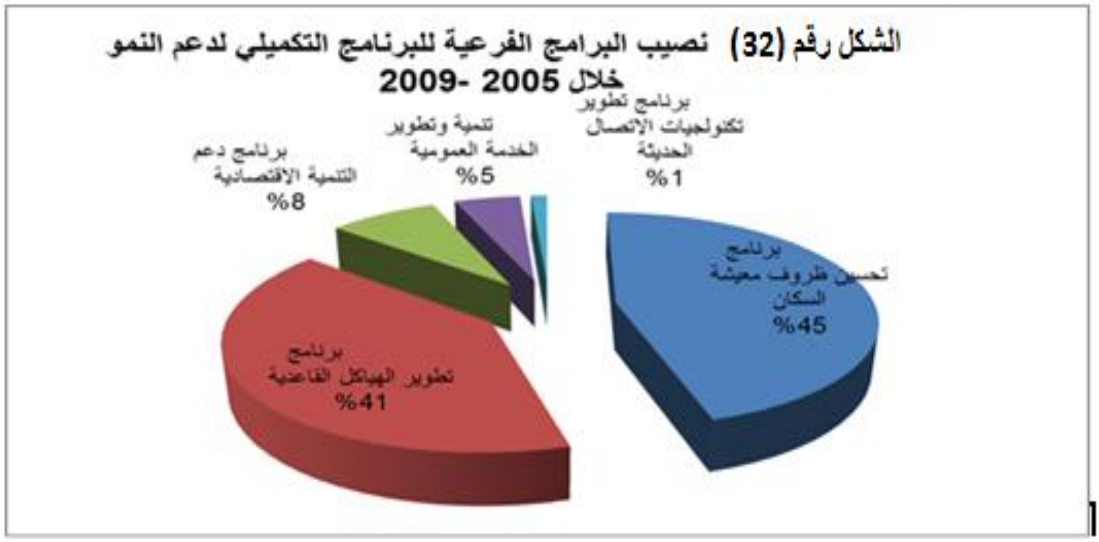

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات: بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان،2012-2013، ص:121.

من خلال الشكل رقم (32) نلاحظ أن العملية التنموية في برنامج دعم النمو وزعت على خمسة برامج فرعية من أجل توجيه المخصصات المالية حسب أهمية الأهداف المراد تحقيقها وحسب كل برنامج فرعي، حيث يأتي في المرتبة الأولى برنامج تحسين ظروف معيشة السكان الذي خصص له مبلغ 1908.5 مليار دينار، (45% من مبلغ الكلي للبرنامج) وهو يعكس التوجه الاجتماعي للسلطات العمومية من خلال انجاز السكنات بمختلف صيغها، بناء الجامعات والمؤسسات التربوية ،مؤسسات التكوين المهني، بناء المستشفيات، المنشآت الرياضية والثقافية إلى غيرها من المشاريع التي لها علاقة بالوضع المعيشي للمواطن، كما يتضمن المخصصات المالية الموجهة إلى برنامج تطوير مناطق الجنوب، برنامج الهضاب العليا والمخطط البلدي للتنمية.

ويأتي برنامج تطوير الهياكل القاعدية في المرتبة الثانية بـ 1703.1 مليار دينار (41% من مبلغ الكلي للبرنامج) وجه لانجاز مشاريع البنية التحتية في قطاعات النقل، الأشغال العمومية ،الموارد المائية وتهيئة الإقليم، ومن أهم المشاريع التي تندرج تحت هذا البرنامج : مشاريع المتعلق بتجديد وانجاز شبكة السكك الحديدية ومشروع الترامواي(ترامواي الجزائر، قسنطينة، وهران، ورقلة) وكذا بناء المطارات والموانئ، الطرق والطرق السريعة (الطريق السيار شرق- غرب على طول

1720)، بناء السدود وتحويل المياه (مشروع تحويل المياه من مدينة عين صالح نحو تمنراست)، إنجاز وتهيئة المناطق الصناعية.

وفي المرتبة الثالثة برنامج دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دينار (8% من المبلغ الكلي للبرنامج) موجه للقطاعات الاقتصادية من أجل دعمها وترقيتها، للإسهام في تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال قطاعات الفلاحة ،الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وفي المرتبة الرابعة تم تخصيص مبلغ 203.9 مليار دينار لبرنامج تطوير الخدمة العمومية (5% من مبلغ الكلي للبرنامج)، حيث حظيت قطاعات العدالة، المالية، الداخلية، التجارة والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بأهمية كبرى عن القطاعات الحكومية الأخرى، وفي مرتبة أخيرة خصص مبلغ 50 مليار دينار (1%من مبلغ الكلي للبرنامج) لبرنامج تطوير تكنولوجيات الاتصال الحديثة .

إن المشاريع الكبرى المخصصة في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 يدل على الرغبة الفعلية للدولة في تجاوز التأخر الملحوظ في مجالات عدة اقتصادية اجتماعية وبيئية، ومما لوحظ في هذا البرنامج التركيز الكبير على الجانب الاجتماعي وكذا التعمير إلى جانب البنية التحتية في توزيع الاستثمارات وهذا يشابه ما قامت به الدول المتقدمة في أول فترات نموها كدول شرق آسيا.

3- برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE 2010-2014

أتى هذا البرنامج لمواصلة سياسة الإنعاش التي إنطلقت منذ 2001، وقد خصص له مبلغ ضخم، حيث بلغت الميزانية الأولية له 21.214 مليار دينار حوالي 286 مليار دولار، ويشمل على شقين هما:

أ- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار .

ب- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار ،أي ما يعادل 156 مليار دولار .

ويهدف هذا البرنامج إلى[1]:

- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي الاجتماعي؛

[1] نفس المرجع، ص01.

- ✓ تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تحسين قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ✓ مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالماء الصالح للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛
- ✓ دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- ✓ إعطاء دفعة قوية لقطاع الصحة وتحسين الوضع الصحي للسكان؛
- ✓ النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- ✓ التأكيد على أهمية التعليم العالي والتكوين وتوسيع قاعدتهما؛

ويعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، استهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في برنامج التنمية البشرية، برنامج تطوير الهياكل القاعدية وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية[1]، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (33) : نصيب القطاعات من برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال 2010-2014

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المخطط الخماسي،

بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، ص:01.

[1] بالرقي التيجاني، تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011- دراسة تحليلية، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي ، الجزء الثالث، 2013، ص 225.

من خلال الشكل رقم 33 نلاحظ أن برنامج دعم النمو الاقتصادي يولي أهمية بالغة للتنمية البشرية ، إذ تم تخصيص 9903 مليار دينار لموضوع التنمية البشرية (بنسبة 45%) التي تخص تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية (الكهرباء والغاز)، ثم يليه قطاع تطوير الهياكل القاعدية بـ 8400 مليار دينار أي 38% من الغلاف الإجمالي للبرنامج ، الذي يخص استكمال مشاريع البنية التحتية التي لم تكتمل في البرنامج السابق 2005-2009 كإتمام الطريق السيار شرق – غرب واستكمال ربطه بـ830 كلم من الطرق، وإنجاز ازدواجية الطرق الوطنية على مسافة 700 كلم وإنجاز 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث العديد من الطرق وبناء وصيانة 20 ميناء للصيد البحري، وتحديث المطارات.

كما شمل البرنامج إتمام الطريق العابر للصحراء وتلبيسه على مستوى الإقليم الجزائري، من الجزائر العاصمة إلى الحدود مع دولة النيجر على طول 2415، ولقد مكن هذا البرنامج من تحسين البنية التحتية وتعزيزها في مختلف التراب الوطني الشيء الذي عزز من ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية خاصة تلك المتعلقة بالشباب، المدعمة من طرف أجهزة دعم التشغيل، حيث مكّن برنامج دعم النمو الاقتصادي من تخصيص 3600 مليار دينار جزائري (17%) لبرنامج التنمية الاقتصادية، الموجه للقطاعات الاقتصادية كالفلاحة والتنمية الفلاحية، دعم القطاع الصناعي العمومي من خلال تخصيص 2000 مليار دينار من القروض البنكية الميسرة من الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة للكهرباء وتدعيم الصناعة البتر وكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية[1]، كما حظي إقتصاد المعرفة باهتمام كبير من خلال تخصيص مبلغ 250 مليار دينار من أجل دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستخدام أنظمة الإعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة داخل المنظومة التعليمية والإدارات العمومية.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE

تزامن برنامج دعم النمو الاقتصادي والجزائر في ظرف مالي صعب نتيجة لتراجع مداخيل الجباية البترولية إثر انهيار أسعار البترول في السوق العالمية منذ جوان 2014، لكن بالرغم من ذلك فالسلطات العمومية أطلقت هذا البرنامج الذي يولي أهمية للاستثمار وخلق الشركات والرفع من إنتاجية القطاع الصناعي، كما يرتكز بشكل خاص على قطاعات أساسية

[1] المخطط الخماسي، مرجع سابق، ص03.

كالطاقة، شبكة المياه، البناء، الصحة ، التربية والتكوين المهني، والتوجه نحو الاعتماد على الاقتصاد الأخضر والقطاعات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة ومناصب الشغل. وقد خصصت السلطات العمومية مبلغ 262 مليار دولار لتحقيق أهداف البرنامج، التي تمحور في هدفين أساسيين هما[1]:

1) تحقيق نسبة نمو سنوي قدره 07% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وفي هذا الإطار واصلت الحكومة الجهود التي شرعت فيها في مجال تطوير المنشات الاجتماعية والاقتصادية .

2) تنويع الاقتصاد الوطني الذي لا يمكن أن يتحقق دون منظومة مصرفية ومالية عصرية و فعالة، قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني.

وعن التوزيع القطاعي للمخصصات المالية المستفيدة من هذا البرنامج خلال الثلاث سنوات الأولى لتطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (34): نصيب القطاعات من برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2017

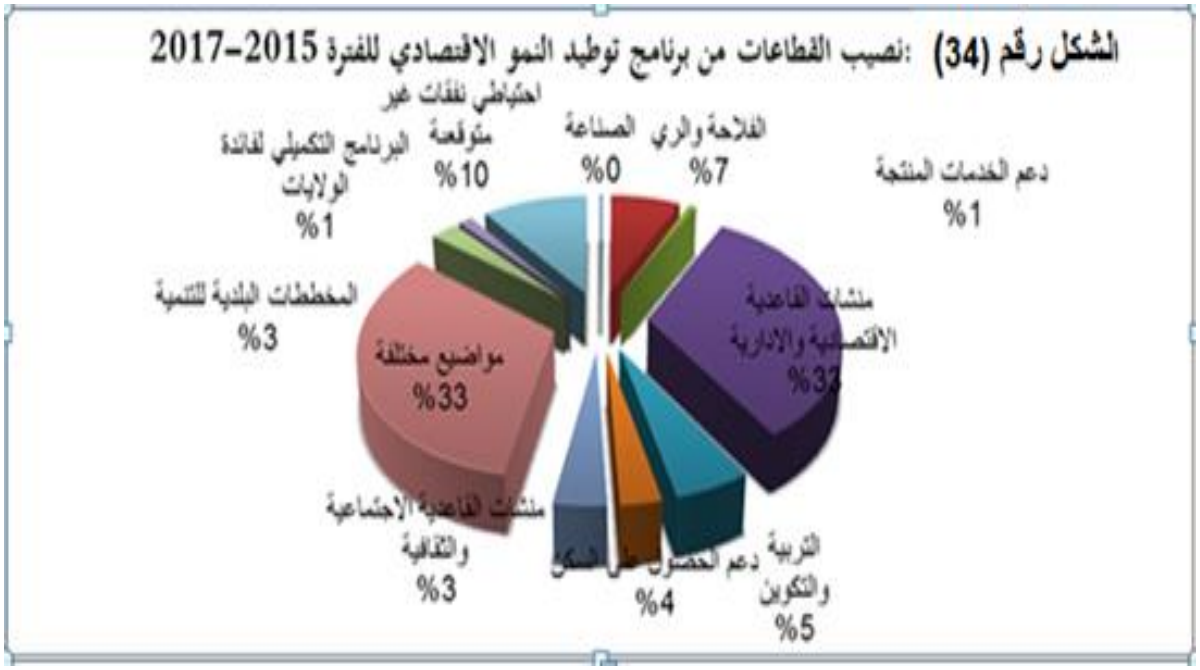

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق(ج) لقوانين المالية لسنوات:2015،2016،2017.

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Plan D'action du Gouvernement pour la mis en ouvre du programme du Président de la république, Mai 2014, P19.

5- قراءة في تطور الإنفاق العام والنمو خلال الفترة 2000-2016

5-1 الإنفاق العام

عرف الإنفاق العام في هذه الفترة تزايد كبير جدا مقارنة بالفترة 1990-1999 وذلك سواء من ناحية نفقات التسيير أو نفقات الاستثمار.

أ- بالنسبة لنفقات التسيير

نستعين بالجدول التالي لتحليل نفقات التسيير خلال الفترة 2000 – 2016

جدول رقم (12): توزيع نفقات التسيير حسب الأقسام خلال الفترة 2000- 2016

الوحدة: مليار دينار

السنوات	نفقات التسيير	أجور الموظفين	العتاد والصيانة	فوائد الدين العام	منح المجاهدين	إعانات التسيير	التحويلات الاجتماعية
2000	881,0	282,5	61,5	204,0	59,8	59,0	214,2
2001	1 037,7	326,9	66,6	243,8	56,1	73,2	271,1
2002	1 038,6	336,2	68,8	139,6	77,3	88,4	328,3
2003	1 163,5	374,5	63,4	161,3	62,1	102,1	400,1
2004	1 241,3	442,3	71,7	177,6	74,4	113,3	362,0
2005	1 232,6	452,6	76,0	81,6	74,1	125,8	422,5
2006	1 452,1	490,9	95,7	107,2	91,1	142,1	525,1
2007	1 642,9	584,2	93,9	91,1	102,5	165,2	606,0
2008	2 290,5	780,9	111,7	89,1	99,9	209,4	999,5
2009	2 255,1	829,2	112,5	86,5	115,7	236,5	874,7
2010	2 736,2	1 138,9	121,8	50,7	148,3	316,0	960,5
2011	3 945,1	1 681,1	129,7	104,9	154,3	422,2	1 452,9
2012	4 691,4	1 907,4	135,2	94,4	177,5	426,4	1 950,5
2013	4 081,3	1 756,4	159,7	93,0	192,8	401,6	1 477,8
*2014	4 495,0	1 941,0	162,0	38,0	218,0	0	2 136,0
*2015	4 617,0	2 127,0	180,0	43,0	223,0	0	2 044,0
*2016	4 587,0	2 219,0	186,0	47,0	226,0	0	1 909,0

المصدر: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/budget2013.pdf

***IMF,Algeria 2018 Article 04 consultation- Press releuse stoff report and statement by the executive Director for Algeria,IMF Country report No,18/168 , June 2018, P:30.**

نلاحظ أن نفقات التسيير تزايدت أكثر مما كانت عليه في الفترة 1990-1999 والتي لم تتخطى عتبة 1000 مليار دينار، حيث انتقلت من 881 مليار دينار سنة 2000 إلى 4587 مليار دينار سنة 2016 ، أن نسبة زيادة ب 421% ومتوسط سنوي 2552.3 مليار دينار، وقد

ارتفعت نفقات التسيير بشكل ملحوظ في سنة 2008 (ارتفاع بمقدار 647.6 مليار دينار على سنة 2009) نظرا للارتفاع كتلة الأجور التي عرفت شبكة استدلالية جديدة .

كما أن الفترة 2010 -2012 هي الأخرى عرفت زيادة معتبرة في نفقات التسيير وذلك لمراجعة أغلب القوانين الأساسية التي نتج عنها مخلفات مالية ضخمة، أما سنة 2016 انخفضت نفقات التسيير من 4617 مليار سنة 2015 إلى 4587 مليار سنة 2016، ويرجع ذلك إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر وتجميد عمليات التوظيف كنتيجة لتراجع مداخيل الجزائر عقب انخفاض أسعار النفط .

وبالنسبة لنفقات التسيير حسب الأقسام فنلاحظ من خلال الشكل أدناه أن أجور الموظفين تمثل القسم الأكبر من نفقات التسيير بواقع 41% خلال الفترة 2000- 2016، تليها التحويلات الاجتماعية ب 39% مثل نفقات دعم المستشفيات ودعم الأسعار، وهي نسبة تدل على الدور الاجتماعي الذي تقوم به الدولة اتجاه مواطنيها، في حين تمثل كل من إعانات التسيير ومنح المجاهدين 7% و5% على الترتيب ، بينما فوائد الدين العام والعتاد والصيانة فكانت نسبتها متساوية خلال الفترة ب 4%.

شكل رقم(35): توزيع نفقات التسيير حسب الاقسام للفترة 2000-2016

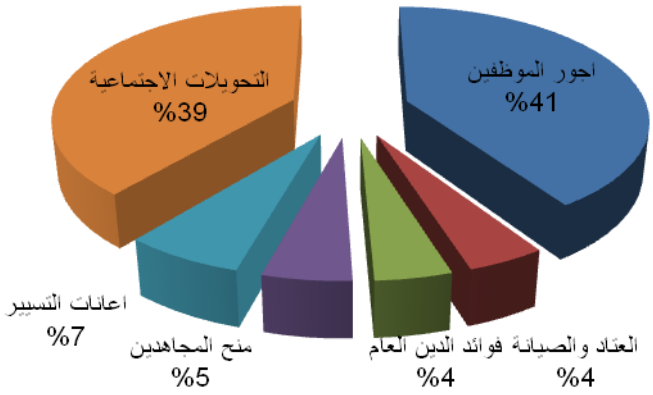

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

ب- بالنسبة لنفقات الاستثمار

وفقا لمعطيات الجدول رقم (13) أدناه، انتقلت نفقات الاستثمار من 290.2 مليار سنة 2000 إلى 2744.3 مليار دج سنة 2015 مليار دج واستقرت عند 2403.2 مليار دج في

2016، أي بمتوسط إنفاق سنوي يقدر ب 1240.82 مليار دينار، أما متوسط نفقات الاستثمار خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي بلغت 396.5 مليار دينار، البرنامج التكميلي للدعم النمو 1093.2 مليار دج، برنامج دعم النمو الاقتصادي ب 1699 مليار دج، أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي استمر فقط لسنة 2015 ب2744.3 مليار دج و2016 ب2403.2 مليار دج، ورغم تزايد نفقات الاستثمار فإنها تمثل فقط 33% من إجمالي النفقات خلال الفترة لتبقي نفقات التسيير تمثل الجزء الأكبر ب 67% من إجمالي النفقات.

جدول رقم (13): توزيع نفقات الاستثمار حسب القطاعات للفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الصناعات التصنيعية	الفلاحة والري	دعم الخدمات المنتجة	المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية	التربية والتكوين	المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	السكن والتعمير	مواضيع مختلفة	المخططات البلدية للتنمية	إجمالي نفقات الاستثمار
2000	7,3	43,1	2	63,8	38,8	12,3	69,5	22,5	30,9	**290,2**
2001	6,4	59,6	7,5	84,6	53,5	15,9	78	27,1	36,1	**368,7**
2002	7,6	102,4	8,6	94,2	56	27,4	88,4	22,6	41,1	**448,3**
2003	5,9	83,5	12,4	102,3	60	31,5	74,9	27,4	43,1	**441**
2004	0,2	97,5	9,9	101,2	61,8	30,8	65,9	39,2	27,9	**434,4**
2005	0,1	138,5	12,1	185,2	84,5	35,6	67,5	66,8	37,2	**627,5**
2006	0,2	181,6	11,6	263,9	84,1	32,9	89,7	79,5	51,1	**794,6**
2007	0	199	15	434,8	126,2	41,8	184,7	96,6	79,3	**1177,4**
2008	0,1	247,4	23,4	619,6	135,7	54,9	187,6	93,3	78,9	**1440,9**
2009	0,2	282,3	17,2	484,2	144,9	68,5	230,8	119,9	77,6	**1425,6**
2010	0,2	294,5	15,3	495,4	153,5	71,2	293,5	119,6	65,3	**1508,5**
2011	0,2	352	27,1	572,4	142,3	89,1	174,9	125,5	61,3	**1544,8**
2012	0,6	256,2	24	422,3	147,9	112,1	499,6	238,2	60,7	**1761,6**
2013	1	222,4	26,4	600,5	165,5	97	200	250	70	**1632,8**
2014	2,8	203,5	29,3	781,6	243,8	236,6	127,5	360	65	**2050,1**
2015	5,5	314,5	50,5	1076,3	233	197,5	264,7	502,3	100	**2744,3**
2016	7,3	271,4	36,2	685,7	159,7	113,1	469,8	600	60	**2403,2**
المجموع	**45,6**	**3349,4**	**328,5**	**7068**	**2091,2**	**1268,2**	**3167**	**2790,5**	**985,5**	**21093,9**

المصدر: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/budget2013.pdf

بالنسبة لسنوات من 2014 إلى 2016 اعتمادا على الملحق (ج) لقانون المالية للسنوات المعنية.

أما نفقات الاستثمار حسب القطاعات فهي موضحة في الشكل رقم (36) أدناه، حيث أن نفقات قطاع المنشأة القاعدية الاقتصادية والإدارية تمثل أكبر نسبة ب 33% أي 7068 مليار دج خلال الفترة ، بحيث انتقل من 63.8 مليار دج سنة 2000 إلى 1076.3 مليار دج سنة 2015 كأكبر قيمة لتنخفض سنة 2016 إلى 658.7 مليار دج ، ثم يليه في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة والري ب نسبة 16% أي 3349.4 مليار دج ، حيث انتقل من 43.1 مليار دج سنة 2000 ليستقر عند 271.4 مليار دج سنة 2016، وفي المرتبة الثالثة قطاع السكن والعمران ب 15% من إجمالي نفقات الاستثمار أي 3167 مليار دج، ثم يليه نفقات على مواضيع مختلفة ب 2790.5 مليار دج ، أي بنسبة 13%، في حين أن قطاع التربية لم يمثل سوى 10%، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية 6%، المخططات البلدية للتنمية 5%، دعم الخدمات المنتجة 2% وقطاع الصناعة بنسبة ضئيلة جدا قاربت الصفر 0.002 % أي45.6 مليار دج فقط .

الشكل رقم (36): توزيع نفقات الاستثمار خلال الفترة 2000-2016

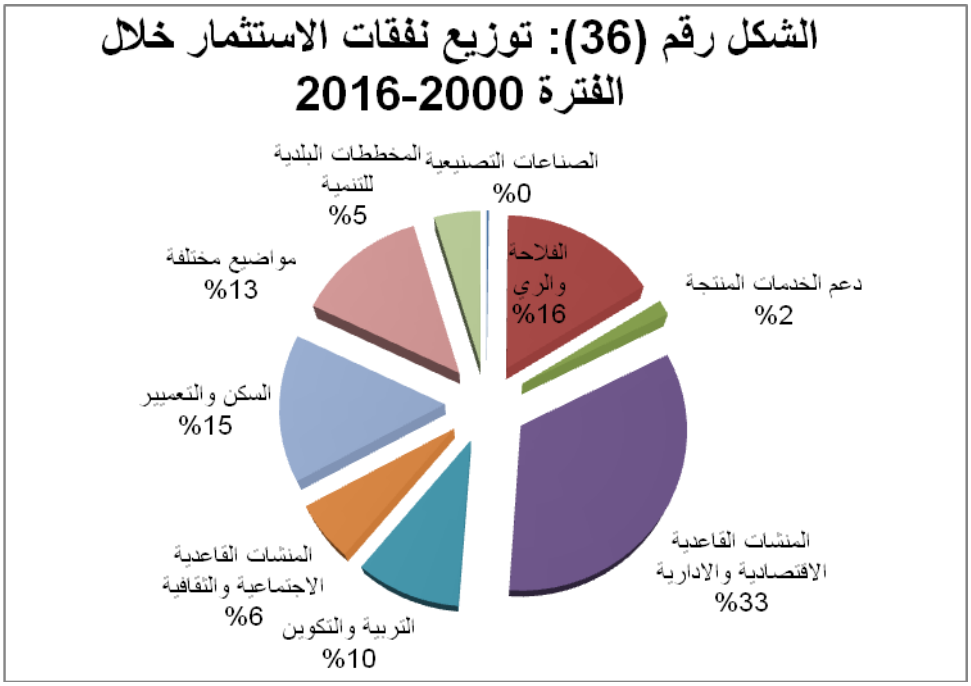

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق

5-2 النمو الاقتصادي

إن إطلاق الجزائر ببرامج الإنعاش الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة كان الغرض منه تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية بعد فترة الإصلاحات، خاصة استهداف معدل

نمو سنوي مضطرد، ويمكن تحليل تطور معدل النمو خلال الفترة 2000-2016 بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (37): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

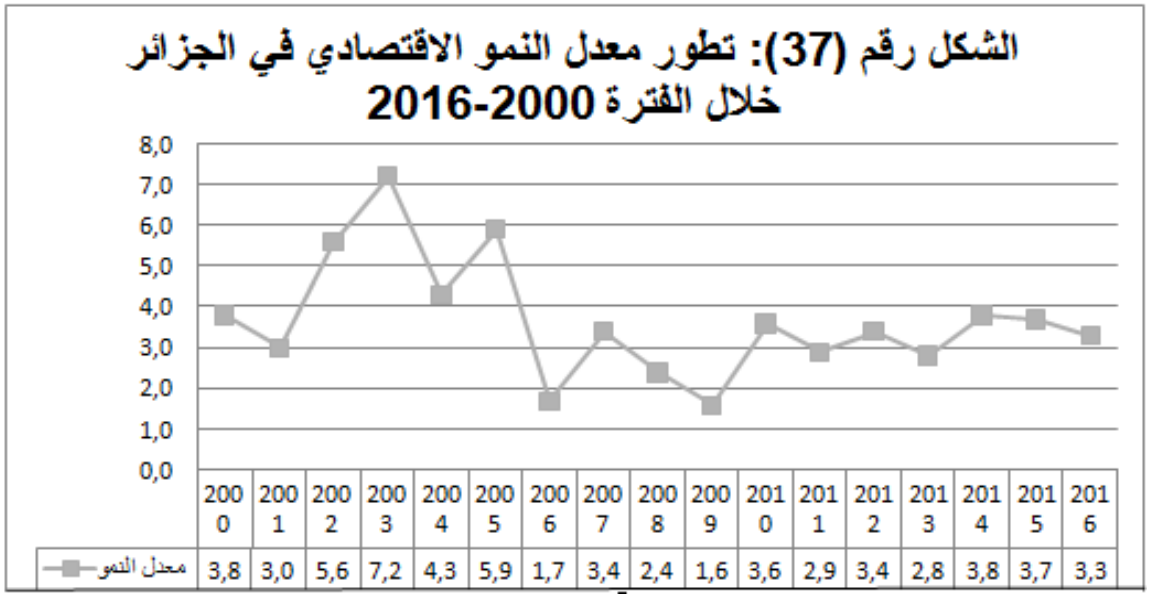

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مستند مقدم من طرف الديوان الوطني للإحصاء بعنوان Principaux Indicat Macroécon financiers_DG_1990-2017.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل النمو عرف تحسن ملحوظ خلال الفترة 2000-2005 أي خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 ، حيث كان معدل النمو 3.8% سنة 2000 ليبلغ أقصى حد له نحو الارتفاع سنة 2003 ب 7.2% بفضل تحسن نمو قطاع المحروقات الذي وصل خلال نفس إلى 8.5% ونمو قطاع الفلاحة ب19.5%، وهي أعلى نسبة يحققها القطاع خلال الفترة 2000- 2016 ، ثم انخفض معدل النمو إلى 5.9% سنة 2005 غير أنه في سنة 2006 تراجع معدل النمو بشكل كبير حيث وصل إلى 1.7%، وهي نفس السنة التي سجل فيها قطاع المحروقات نسبة نمو سالبة ب - 3% ما يدل على أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر إنما يتأثر بشكل كبير بنمو قطاع المحروقات .

وفي الفترة 2007 -2015، عرف معدل النمو تذبذب تارة نحو الانخفاض كان أقلها سنة 2009 ب 1.6% أي بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، وتارة أخرى نحو الارتفاع كان أعلاها سنة 2014 ب 3.8% رغم الانخفاض الشديد الذي عرفته أسعار النفط في السداسي الثاني من نفس السنة، ما يستدعي ضرورة البحث عن موارد أخرى لاستهداف النمو الاقتصاد

خارج قطاع المحروقات ، ولا يكون ذلك إلا بحتمية التنويع الاقتصادي (ربة البيت الماهرة لا تضع البيض في سلة واحدة)، وبالنسبة لنمو القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني فتظهر في الجدول التالي :

جدول رقم (14): نسبة نمو القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2016

السنوات	قطاع المحروقات (%)	قطاع الفلاحة (%)	قطا الصناعة (%)	قطاع البناء الأشغال العمومية والري (%)	قطاع الخدمات (%)
2000	4,0	-4,6	1,9	6,4	7,6
2001	-1,9	12,8	5,1	5,2	4,8
2002	3,9	-1,2	4,7	10,3	6,7
2003	8,5	19,5	2,4	5,6	5,2
2004	3,0	5,4	2,8	9,4	6,4
2005	5,7	2,3	3,4	9,8	9,7
2006	-3,0	8,1	3,5	13,0	6,4
2007	-0,9	2,5	3,0	8,9	10,1
2008	-3,2	-3,8	6,2	8,7	8,6
2009	-8,0	21,1	8,5	8,5	7,7
2010	-2,2	4,9	3,4	8,9	7,3
2011	-3,3	11,6	4,2	5,2	7,3
2012	-3,4	7,2	5,1	8,2	6,4
2013	-6,0	8,2	4,1	6,8	8,5
2014	-0,6	2,5	3,8	6,8	8,1
2015	0,4	6,4	4,3	5,0	5,3
2016	6,0	2,1	3,7	5,7	3,8

المصدر: مستند مقدم من طرف الديوان الوطني للإحصاء بعنوان
Principaux Indicat Macroécon financiers_DG_1990-2017

- **قطاع المحروقات**

خلال الفترة 2000- 2005 سجل قطاع المحروقات نسبة نمو متذبذبة لكنها موجبة ماعدا سنة 2001 أين سجل معدل سلبي ب - 1.9%، وحقق أكبر نسبة نمو سنة 2003 ب 8.5% ، أي يمكن القول أن الفترة 2000- 2005 هي أحسن فترة لنمو قطاع المحروقات في الجزائر.

خلال الفترة 2006 – 2014 هي أسوء فترة لنمو قطاع المحروقات، حيث سجل نمو سلبي وصل أدناه – 8% سنة 2009.

في سنة 2015 و2016 حقق قطاع المحروقات نمو إيجابي حيث وصل إلى 0.4 % و 6% على الترتيب، رغم إنخفاض أسعار النفط منذ 2014.

- **قطاع الفلاحة**

عرف قطاع الفلاحة في سنة 2000 نمو سلبي ب 4.6 – ليرتفع في سنة 2001 إلى 12.8% ثم يحقق نمو سلبي في سنة 2002، ويرتفع مرة أخرى إلى 19.5% سنة 2003، ثم ينخفض، ويبقى يتراوح بين الانخفاض والارتفاع حيث وصلت أعلى نسبة له سنة 2009 ب 21.1%، ليستقر عند 2.1% سنة 2016. ورغم معدل النمو المرتفع في قطاع الفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى إلا أنه لا يزال بعيد على النتائج المرجوة مقارنة بالإمكانات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، ما يستدعي المزيد من الإصلاحات في هذا القطاع ليخلف قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال خاصة في المحاصيل الإستراتجية مثل الحبوب واللحوم.

- **قطاع الصناعة**

حقق هذا القطاع نمو موجب خلال الفترة حيث تراوح معدل النمو بين 1.9% كأقل نسبة له سنة 2000 و 8.5% كأكبر نسبة له في سنة 2009، وبالرغم من هذه النتائج التي حققها القطاع الصناعي إلا أنه لازال ضعيف ويرتكز فقط على بعض الصناعات الغذائية والميكانيكية ولا يمثل نسبة كبيرة في حجم الصادرات الجزائرية.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية والري**

سجل هذا القطاع نسب نمو معتبرة وذلك لأن أغلب المخصصات المالية لبرامج الإنعاش كانت موجهة لهذا القطاع مثل إنجاز السكنات، الطرق، تحويل المياه والسدود، حيث سجل معدلات نمو ايجابية تراوحت بين 5.2% و13% كأعلى نسبة سجلت في سنة 2006.

- **قطاع الخدمات**

عرف هذا القطاع هو الآخر معدلات نمو ايجابية أقلها كان ب 3.8% سنة 2016 و أكبرها 10.1% سنة 2007 ، كما عرفت الفترة 2008 سنة 2014 نوع من الاستقرار في معدل النمو تراوح بين 7%و8%.

من خلال تحليل معدلات النمو خلال الفترة 2000-2016 نستنتج أن برامج الإنعاش كان لها أثر كبير في رفع مؤشرات التنمية بجميع أبعادها، كما كان لها دور في تحسين معدل نمو بعض القطاعات كالبناء والأشغال العمومية والري، إلا أنها لم تساهم بشكل كبير ومرضي في رفع واضطراد معدل النمو بشكل عام مقارنة بالمبالغ المالية الضخمة المخصصة لها.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول الجانب النظري لاستخدام الدراسة القياسية، وفي المطلب الثاني تحليل نتائج الدراسة القياسية باستخدام التكامل المشترك ضمن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

المطلب الأول: منهجية بناء النموذج القياسي

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها

محاولة منا للإجابة على الإشكالية العامة للبحث والتحقق من الفرضيات سوف نستخدم في الدراسة القياسية أربعة متغيرات نراها مناسبة وهي:

أ- **المتغيرات التفسيرية**

- الإنفاق العام الجاري والذي تمثله نفقات التسيير في الجزائر ونرمز له بـ LDEPF.
- الإنفاق العام الاستثماري والذي تمثله نفقات التجهيز في الجزائر ونرمز له بـ LDEPI.
- أسعار النفط تم أخذ أسعار النفط الجزائري صحاري بلاند ونرمز له بـ LPSB.

ب- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونرمز له بـ LRGDP.

ولقد تم الحصول على بيانات الدراسة من وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والاستشراف بناءاً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، من سنة 1990 إلى سنة 2016، والقيم مأخوذة بوحدة مليار دينار جزائري، وقد تم إعادة صياغة البيانات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي، حيث تعتبر الصيغة اللوغربتمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية، ذلك كونها تبين مرونة المتغيرات الاقتصادية المفسرة وأثرها على المتغير التابع، إضافة إلى أنها تقلل من تشتت البيانات.

وقبل صياغة النموذج القياسي يجب الاستعانة بالنظرية الاقتصادية في تحديد العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغيرات التابعة، ثم تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج**

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج، وإنما توضح بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم، من أهمها[1]:

- **أسلوب الانتشار:** ويتم ذلك من خلال رسم بيانات الظاهرة على شكل انتشار ومعاينته، ومن ثمة يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، غير أنه يأخذ على هذا الأسلوب في عدم إمكانية استخدامه في حالة الانحدار الذي يشمل أكثر من متغيرين.

- **أسلوب التجريب:** يقوم هذا الأسلوب على تجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، ويجب الأخذ في عين الاعتبار عند صياغة العلاقة الرياضية:

- درجة تعقيد الظاهرة.
- الهدف من تقدير النموذج.
- مدى توفر البيانات.
- النموذج القياسي المستخدم.

وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعبير عن المتغيرات المفسرة التي يعتقد الباحث أن لها تأثير على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016.

$$LRGDP=F(\ LDEPF,LEPI,LPSB) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وتمثل المعادلة (1) الصيغة الرياضية للنموذج، أما الصيغة القياسية تكون على الشكل التالي:

$$LRGDP_t = B_0 + B_1\ LDEPF + B_2\ LDEPI + B_3\ LPSB + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

B_0 تمثل الحد الثابت في معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$B_1.B_2.B_3$ تمثل مرونات الإنفاق العام الجاري، الإنفاق العام الاستثماري، أسعار النفط على التوالي.

ε_t: متغير عشوائي.

[1] طارق محمد الرشيد، المرشد في القياس التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

2- السلاسل الزمنية واستقرارها

2-1 تعريف السلاسل الزمنية

تعتبر البيانات المأخوذة عن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية جزء يحاكي تطور وتغير تلك الظواهر، والذي يفيد الباحث في دراستها والتنبؤ بمسارها المستقبلي بالاستعانة بالتحليل الإحصائي، ويطلق على تلك البيانات " السلاسل الزمنية".

والسلسة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية.....) على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول[1]، وتعرض السلسلة الزمنية عادة في شكل جدول، أو تمثل في شكل بياني.

وقبل استخدام السلسلة الزمنية في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير أو توقع، كما يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواء كان إقليما أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.[2]

2-2 استقرار السلسلة الزمنية

يعد اختبار استقرار السلسلة الزمنية المرحلة الأساسية في عملية النمذجة القياسية، ويقال أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت الخصائص الإحصائية لها ثابتة خلال الزمن[3]؛

أي أن هذه الخصائص لا تتغير بالإزاحة إلى الأمام أو الخلف.

وبمعنى آخر أن السلسلة الزمنية X_t تكون مستقرة إذ تحقق ما يلي[4] :

- ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التباين المشترك لأي قيمتين يعتمد على فرق الزمن لهما.

---

[1] سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبيد العزيز، الطبعة الأولى، 2005م، ص 5.

[2] عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة 1998/2012- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014- 2015، ص 244.

[3] Jan Grandell .Time Series analysis. P2 at htpp ://www.math.kth.se/matstat/s f.2943./TS. Pdf.

[4] سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد2، 2016، جامعة آل البيت، الأردن، ص 217.

ومما سبق نستخلص شروط استقرار السلسلة الزمنية بالشكل الرياضي:

$$E(x_t) = E(x_{t+k}) = \mu$$
$$Var(x_t) = E[x_t - E(x_t)]^2$$
$$Var(x_{t+k}) = E[x_{t+k} - E(x_{t+k})]^2 = \sigma^2$$
$$Cov(x_t, x_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)]^2 = Cov(x_{t+k}, x_{t+k+s}) = v(k)$$

ومن أهم الاختبارات المستخدمة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية إختبار ديكي فولر واختبار فيلبس بيرون.

أ- اختيار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller test

فكرة هذا الاختبار أنه إذا كان معدل الانحدار للمعادلة يساوي الواحد، فإن ذلك يبين وجود مشكلة جذر الوحدة، والذي يعني عدم استقرار السلسلة الزمنية حيث المعادلة هي

$$y_t = \rho\, y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

ε_t تشويش أبيض له خصائص المتغير العشوائي .

فإذا كانت P معنوية دل ذلك على عدم استقرار السلسلة ويتم معالجتها بالفروق.

وقد افترض هذا الاختبار في صيغته البسيطة عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، لكن إن وجد هذا الارتباط سيجعل نتائج التقدير غير دقيقة وزائفة، لذلك طور هذا الاختبار ليعرف باختبار ديكي فولر الموسع وأصبح يأخذ الصيغة التالية:[1]

$$\Delta y_t = \alpha + \rho\, y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \delta\, y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث Δ يشير للفرق الأول، و m تمثل طول الفجوة الزمنية.

أي أن نموذج ديكي فولر الموسع أضاف للمعادلة البسيطة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة $(\sum_{i=1}^{m} \delta\, y_{t-i})$ للتخلص من الارتباط الذاتي(Autocorrelation) لحد الخطأ، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية m يتم عادة استخدام معيار (Schwarz) أو (Aikaike).

ويتم تقدير المعادلة (y) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وحساب إحصائية (t) ومقارنتها مع القيمة الحرجة(الجدولية) المطورة بواسطة Mackinnon[1].

[1] كامل العلاوي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 270.

فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة فهذا يعني رفض الفرضية العدمية $H_0: P = 1$ وقبول الفرضية $H_1: P \neq 1$ ومن ثمة السلسلة مستقرة.

ب: اختبار فيليبس وبيرون Phillips Perron test

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي جد فعال، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، ويلغي التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، ويستخدم اختبار PP نفس القيم الحرجة التي يستخدمها اختبار ADF.[2]

ويجمع الإحصائيون على أن اختبار فيلبس بيرون يعد أدق من اختبار ديكي فولر، لذلك في حالة وجود اختلاف بين الاختبارين فإنه يُرجح اختبار فيلبس بيرون.

3- اختبار التكامل المشترك ضمن منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

3-1 مدخل لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

إن تأثير المتغيرات المفسرة في المتغيرات التابعة في الظواهر الاقتصادية يحتاج عادة إلى فجوة زمنية أو وجود فاصل زمني، وتكون الظواهر الاقتصادية في حالة ديناميكية في أغلبها، بل أنها قد ترتبط بقيم ماضية لها.

وبالتالي ينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المفسر خاصة وأنه هناك فترة زمنية بين اتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للتغير في متغير السياسة الاقتصادية[3]،

وتوجد طرق وتقنيات للتحليل الانحدار تعتمد على فترات الإبطاء الموزعة، والتي منها منهجية ARDL التي طورها كل من Pesaran and Shin (1995- 1999) Pesaran et al (1996) و Pesaran (1997) ، حيث يتم استخدام هذه المنهجية سواء كانت السلاسل

[1] شفيق عربش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 05 ، 2011. ص 84.

[2] سهام يوسف علي، فاطمة محمد الجويفي، محددات الطلب على العمالة في القطاع الزراعي في ليبيا للفترة 1975- 2014، دراسة تطبيقية بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، مجلة المختار للعلوم، المجلد33، العدد4، 2018، ص 358.

[3] وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 380.

الزمنية مستقرة عند المستوى I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط بينهما، على أن لا تكون أحد السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية I(2)[1].

ومن الخصائص والمميزات الأخرى لمنهجية ARDL:[2]

- أن تطبيقها يكون أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة، على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى، التي تتطلب حجم عينة كبيرة حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.
- أن منهجية ARDL تعمل على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في معادلة واحدة.
- تسمح بإدراج المتغيرات الصماء في اختبار التكامل المشترك.

3-2 اختبار الحدود

نقول أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، وكانت لهما علاقة توازنية في المدى الطويل على الرغم من وجود اختلاف في الزمن القصير.

وتتيح منهجية ARDL اختبار الحدود(Bound Test) للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار منهج تصحيح الخطأ غير مقيد وفقا للمعادلة التالية[3] :

$$\Delta LRGDP_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}\,\Delta LRGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} a_{2i}\,\Delta LDEPF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} a_{3i}\,\Delta LDEPi_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} a_{4i}\,\Delta LPSB_{t-i} + B_1\Delta LRGDP_{t-1} + B_2\Delta LDEPF_{t-1} + B_3\Delta LDEPI_{t-1} + B_4\Delta LPSB_{t-1} + \varepsilon t$$

حيث:

Δ الفرق الأول، a_0 الحد الثابت

$a_0, a_{2i}, a_{3i}, a_{4i}$ معاملات العلاقة القصيرة الأجل.

B_1, B_2, B_3, B_4 معاملات العلاقة طويلة الأجل.

---

[1] Jarita Duasa. Déterminants of. Malaysian Trade Balanee. An ARDL Bound Testing Appraoeh. Jaurnal of Econanic Cooperdion. V 28. No.3.2007.Turkey. P 24.

[2] بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال 1987- 2016، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2018، جامعة الشلف، ص 62.

[3] أحمد علي الحوتة، العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حالة ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلدان 31- 32 لسنة 2012- 2013، جامعة بنغازي، ليبيا، ص 06.

P إبطاء المتغير التابع.

q_1, q_2, q_3 فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية.

فرض العدم والذي يتضمن عدم وجود علاقة التكامل المشترك

$$H_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة

$$H_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq 0$$

ولتقدير علاقة التكامل المشترك، يتم حساب إحصائية F حسب طريقة المربعات الصغرى، ويتم مقارنتها مع قيمة F الحرجة المعدة من قبل Pesaran et al، فإذا كانت F المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة العليا، يتم رفض فرض العدم H_0 وقبول H_1 ، أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل،أما إذا كانتF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا يتم قبول H_0 ورفض H_1، وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي حالة إذا كانت F المحسوبة تقع بين القيمة الدنيا والعليا فإنه لا يمكن حسم وجود علاقة من عدمه في المدى الطويل.

وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج ARDL وذلك في الأجلين الطويل والقصير في إطار نموذج تصحيح الخطأ ECM (Error Correction Model).

- في علاقة الأجل الطويل نستخدم المعادلة التالية[1]:

$$LRGDP_t = C + \sum_{i=1}^{p} \theta\, LRGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \lambda_1\, LDEPF_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_2} \lambda_2\, LDEPI_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_3} \lambda_3\, LPSB_{t-1} + \upsilon t$$

θ معامل المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة.

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$ معاملات المتغيرات التفسيرية.

υt حد الخطأ العشوائي.

[1] أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط ، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 25، 2016، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ص ص 215- 216.

في علاقة الأجل القصير نستخدم المعادلة التالية[1] :

$$\Delta LRGDP_t = \beta + \sum_{i=1}^{m} \gamma \, \Delta \, LRGDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{n_1} \delta_1 \, \Delta \, LDEPF_{t-i} + \sum_{i=0}^{n_2} \delta_2 \, LDEPI_{t-i} + \sum_{i=0}^{n_3} \delta_3 \, \Delta LPSB_{t-i} + \psi \, ECT_{t-1} + \omega t$$

حيث ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير في اتجاه الأجل الطويل.

4- اختبار جودة النموذج واستقراره

قصد التأكد من صحة النموذج القياسي، هناك مجموعة من الاختبارات التي يتم إجرائها، تتعلق الأولى بجودة النموذج أو الاختبارات التشخيصية التي تبين خلو النموذج من المشاكل القياسية، والثانية تبين مدى استقرار النموذج القياسي وانسجام نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير إلى الطويل.

4- 1 اختبارات جودة النموذج

هناك عدة اختبارات أهمها:

أولا: التوزيع الطبيعي للأخطاء.

يتم إجراء هذا الاختبار باستعمال اختبار جاك بيرا(Jarque- Bera)، وذلك حسب الفرضيات التالية:

H_0 : الأخطاء موزعة توزيع طبيعي.

H_1 : الأخطاء غير موزعة توزيع طبيعي.

ويتم قبول الفرضية H_0 إذا كان معامل جاك بيرا أكبر من الاحتمال عند 5%، (Prob JB>5%) ، كما يمكن ملاحظة الشكل إذا كان يشبه التوزيع الطبيعي.

ثانيا: اختبار تجانس التباين

عادة يستخدم اختبار ARCH للكشف عن تجانس أو ثبات التباين من عدمه حيث:

H_0: تجانس وثبات التباين.

H_1: عدم تجانس وثبات التباين.

[1] نفس المرجع.

ومن نتائج اختبار ARCH أنه يقدم إحصائية (F) واحتمالها فإذا كانت Prob F> 5% نقبل فرض العدم H_0. وبالتالي ثبات التباين.

ثالثا: اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط التسلسلي يستخدم اختبار Breusch- Godfrey، وذلك بأخذ الفرضيات التالية.

H_0: عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

H_1 : وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

إذا كانت القيمة الاحتمالية ل Prob chi- Square> 5% نقبل H_0.

4- 2 اختبار استقرار النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.[1]

المطلب الثاني: تحليل نتائج التطبيق القياسي ومناقشتها

1- اختبار سكون متغيرات الدراسة

للكشف عن جذور الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من عدمه سوف نستخدم في دراستنا اختبار ديكي فولار الموسع واختبار فيلبس بيرون.

1-1 اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dickey-Fuller

تظهر نتائج هذا الاختبار على متغيرات الدراسة في الجدول الموالي:

[1] دحماني محمد ادريوش، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، أبحاث المؤتمر الدولي تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف1، 2013، ص 23.

جدول رقم(15) نتائج اختبار ديكي فولار الموسع

في المستوى		At Level				
المتغيرات		LRGDP	LDEPF	LDEPI	LPSB	القرار
With Constantمع ثابت	t-Statistic	-3.9316	-2.4846	-2.0369	-1.1049	غير ساكنة
	Prob.	0.0060	0.1305	0.2702	0.6982	
With Constant & Trendثابت ومتجه عام	t-Statistic	-2.4823	-26.3155	-18.4194	-1.5388	غير ساكنة
	Prob.	0.3332	0.0000	0.0000	0.7891	
Without Constant & Trend بدون ثابت ومتجه عام	t-Statistic	5.0744	-0.4998	-0.4839	0.2793	غير ساكنة
	Prob.	1.0000	0.4899	0.4964	0.7592	
في الفرق الاول		At First Difference				
المتغيرات		d(LRGDP)	d(LDEPF)	d(LDEPI)	d(LPSB)	القرار
With Constantمع ثابت	t-Statistic	-4.4847	-37.6307	-28.7613	-4.6386	I(1)
	Prob.	0.0017	0.0001	0.0001	0.0012	
With Constant & Trendثابت ومتجه عام	t-Statistic	-5.1922	-36.6210	-27.6684	-4.6275	I(1)
	Prob.	0.0016	0.0000	0.0000	0.0057	
Without Constant & Trend بدون ثابت ومتجه عام	t-Statistic	-3.0588	-24.7100	-20.9278	-4.6616	I(1)
	Prob.	0.0037	0.0000	0.0000	0.0001	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج Eviews 7

يظهر لنا من خلال جدول نتائج اختبار ديكي فولار الموسع مايلي:

أ-في المستوى

نلاحظ أن قيمة احتمال (t) لجميع المتغيرات أكبر من 5% في جميع النماذج الثلاثة، باستثناء سلسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) التي كانت ساكنة في النموذج الأول و سلسلة LDEPF و LDEPI اللتين كانت ساكنتين في النموذج الثاني، إلا أنه إذا احتوى أحد النماذج الثلاثة على جذر الوحدة فهذا يعني أن السلسلة غير ساكنة، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة، والقرار أن جميع السلاسل غير ساكنة.

ب- في الفرق الأول

نلاحظ أن جميع السلاسل للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا تحتوي على جذر الوحدة ، حيث أن الاحتمال في جميع النماذج الثلاثة كان أقل من 5% ، وبالتالي فجميع المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول.

1-2إختبار فيليبس بيرون Phillips Perron

نتائج هذا الاختبار على متغيرات الدراسة تظهر في الجدول الموالي:

جدول رقم(16) نتائج إختبار فيلبس بيرون

في المستوى		At Level				
المتغيرات		LRGDP	LDEPF	LDEPI	LPSB	القرار
With Constantمع ثابت	t-Statistic	-5.1254	-2.7762	-2.2670	-1.1040	غير ساكنة
	Prob.	0.0003	0.0755	0.1894	0.6986	
With Constant & Trend ثابت ومتجه عام	t-Statistic	-2.5312	-19.1845	-12.2516	-1.7336	غير ساكنة
	Prob.	0.3118	0.0000	0.0000	0.7069	
Without Constant & Trendبدون ثابت ومتجه عام	t-Statistic	4.4310	-0.4998	-0.4839	0.2966	غير ساكنة
	Prob.	1.0000	0.4899	0.4964	0.7640	
في الفرق الاول		At First Difference				
المتغيرات		d(LRGDP)	d(LDEPF)	d(LDEPI)	d(LPSB)	القرار
With Constantمع ثابت	t-Statistic	-4.5585	-37.6307	-30.8761	-4.6264	I(1)
	Prob.	0.0014	0.0001	0.0001	0.0012	
With Constant & Trend ثابت ومتجه عام	t-Statistic	-6.9611	-36.3040	-33.5818	-4.6181	I(1)
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0059	
Without Constant & Trendبدون ثابت ومتجه عام	t-Statistic	-3.0863	-15.3013	-14.1043	-4.6544	I(1)
	Prob.	0.0034	0.0000	0.0000	0.0001	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج Eviews 7

أ- في المستوى

نفس النتائج التي أظهرها اختبار ديكي فولار كانت مشابهة لاختبار فيليبس بيرون مع اختلاف في قيمة الاحتمالات ،إذ أن قيمة احتمال (t) لجميع المتغيرات أكبر من 5% في جميع النماذج الثلاثة، باستثناء سلسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) التي كانت ساكنة في النموذج الأول و سلسلة LDEPF و LDEPI اللتين كانت ساكنتين في النموذج الثاني كون الاحتمال أقل من 5%.

ب- في الفرق الأول

جميع المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول ، لان الاحتمال كان اقل من 5%، كما أنه في حضالة وجود اختلاف بين الاختبارين يرجح اختبار فيلبس بيرون لان نتائجه أدق من اختبار ديكي فولار الموسع.

بعد اختبار السكون تبين لنا أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة في المستوى، وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول في كلا الاختبارين، وسوف نستخدم نموذج ARDL لأنه يتميز بالخصائص التي ذكرناها سابقا وتوفر شروط تطبيقه على هذه الدراسة.

2- تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد اختبار السكون نحدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على معيار Alaike، والذي ير صد لنا في الشكل رقم (38) أفضل 20 ابطئات مثلى نختار منها أقل قيمة كمايلي:

الشكل رقم(38) تحيد فترات الإبطاء المثلى

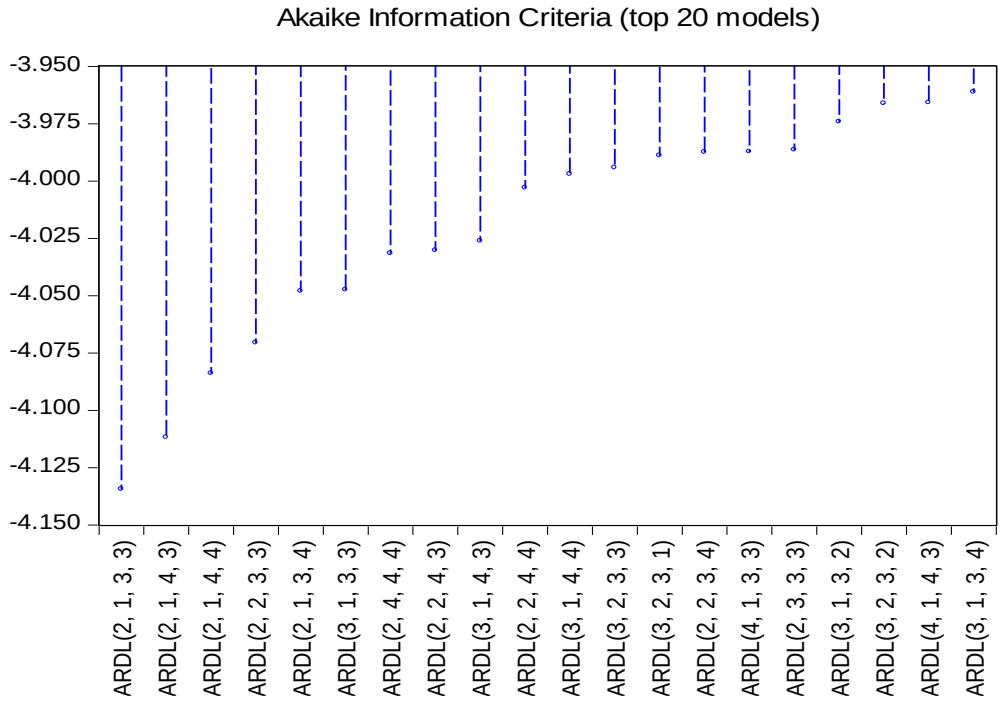

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامجEviews9

ومن خلال الشكل فإن نموذج Eviews إختار لنا بشكل تلقائي النموذج ARDL (2.1.3.3) حسب معيار Akaike ؛أي فترة الإبطاء المثلى هي إبطائيين (2) للمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LRGDP) ، إبطاء واحد (1) للإنفاق الجاري(LDEPF)، وثلاثة (3) إبطاءات لكل من الإنفاق الاستثماري (LDEPI)وأسعار صحاري بلاند(LPSB) .

3- إختبار التكامل المشترك Bounds Test

الجدول رقم(17) نتائج اختبار Bounds test

Test Statistic الإحصائية	Value القيمة	K عدد المتغيرات المفسرة
F-statistic	5.747585	3
Significance المعنوية	I_0 Bound الحد الأدنى	I_1 Bound الحد لأعلى
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول بلغت قيمة (F)5.75 وهي أكبر من الحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية (1% ،2.5%،5%،10%)، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص بأن جميع معاملات المتغيرات المفسرة المتباطئة لفترة واحدة مساوية للصفر،ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع(وجود تكامل مشترك).

4- نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد UECM

نقوم بتقدير أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باستخدام نموذج الخطأ غير المقيد UECM، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، وتتم صياغة نموذج UECM ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيدUECM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	0.435221	0.193552	2.248601	0.0460
D(LDEPF)	-0.013257	0.114912	-0.115366	0.9102
D(LDEPI)	0.384596	0.092845	4.142336	0.0016
D(LDEPI(-1))	-0.145841	0.102478	-1.423149	0.1824
D(LDEPI(-2))	0.022584	0.012363	1.826832	0.0950
D(LPBS)	0.216537	0.043620	4.964213	0.0004
D(LPBS(-1))	-0.056456	0.074413	-0.758675	0.4640
D(LPSB (-2))	0.049103	0.062189	0.789583	0.4465
C	**1.998091**	0.419590	4.762011	0.0006
LDEPF(-1)	**0.289814**	0.093570	3.097305	0.0102
LDEPI(-1)	**0.266120**	0.090540	2.939262	0.0135
LPSB(-1)	**-0.031556**	0.066615	-0.473712	0.6450
LRGDP(-1)	**-0.651848**	0.147201	-4.428292	0.0010
R-squared= 0.924106		F-statistic =11.16165		Prob(F-statistic) = 0.000172

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات برنامج Eviews9

تحليل نتائج التقدير:

يقدر معامل التحديد R^2 = 92.41% وهي نسبة مرتفعة، تدل على أن المتغيرات المفسرة أي الانفاق العام الجاري والانفاق العام الاستثمار وأسعار النفط تشرح 92.41% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات وعوامل أخرى لم تدرج في الدراسة.

كما نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر تساوي F=11.16165 وهي قيمة كبيرة ومعنوية، حيث بلغ الاحتمال p= 0.000172 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فالنموذج مقبول إحصائيا.

5- تقدير معلمات العلاقة القصيرة والطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM

أ-العلاقة في الفترة القصيرة

جدول رقم (19) نتائج تقدير معلمات العلاقة القصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	0.435221	0.109959	3.958023	0.0022
D(LDEPF)	-0.013257	0.081053	-0.163559	0.8730
D(LDEPI)	0.384596	0.051967	7.400821	0.0444
D(LDEPI(-1))	-0.145841	0.064284	-2.268705	0.0150
D(LDEPI(-2))	0.022584	0.007848	2.877662	0.0000
D(LPSB)	0.216537	0.028467	7.606613	0.2502
D(LPSB(-1))	-0.056456	0.046507	-1.213921	0.2485
D(LPSB (-2))	0.049103	0.040294	1.218603	0.0001
CointEq(-1)	-0.651848	0.104128	-6.260039	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ أن الإنفاق الاستثماري معنوي وذو علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، نفس الشيء بالنسبة لأسعار صحاري بلاند ، أما الإنفاق الجاري فهو غير معنوي عند 5%.

كما أظهرت النتائج أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، حيث بلغت قيمته CointEa(-1)= -0.651848 ، وهو يشير إلى وجود تصحيح في الاختلال من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بسرعة تصل إلى 65.18%.

ب-العلاقة في الفترة الطويلة

جدول رقم (20) نتائج تقدير معلمات العلاقة الطويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPF	0.444603	0.085846	5.179062	0.0003
LDEPI	0.408254	0.088321	4.622393	0.0007
LPSB	-0.048410	0.097555	-0.496237	0.6295
C	3.065272	0.277616	11.041427	0.0000

من خلال الجدول قدرت معادلة الناتج المحلي الإجمالي وفقا للعلاقة التالية:

LRGDP=3.0653+0.4446*LDEPF + 0.4083*LDEPI-0.0484 *LPSB

نلاحظ وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الإنفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للإنفاق الجاري 0.44% ؛أي انه إذا ارتفع الإنفاق الجاري ب 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يرتفع ب 0.44%.

وبالنسبة للإنفاق الاستثماري فله علاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للإنفاق الاستثماري 0.40%.

أما بالنسبة للأسعار صحاري فكان غير معنوي في الأجل الطويل.

6- إختبار جودة النموذج واستقراره

للتأكد من جودة نموذج ARDL واستخدامه في التقدير ينبغي إخضاعه لمجموعة من الاختبارات هي : التوزيع الطبيعي للبواقي، ثبات التباين،عدم وجود إرتباط ذاتي للبواقي، ومن أجل التأكد كذلك من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من أي تغيرات هيكلية يجب استخدام إختبارات الاستقرارسة المناسبة مثل المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSEM OF SQUARES) .

6-1 اختبارات جودة النموذج

أ-التوزيع الطبيعي للبواقي أو الأخطاء

للتأكد من أن البواقي تتبع توزيع طبيعي نستخدم إحصائية جركو بيرا (Jarque-Bera)، والرسم البياني كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(39) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

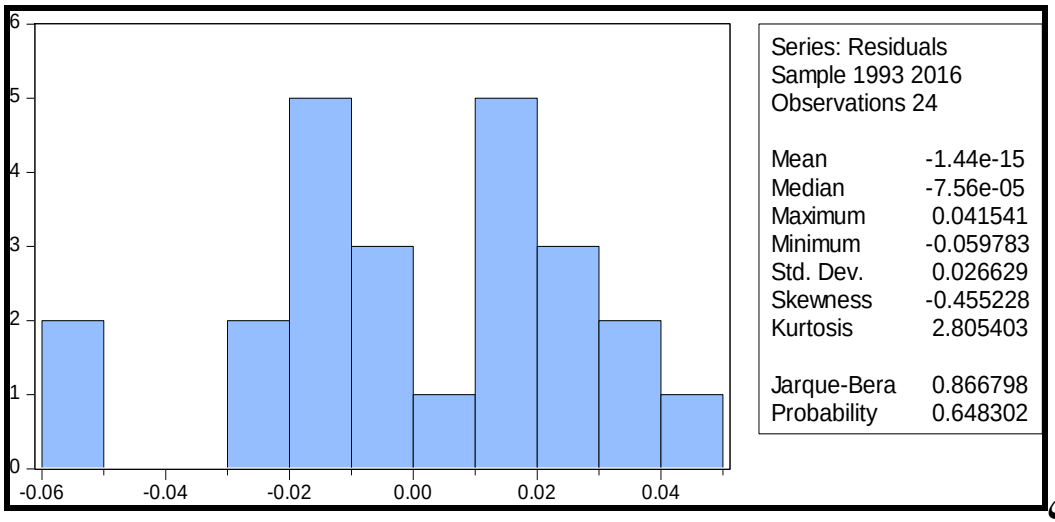

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ أن إحتمال إحصائية Jarque-Bera أكبر من 5%، ومنه نقبل الفرضية H_0 التي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن الشكل يأخذ شكل التوزيع الطبيعي.

ب-ثبات تباين البواقي

توجد العديد من اختبارات الكشف عن ثبات أو عدم ثبات تباين البواقي، أكثرها استخداما هو اختبار ARCH ، وكانت نتائج هذا الاختبار في هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (21) نتائج اختبار ثبات تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.527130	Prob. F(1,21)	0.4758
Obs*R-squared	0.563196	Prob. Chi-Square(1)	0.4530

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل0.45= prob chi-Squre وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ، ومنه نقبل فرض العدم H_0 التي تنص على ثبات تباين البواقي.

ج- اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

من أجل الكشف عن فرضية عدم الارتباط الذاتي نستخدم اختبار Breusch-Godfrey) Serial Correlation LM Test)، حيث أن قيمته الاحتمالية كانت أكبر من مستوى معنوية عند 5%

كما يظهر في الجدول رقم (22)، ومنه فالنموذج لا يعاني من مشكلة الاتباط الذاتي.

جدول رقم (22) نتائج إختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.594787	Prob. F(2,9)	0.5720
Obs*R-squared	2.801862	Prob. Chi-Square(2)	0.2464

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

6-2 اختبار استقرار النموذج

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة ECM-ARDL، إذا وقع الشكل البياني لاختبار المجموع التراكمي لبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، ومن الشكل رقم (40) نلاحظ أن كل من الاختبارين يقع داخل حدود المنطقة الحرجة ، ونستنتج من ذلك أنه هناك إستقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل والقصير.

الشكل رقم (40) .نتائج اختبار الاستقرار

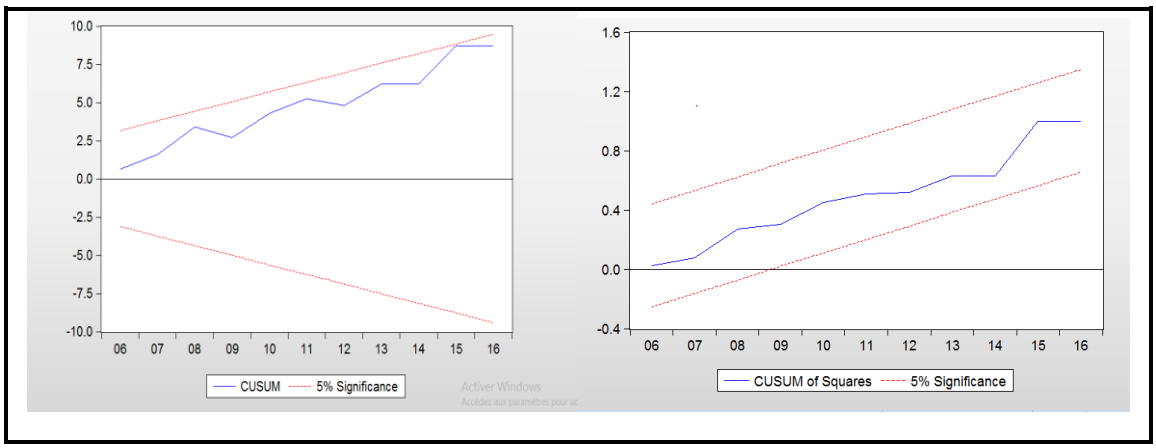

المصدر من إعداد الطالب بناءا على برنامج Eviews9

7- التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة

من خلال نتائج الدراسة القياسية تبين وجود أثر موجب في الأجل الطويل بين كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية التي تقر بالتأثير الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، كما أن مرونة الإنفاق الجاري ومرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت متقاربة وضعيفة، حيث بلغت بالنسبة للإنفاق

الجاري 0.44% والاستثماري 0.40%، ويفسر ضعف تأثير الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته الاستجابة لكل الطلب المحلي سواء من حيث كمية الطلب أو من حيث نوعيته، وبالتالي يتم تلبية الطلب عن طريق الواردات.

أما بالنسبة لأسعار النفط بينت الدراسة القياسية إلى وجود أثر سالب على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الجباية البترولية ومنه توفير مصدر تمويل للإنفاق العام الجاري والاستثماري اللذان لهما علاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كم بينت هذه الدراسة.

خلاصة الفصل الرابع

قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة تحليلية وأخرى قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، فبالنسبة للدراسة التحليلية تم التطرق إلى تحليل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مرحلتين ، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد وتغطي الفترة 1990-1999 ومرحلة برامج الإنعاش خلال 200-2016، وقد تبين لنا أن الإنفاق العام في الجزائر تزايد بشكل مستمر وبدرجة أكبر في مرحلة برامج الإنعاش، كما أن نفقات التسيير تمثل الجزء الأكبر منه بمتوسط خلال فترة الدراسة قدر ب68%.أما النمو الاقتصادي في الجزائر فقد تميز بنمو ضعيف وسلبي أحيانا في الفترة 1990-1999، وتحسن خلال الفترة 2000-2016 ليبلغ 7.2% كأعلى معدل نمو سنة 2003.

أما فيما يخص الدراسة القياسية فكان الهدف منها معرفة فعالية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر، حيث تم استخدام الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري للتعبير عن الإنفاق العام كمتغيرات تفسيرية إضافة لأسعار النفط الجزائري صحاري بلاند ، أما النمو الاقتصادي فتم التعبير عنه بالناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، وخلصت الدراسة القياسية إلى جودة واستقرار النموذج القياسي المستخدم وقبوله إحصائيا وإلى وجود علاقة موجبة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين وجود علاقة موجبة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الأجل القصير وعلاقة غير معنوية في الأجل الطويل.

الخاتمـــــة

خاتمـــــــة

حاولنا من خلال هذا البحث معالجة فعالية الإنفاق العام في استهداف النمو الاقتصادي في ظل تذبذب أسعار النفط التي لها إنعكاس على تمويل الإنفاق العام في الجزائر، ومن أجل ذلك إنطلقنا من تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي إلى تحديد المفهوم والتقسيمات والضوابط التي تحكمه وظاهرة إزدياد النفقات في الفصل الأول، إلى مفهوم النمو الاقتصادي، نظرياته ونماذجه، وآلية تأثير الإنفاق العام عليه وصول للآثار الاقتصادية للإنفاق العام في الفصل الثاني، وفي الفصل الثالث تناولنا تقلبات أسعار النفط وأثرها على تمويل الإنفاق العام بالجزائر ، وذلك بإبراز أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري والاجرءات المتخذة في سبيل الحد من الآثار السلبية للانخفاض أسعار النفط، أما الفصل الرابع فحاولنا من خلاله تحليل تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر ضمن مرحلتين (1990-1999) و(2000-2016) لنختم البحث بدراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام نموذج ARDL ، ومن خلال تطرقا لكل هذه العناصر توصلنا للنتائج التالية:

أ- النتائج النظرية:

1- يرتبط حجم الإنفاق العام بدور ومهام الدولة في الاقتصاد، ففي ظل المهام التقليدية للدولة (تحقيق الأمن والعدالة) يكون حجم الإنفاق أقل مستوى عنه في ظل الدولة الضابطة (المتدخلة)، غير أنه في الدولة المنتجة يكون أكبر حجم.

2- قدمت المدارس الاقتصادية نظريان ونماذج وعوامل مختلفة تراها أساس تحقيق النمو الاقتصادي المضطرد، في حين نرى أن رأس المال البشري المؤهل علميا وتقنيا أكبر عامل له، فوجود عوامل طبيعية ومالية لا تكفي وحدها إن لم تجد عامل بشري قادر على الابتكار وإيجاد التكنولوجية المناسبة لمزج تلك العوامل في سبيل تحقيق واستهداف النمو الاقتصادي، وهذا ما تعاني منه أغلب الدول النامية.

3- على إختلاف الأنظمة الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد فإن الإنفاق العام في المدى الطويل يتسم بظاهرة الازدياد.

4- يمارس الإنفاق العام أثرين مباشر وغير مباشر، الأول يتمثل في الآثار التي يحدثها على مستوى الاستهلاك، الناتج، مستوى الأسعار، مستوى التشغيل وإعادة توزيع الدخل، أما الأثر غير مباشر فيظهر من خلال أثر المضاعف، أثر المعجل، أثر الإزاحة.

5- يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر الأكثر إستخداما للتعبير على معدل النمو الاقتصادي في جل التقارير والدراسات المتعلقة بالنمو.

6- إن فكرة كينز في تحقيق النمو الاقتصادي بكفاءة عالية عن طريق زيادة الإنفاق العام تقتضي توفر مجموعة من الشروط أهمها: مدى إستعداد الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب، الوضعية الاقتصادية السائدة، هيكل الإنفاق العام .

7- يصبح تدخل الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية ضروري في ظل الأزمات الاقتصادية.

ب- النتائج في الجانب التطبيقي

1- رغم كل المحاولات الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني في كل البرامج الحكومية إلا أن قطاع المحروقات ظل المسيطر على الاقتصاد الوطني سواءً من حيث المداخيل وإيرادات الميزانية العامة أو من حيث تركيبة الصادرات الجزائرية.

2- لا يرتقي صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى مستوى الصناديق السيادية المعروفة عالميا، بل هو فقط صندوق لجمع فائض الجباية البترولية غير مقيدة في الميزانية من أجل تمويل الإنفاق العام في حالة العجز.

3- تمثل نفقات التسيير أكبر نسبة من الإنفاق العام، حيث قُدر متوسطها خلال فترة الدراسة 68%، وأن القسم الأكبر منها عبارة عن كتلة الأجور، في المقابل أن الإنفاق على البنية التحتية يمثل القطاع الأكبر في نفقات الاستثمار.

وكنتيجة عامة فإن الدراسة توصلت إلى تأثير ضعيف للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ أي أن فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفة ويرجع ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي لتلبية الزيادة في الطلب، ما استوجب الاستعانة بالواردات لخلق التوازن، و بالتالي يمكن القول أن أثر مضاعف الإنفاق العام ضعيف مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي تم صرفه خلال فترة الدراسة.

- **اختبار الفرضيات**

الفرضية الأولى: خاطئة، فالإنفاق العام هو صرف مال في شكل نقدي يخرج من الذمة المالية لأحد الهيئات العامة بالإضافة أنه يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة.

الفرضية الثانية: غير صحيحة تماما ، يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عن طريق آلية مضاعف الإنفاق في دورة الدخل.

الفرضية الثالثة: صحيحة فبرامج الإنعاش كان لها أثر أكبر من برامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي، حيث بلغت أكبر نسبه له سنة2003 ب 7.2% ، وقدر متوسطه في الفترة 1990-1999 ب 1.6% وفي الفترة 2000-2016 ب 3.67%.

الفرضية الرابعة: غير صحيحة، فبالنسبة لنفقات التسيير ونفقات الاستثمار كانت ذا علاقة موجبة مع النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، بينما أسعار صحاري بلاند تربطها علاقة سالبة غير معنوية مع النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

- **التوصيات:**

قصد زيادة فعالية الإنفاق العام في تحقيق واستهداف معدلات النمو والارتقاء بالاقتصاد الوطني توصي الدراسة بمايلي:

4-ترشيد الإنفاق العام ومراجعة سياسة الدعم خاصة دعم الأسعار، وذلك بوضع بطاقية وطنية للفئات التي تحتاج حقيقة الدعم.

5-توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات ذات الإنتاجية الحقيقية مع عقد شراكة مع المستثمرين الأجانب قصد الاستفادة من التكنولوجية والخبرة، مع ضرورة مراجعة قاعدة الاستثمار 51/49 .

6-ضرورة تبنى الصيغ الحديثة في مجال تمويل الإنفاق على البنية التحتية والاستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال.

7-تقدير عقلاني لقيمة المشاريع الاستثمارية العمومية وتحديد التكلفة الحقيقية لها من طرف مكاتب دراسات متخصصة والابتعاد عن التقدير الإداري الذي قد ينجر عنه إعادة التقييم التي قد تفوق أحيانا أضعاف المبلغ الأولي.

8-العمل بجدية وإزالة كل العراقيل وتحسين مناخ الأعمال ، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني خاصة في مجال الطاقات المتجددة، الفلاحة والصناعة وخلق تكامل بين هذه القطاعات.

9-الإصلاح الجدي والفعال للنظام الضريبي بما يتماشى وزيادة التحصيل الضريبي ودون إعاقة الاستثمار، من أجل رفع مستوى الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير.

10- إصلاح صندوق ضبط الموارد والارتقاء به إلى صف الصناديق السيادية الرائدة بالاستفادة من التجارب الرائدة في إدارة الصناديق السيادية مثل الصندوق النرويجي.

11- التحليل الدقيق للوضع الاقتصادي بالاستعانة بالخبرات الاقتصادية الوطنية، من أجل إعداد السياسات الاقتصادية وفقا لذلك.

- **آفاق البحث:**

تعتري هذا البحث مجموعة من النقائص لم يتطرق لها الباحث ولذلك نقترح أن تكون موضوعات للأبحاث أخرى تثري وتستكمل هذا الموضوع:

1- تقدير المضاعف الكينزي وأثره في استهداف النمو الاقتصادي في الدول النفطية الجزائر والمملكة العربية السعودية نموذجا.

2- تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3- أثر الإنفاق على البحث العلمي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب والمؤلفات:

1- إبراهيم ابن داود، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2009.

2- إبراهيم مشروب، الاقتصاد السياسي- مبادئ مدارس أنظمة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ،2002.

3- أبو الحسن الماروردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، المكتبة العصرية صيداء بيروت، 2000م.

4- أحمد الأشقر، الاقتصادي الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر، والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2002م.

5- أحمد محمد أحمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2004.

6- أحمد محمد أحمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، 2004.

7- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث،2006.

8- أيهم الحميد، مبادئ المالية العامة، المحاضرة الأولى، 2017-2018.

9- برنيه وسيمون، أصول الاقتصاد الكلي ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989.

10- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مع تمارين وسائل محلولة.

11- جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة ديوان الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2004.

12- حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م.

13- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار المنهل، 2014.

14- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

15- حمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

16- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية- دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي-، الدار الجامعية، مصر ،2007.

17- راشد البراوي ، ثروة البترول في إفريقيا، دار النهضة العربية ، القاهرة.

18- رمزي زكي، انفجار والعجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة، 2000م.

19- سالم توفيق النجفي ومحمد تركي القرشي،مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988.

20- سالم عبد المحسن، اقتصاديات النفط، دار الكتاب الوطنية، الطبعة الاولى،طرابلس، 1999.

21- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.

22- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

23- سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبيد العزيز، الطبعة الأولى، 2005م.

24- سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،1999.

25- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000م.

26- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

27- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009م.

28- طارق محمد الرشيد، المرشد في القياس التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005.

29- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، بدون سنة نشر.

30- عاطف صدقي، محمد الرزار، المالية العامة، القاهرة، 1995م.

31- عبد الحميد حامد دراز، مبادئ المبالية العامة، الإسكندرية، 2000.

32- عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

33- عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، طبعة أولى.

34- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيميه ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

35- عبد المولى السيد ، الوجيز في المالية العامة مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية، 2003م.

36- عبد المولى السيد ،المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة نشر.

37- عديلة العلواني ، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، طبعة 2014، الجزائر.

38- علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1998.

39- علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.

40- علي قابوسة، عامر الفيتوري المقري، تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2018.

41- علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر،1995.

42- عمار صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

43- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005.

44- عنتر بوتيارت، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

45- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2015.

46- فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود،الطبعة الأولى،1985.

47- فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981.

48- فلح حسين خلف، المالية العامة، دار عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

كامل العلاوي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

49- كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ، 2000.

50- ماجد صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008.

51- محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزء الأول، عمان، الطبعة الأولى، 2018م.

52- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي: الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، الطبعة الخامسة، 2013.

53- محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، مطبوعة دروس، جماعة ورقلة، 2009/2008.

54- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، 2003م.

55- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، لبنان ، 2008.

56- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999م.

57- محمد لبيب شقير، علم المالية العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957.

58- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

59- محمد ناظم نوري الشمري، محمد موسى الشروق، مدخل لعلم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 2007.

60- محمود رياض عطية، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر.

61- مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

62- موسى سيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية بيروت، 2002.

63- ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية – ترجمة حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض،2006.

64- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.

65- هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصادي الكلي، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

66- وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

67- يوجين أ.ديوليو، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

المقالات والملتقيات والدوريات والمطبوعات

68- أحمد بلجيلالي ، سهام شباب ، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة الجزائر نموذجا ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد07، جامعة المدية .

69- أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، جامعة بسكرة.

70- أحمد علي الحوتة، العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حالة ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلدان 31- 32 لسنة 2012- 2013، جامعة بنغازي، ليبيا.

71- إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ببين النظرية والتطبيق، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، مصر ، 2012.

72- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواطي، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 25، 2016، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

73- بالرقي التيجاني، تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011-دراسة تحليلية، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي ، الجزء الثالث، 2013.

74- بشير مصيطفى، مداخلة افتتاحية للملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتجيات تمويل الاستثمار في البنية التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة الشلف، يومي 05 و06 نوفمبر 2017.

75- بلال بوجمعة ، وافي ناجم، صناديق الثروة السيادية كمصدر للإنفاق الحكومي مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة معالم وأفاق اقتصادية، العدد الثالث، الأسدس الأول، 2018، المغرب .

76- بلقاسم العباسي ، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الواحد والثلاثون، يوليو 2004.

77- بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال 1987- 2016، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2018، جامعة الشلف.

78- جابر البشير الحسن، على فاطن الونداوي، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، 2013، جامعة السودان.

79- حسان خصر، أسواق النفط العالمية ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 05، العدد 57 الكويت.

80- حياة بن سماعين ، حسيبة زايدي ، مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي.

81- دحمان عبد الفتاح ، أثر برامج الصندوق النقدي على أداء الجهاز المعرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني بعنوان " إصلاح النظام المصرفي الجزائري " جامعة ورقلة يومي11 و12 مارس 2008 .

82- دحماني محمد ادريوش، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، أبحاث المؤتمر الدولي تقيم آثار برامج

الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 2013.

83- زرواط فاطمة الزهراء ، مناد محمد ، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو للفترة 1999- 2014 ، مجلة المالية والأسواق ، المجلد 01 ، العدد 02 .

84- سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد2، 2016، جامعة آل البيت، الأردن.

85- سلام كاظم شاني، علاء حسين فاضل، قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009 ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 10.

86- سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد4، العدد2، 2017.

87- سهام يوسف علي، فاطمة محمد الجويفي، محددات الطلب على العمالة في القطاع الزراعي في ليبيا للفترة 1975- 2014، دراسة تطبيقية بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، مجلة المختار للعلوم، المجلد33، العدد4، 2018.

88- شفيق عربش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 05 ، 2011.

89- صلاح مهدي البيرمالي، قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم- المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد52، 2008،العراق.

90- صلاح مهدي عباس البيرماني، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-LB، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة بغداد، العراق، المجلد 17، الإصدار 61، 2011.

91- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2009-2010.

92- عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، 2009.

93- عبد الله شكة، فتيحة بن علية، النمو والتنويع الاقتصادي من خلال التجربة الإمارتية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد17 ، جوان 2017، جامعة تلمسان.

94- عصام بن الشيخ، قرار تاميم النفط الجزائري24 فيفيري 1971 دراسة في المضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد06، جانفي 2012.

95- علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2003م) ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول 2012.

96- عماد الدين أحمد المصبح، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحى أرمي وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد8، العدد 01، نوفمبر 2013.

97- عيسى براق و أنيسة بركان ،ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها ، أسبابها،ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 11، جامعة البليدة، ديسمبر 2017.

98- كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فانجر في العراق للمدة 1975-2010 تحليل قياسي،الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد25.

99- كمال الدين بن عيس ، محمد مرواس ، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 مع وضع نماذج قياسية مقترحة لذلك، أبحاث المؤثر الدولي تقيم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف الجزائر.

100- محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014.

101- محمد بن بوزيان عبد الحميد لخديمي ، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلة وقياسية) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، جامعة ورقلة .

102- محمد خالد المهايتي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010.

103-محمد علي موسى المعموري، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006م-2013، مجلة العلوم الاقتصادية، والإدارية، المجلد 23، العدد 96، جامعة بغداد العراق .

104-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، 2012، جامعة ورقلة.

105- محمد معن ديوب، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة 1990-2010، مجلة جامعة تشرين للدرسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39، العدد 04، 2017.

106-محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، القاهرة.

107-مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط الأسباب التدعيات التوقعات ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جويلية 2006.

108- هاشم مرزوك الشمري، عمار محمود حميد، مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد1، العدد2009،01.

109-هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جوان 2016، جامعة بسكرة.

110-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 2002/01.

111-يسرى مهدي حسن، زهرة خضير عباس، السندات الحكومية ودورها في تمويل الموازنة الاتحادية، مجلة دراسات دولية، العدد 67: 2016، جامعة بغداد، العراق.

الرسائل والاطروحات

112- أسماء ماضمي ، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

113- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011 ،أطروحة دكتورة، جامعة باتنة، 2015.

114- بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان،2012-2013.

115- بلقاسم ماضي العوائد البترولية مشاكل وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، 2006-2007.

116- حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، دراسة تحليلية، مذكرة ماجيستير في اقتصاد التنمية ، جامعة وهران، 2012/2011.

117- حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 1998-2008 ، مذكرة ماجستير جامعة، قسنطينة.

118- راضية دنان ، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2016/2015.

119- زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، 2017-2018.

120- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013/2012.

121- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014 أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015-2016.

122- طاوس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014/2013.

123- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة 2012/1998- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014- 2015.

124- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، 2013/2012.

125- قداوي عبد القادر، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011 مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2013-2014.

126- محمد بوعزة ، ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتورة في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2014-2015.

127- محمد فرحي، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق بالجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،1999.

128- محي الدين حمداني ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر، 2009/2008 .

129- ميلود وعيل ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها – حالة الجزائر ،مصر السعودية- دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

130- هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دارسة مقارنة الجزائر الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013-2014.

131- وفاء جعفر المهداوي، أنماط النمو الاقتصادي مجموعة الأقطار العربية النفطية، رسالة دكتوره، جامعة بغداد، العراق، 1987.

<u>مواقع وروابط الكترونية</u>

132- www.areb.api.org/images/training/programs/1/2008/20_c34-3/pdf

أحمد الكواز، نموذج سولو، المعهد العربي التخطيط .

133- http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe

البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، مجلس الأمة، ابريل2005

134- http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

بشير مصيطفى: الجزائر تمتلك مصادر متنوعة للإدارة اقتصادها.

135- https://www.kotobarabia.com/

محمد حلبي مراد، مالية الدولة.

136- http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf

محمد خالد المهايتي، محاضرات في المالية العامة.

137- http://www.kingkhalid.org.sa

مديحه الدغيدي، النفقات العامة.

138- http://www.startimes.com/?t=32344602

مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي.

139- http://www.pidegypt.org/download/enfaq/اقتصاد%20السياسي%20لتحديد%20أولويات%20الإنفاق%20العام%20نهائي.pdf
عبد الله شحاتة، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة.
140- www.faculty.mu.du.sa
عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.
141- http://rood.net/ uploods/meus/alk6a3 alf64- bym-wak3.ainb w-rtmyt-alzwal.daz
زغيت شهر زاد ، حليمي حكيمة ، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.
142- https://www.academia.edu
143- www.bank-of-algeria.dz
144- https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3111
145- WWW.OPEC.ORG
146- https://www.iea.org
147- https://ar.wikipedia.org
148- http://www.el-mouradia.dz

قوانين، تقارير ومستندات

149- القانون 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 المرافق ل7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية.
150- القانون 90- 21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
151- قرار رقم 21 مؤرخ في 19 جمادى الثانية،1437 الموافق28 مارس سنة 2016، المتعلق بالكيفيات والشروط التي تصدر وفقه الخزينة العامة، سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.
152- مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019.
153- تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
154- تقارير بنك الجزائر لسنوات 2012،2007،2002، 2017.

مراجع ومصادر أخرى

155- القرءان الكريم ، سورة الإسراء، الآية 100.
156- المنجد في اللغة العربية، لبنان، دار المشرق،2001.

المراجع باللغة الأجنبية

Livres

157- Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et Développement, OPU, Alger, 1981.

Articles

158- Belkacem Bouzana, le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères, OPU , Alger, 1985.

159- Christophe Hurlin, la Contribution du Capital public à la productivité des Facteurs Privés : une Estimation sur panel sectoriel pour dix Pays de L'OCDE, Économie et prévision N°137.

160- Daniel Labarome, Macro économie- les fonctions économiques, édition seuil, Paris, 1999.

161- Elalaoui Jawad ,Ahmed Hefnaoui, The impact of public expenditures on Economic Growth: Approch by the ARDL Model case of Marocco, Reveue du contrôle de la Comptabilité et de l'Audit,numéro 06 , Septembre 2018.

162- Emilian Dobrescu, BARS curve in Romania economy, Economic interferences, Bucharest, Romaina Vol 17, N039, May 2015.

163- Eric Bosserelle, les Nouvelles approches de la croissance et du cycle, Dunod, 1999.

164- Gervasio Semedo, L'évaluation des dépenses publiques en France, Lois de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité , L'Actualité économique, Volume 83, Numéro 2, Juin 2007.

165- Hal R.Varian, Introduction à la microéconomie, Traduction de 9eme édition américane par Bernard Thiry, 8eme édition, w.w.Norton &Company, Inc.2016 .

166- Jan Arrous, les théories de la Croissance la pensée économique contemporaine (3), Éditions du seuil, Paris, 1999.

167- Jean-Luc Bailly et autres, Macroéconomie : Cours, méthodes, exercices corrigés, 2 éms édition, édition bréal, 2006.

168- Magnus Henrekson, Peacock and Wiseman's Displacement effect: A reappraisal and a New test, the European journal of political Economy, Vol 66 No 03, 1990.

169- Magnus Henrekson, The Peacock-Wiseman Hypothesis. In N. Gemmel, ed., Public Sector Growth: Theories and International Evidence. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 1993.

170- Marie-Chaire Barthélemy, Algèbre Linéaire et système dynamique, Edition ellipses ,1996.

171- N.Dusha, solow Model steady state Growth rate,september,22,2014 http://summertrader.info/solow-growth-model-steady-state

172- Raymond Barro, Économie politique, Tome1, 15 édition, 1997.

173- Rebert Laffont, La loi de Parkinson … et autres analyses de l'administration, 1958, Traduction actualise, août 2013.

174- Robert J.Barro, Xavier Sala-i- Martin, la croissance économique, édition internationale, France, 1996.

175- Robert Karolewski, Vitaly Kim, The practical Analysis of Public expenditure growth. At https//presi.com/sjk744sujrnw/the particol- and Cmpirical- and-empricol- analysis- of- Public-expenditure-gro/prev= serch Visted 08/08/2018.

176- Robert.J.Barro, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 98, 1990.
177- Stanley Fischer et autres, Macroéconomie, 2eme édition, Éditeur(s**)** dunod, Paris, 2002.

الملاحق

الملحق رقم (01) توزيع نفقات التسيير في الجزائر

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30.573.877.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73.431.991.000
المالية	95.399.378.000
الطاقة	44.793.741.000
الصناعة والمناجم	5.349.818.000
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المجاهدين	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
التجارة	20.527.754.000
النقل	11.218.880.000
الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
الأشغال العمومية	19.085.089.000
السكن والعمران والمدينة	21.302.786.000
التربية الوطنية	764.052.396.000
التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4.117.881.000
الثقافة	19.056.672.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.407.269.000
الشباب والرياضة	37.181.458.000
الاتصال	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

الملحق رقم (02) تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بالاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري	198.261.576	271.432.900
دعم الخدمات المنتجة	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**

الملحق رقم (03) توزيع نفقات التجهيز على القطاعات خلال 1990- 1999

السنة	الصناعات التصنيعية	الطاقة والمناجم	الفلاحة والري	دعم الخدمات المنتجة	المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	التربية والتكوين	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	السكن والتعمير	مواضيع مختلفة	المخططات البلدية للتنمية
1990	1 250 000	2 270 000	9 050 000	294 000	11 435 000	8 050 000	3 320 000	343 000	7 400 000	8 000 000
1991	1 400 000	3 000 000	10 550 000	800 000	14 200 000	9 200 000	3 450 000	600 000	9 700 000	9 700 000
1992	1 700 000	4 050 000	11 500 000	1 000 000	17 590 000	11 000 000	3 750 000	650 000	12 060 000	11 450 000
1993	1 840 000	5 200 000	18 240 000	960 000	24 600 000	14 500 000	5 600 000	8 700 000	15 360 000	14 000 000
1994	1 950 000	6 000 000	22 160 000	1 090 000	26 800 000	17 400 000	6 300 000	10 000 000	19 500 000	18 800 000
1995	1 020 000	5 780 000	23 200 000	1 600 000	25 500 000	18 500 000	6 500 000	7 900 000	33 500 000	18 000 000
1996	1 000 000	6 800 000	28 000 000	2 800 000	31 900 000	22 900 000	8 800 000	12 800 000	39 000 000	19 500 000
1997	300 000	6 450 000	28 510 000	2 160 000	37 100 000	25 650 000	9 550 000	12 430 000	43 500 000	20 850 000
1998	100 000	6 700 000	36 015 000	4 215 000	41 990 000	31 600 000	10 200 000	32 000 000	15 000 000	17 880 000
1999	350 000	8 700 000	42 338 000	4 385 000	47 155 000	37 795 000	10 270 000	63 741 000	19 459 000	24 091 000
المجموع	10 910 000	54 950 000	229 563 000	19 304 000	278 270 000	196 595 000	67 740 000	149 164 000	214 479 000	162 271 000

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على قوانين المالية لسنوات 1990-1991-1993-1994-1995-1996-1999
وقوانين المالية التكميلية ل1992-1997-1998

Activer Windows
Accédez aux paramètres pour activer Wi

الملحق رقم (04) الميزانية العامة للدولة من 1990-2016

	Recettes budgétaires	Ressources ordinaires	Fiscalité pétroliére	**Dépenses budgétaires**	Dépenses de fonctionnement	Dépenses d'équipement	**solde budgétaire**	**Solde global du Trésor (hors FRR)**
Unité	**Mrds DA**	Mrds DA	Mrds DA	**Mrds DA**	Mrds DA	Mrds DA	**Mrds DA**	**Mrds DA**
1990	**160,2**	84,0	76,2	**142,5**	96,9	45,6	**17,7**	**20,2**
1991	**272,4**	110,9	161,5	**235,3**	183,3	52,0	**37,1**	**18,6**
1992	**316,8**	115,5	201,3	**308,7**	236,1	72,6	**8,1**	**-12,2**
1993	**320,1**	135,1	185,0	**390,5**	288,9	101,6	**-70,4**	**-100,6**
1994	**434,2**	212,0	222,2	**461,9**	344,7	117,2	**-27,7**	**-65,4**
1995	**600,8**	264,7	336,1	**589,1**	444,4	144,7	**11,8**	**-28,2**
1996	**825,2**	329,2	496,0	**724,6**	550,6	174,0	**100,5**	**75,3**
1997	**926,7**	361,9	564,8	**845,2**	643,6	201,6	**81,5**	**66,1**
1998	**774,5**	396,0	378,6	**875,7**	663,9	211,9	**-101,2**	**-108,1**
1999	**950,5**	390,4	560,1	**961,7**	774,7	187,0	**-11,2**	**-16,5**
2000	**1 124,9**	404,9	720,0	**1 178,1**	856,2	321,9	**-53,2**	**-54,4**
2001	**1 389,7**	549,1	840,6	**1 321,0**	963,6	357,4	**68,7**	**55,2**
2002	**1 576,7**	660,3	916,4	**1 550,6**	1 097,7	452,9	**26,0**	**-16,1**
2003	**1 525,6**	689,5	836,1	**1 690,2**	1 122,8	567,4	**-164,6**	**-10,3**
2004	**1 606,4**	744,2	862,2	**1 891,8**	1 251,1	640,7	**-285,4**	**-187,3**
2005	**1 714,0**	815,0	899,0	**2 052,0**	1 245,1	806,9	**-338,0**	**-472,2**
2006	**1 841,9**	925,9	916,0	**2 453,0**	1 437,9	1 015,1	**-611,1**	**-647,3**
2007	**1 949,1**	976,1	973,0	**3 108,6**	1 673,9	1 434,6	**-1 159,5**	**-1 282,0**
2008	**2 902,4**	1 187,0	1 715,4	**4 191,1**	2 217,8	1 973,3	**-1 288,6**	**-1 381,2**
2009	**3 275,4**	1 348,4	1 927,0	**4 246,3**	2 300,0	1 946,3	**-971,0**	**-1 113,7**
2010	**3 074,6**	1 572,9	1 501,7	**4 466,9**	2 659,1	1 807,9	**-1 392,3**	**-1 496,5**
2011	**3 489,8**	1 960,4	1 529,4	**5 853,6**	3 879,2	1 974,4	**-2 363,8**	**-2 468,8**
2012	**3 804,0**	2 285,0	1 519,0	**7 058,2**	4 782,6	2 275,5	**-3 254,1**	**-3 246,2**
2013	**3 895,3**	2 279,4	1 615,9	**6 024,1**	4 131,5	1 892,6	**-2 128,8**	**-2 205,9**
2014	**3 927,7**	2 350,0	1 577,7	**6 995,8**	4 494,3	2 501,4	**-3 068,0**	**-3 186,0**
2015	**4 552,5**	2 829,6	1 722,9	**7 656,3**	4 617,0	3 039,3	**-3 103,8**	**-3 172,3**
2016	**4 943,5**	3 261,1	1 682,6	**7 383,6**	4 591,4	2 792,2	**-2 440,1**	**-2 485,8**

Source : DGT/Ministère des Finances

الملحق رقم (05) المعادلة الاساسية ل ARDL

Dependent Variable: LRDGP
Method: ARDL
Date: 03/05/19 Time: 17:17
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LDEPF LDEPI LPBS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 1, 3, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LRDGP(-1)	0.783373	0.218222	3.589792	0.0042
LRDGP(-2)	-0.435221	0.193552	-2.248601	0.0460
LDEPF	-0.013257	0.114912	-0.115366	0.9102
LDEPF(-1)	0.303071	0.124834	2.427784	0.0335
LDEPI	0.384596	0.092845	4.142336	0.0016
LDEPI(-1)	-0.264317	0.113347	-2.331920	0.0397
LOGDEPI(-2)	0.168425	0.097757	1.722888	0.1129
LOGDEPI(-3)	-0.022584	0.012363	-1.826832	0.0950
LOGPBS	0.216537	0.043620	4.964213	0.0004
LOGPBS(-1)	-0.304549	0.077336	-3.938012	0.0023
LOGPBS(-2)	0.105559	0.083808	1.259530	0.2339
LOGPBS(-3)	-0.049103	0.062189	-0.789583	0.4465
C	1.998091	0.419590	4.762011	0.0006

R-squared	0.998978	Mean dependent var	8.727300
Adjusted R-squared	0.997864	S.D. dependent var	0.833103
S.E. of regression	0.038506	Akaike info criterion	-3.372826
Sum squared resid	0.016310	Schwarz criterion	-2.734714
Log likelihood	53.47392	Hannan-Quinn criter.	-3.203535
F-statistic	896.2749	Durbin-Watson stat	2.432404
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (06) نتائج اختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test
Date: 03/05/19 Time: 17 :25
Sample: 1993 2016
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.747585	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

الملحق رقم (07) تصحيح الخطأ المقيد USEM

Test Equation:
Dependent Variable: D(LRGDP)
Method: Least Squares
Date: 03/05/19 Time: 17:18
Sample: 1993 2016
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	0.435221	0.193552	2.248601	0.0460
D(LDEPF)	-0.013257	0.114912	-0.115366	0.9102
D(LDEPI)	0.384596	0.092845	4.142336	0.0016
D(LDEPI(-1))	-0.145841	0.102478	-1.423149	0.1824
D(LDEPI(-2))	0.022584	0.012363	1.826832	0.0950
D(LPBS)	0.216537	0.043620	4.964213	0.0004
D(LPBS(-1))	-0.056456	0.074413	-0.758675	0.4640
D(LPSB (-2))	0.049103	0.062189	0.789583	0.4465
C	1.998091	0.419590	4.762011	0.0006
LDEPF(-1)	0.289814	0.093570	3.097305	0.0102
LDEPI(-1)	0.266120	0.090540	2.939262	0.0135
LPSB(-1)	-0.031556	0.066615	-0.473712	0.6450
LRGDP(-1)	-0.651848	0.147201	-4.428292	0.0010

R-squared	0.924106	Mean dependent var	0.116034
Adjusted R-squared	0.841313	S.D. dependent var	0.096663
S.E. of regression	0.038506	Akaike info criterion	-3.372826
Sum squared resid	0.016310	Schwarz criterion	-2.734714
Log likelihood	53.47392	Hannan-Quinn criter.	-3.203535
F-statistic	11.16165	Durbin-Watson stat	2.432404
	0.000172		

الملحق رقم (08) تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LRGDP
Selected Model: ARDL(2, 1, 3, 3)
Date: 03/05/19 Time: 17:28
Sample: 1990 2016
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRGDP(-1))	0.435221	0.109959	3.958023	0.0022
D(LDEPF)	-0.013257	0.081053	-0.163559	0.8730
D(LDEPI)	0.384596	0.051967	7.400821	0.0000
D(LDEPI(-1))	-0.145841	0.064284	-2.268705	0.0444
D(LDEPI(-2))	0.022584	0.007848	2.877662	0.0150
D(LPSB)	0.216537	0.028467	7.606613	0.0000
D(LPSB(-1))	-0.056456	0.046507	-1.213921	0.2502
D(LPSB (-2))	0.049103	0.040294	1.218603	0.2485
CointEq(-1)	-0.651848	0.104128	-6.260039	0.0001

Cointeq = LRGDP - (0.4446*LDEPF + 0.4083*LDEPI -0.0484 *LPSB + 3.0653)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPF	0.444603	0.085846	5.179062	0.0003
LDEPI	0.408254	0.088321	4.622393	0.0007
LPSB	-0.048410	0.097555	-0.496237	0.6295
C	3.065272	0.277616	11.041427	0.0000

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة فعالية الإنفاق العام في استهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل الاعتماد شبه كلي على موارد النفط في تمويل الإنفاق العام، والذي يتسم بتقلب أسعاره، ومن أجل ذلك تم تحليل تطور الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 ، كما تم استخدام دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطئة ARDL، حيث تم التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع وكل من الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) ، الإنفاق الاستثماري وأسعار صحاري بلاند متغيرات مستقلة، وبينت النتائج عن وجود علاقة موجبة ضعيفة بين النمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق العام في الجزائر، في المقابل وجود علاقة سالبة غير معنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، استهداف النمو، توجيه الانفاق، أسعار النفط.

Abstract:

This research aims to study the effectiveness of public expenditure in targeting the economic growth in Algeria in light of the almost total dependence on oil resources to finance public expenditure, which is characterized by fluctuating prices.Therefore, the development of public expenditure and economic growth rates in Algeria during the period 1990-2016 has been analyzed. A standard study using ARDL, where economic growth was expressed by real GDP as a dependent variable and both current spending (management expenditure) and Sahara Bland prices, were used as independent variables, the results showed On the other hand, there is a weak positive relationship between economic growth and the structure of public spending in Algeria, in contrast to a negative non-significant relationship between oil prices and economic growth in Algeria.

Key words: economic growth, targeting growth, directing spending, oil price